

**THE BOOK WAS  
DRENCHED**

UNIVERSAL  
LIBRARY

**OU\_191151**

UNIVERSAL  
LIBRARY



قانون جنایات





• (فهرسة قانون الجنائيات والحدود الملكي) •

صفحة

أحكام أولية

٣ المقالة الأولى في بيان العقوبات الجنائية والتأديبية وما يتسبب

عنها وفيها أربعة أبواب

٤ الباب الأول في أنواع الجزاء المختصة بالجنائيات وإجرائها

٨ الباب الثاني في بيان العقوبات التي تترتب على المواد التعزيرية

التأديبية

٩ الباب الثالث في بيان العقوبات وغيرها من أنواع الجزاء التي

يستوى تطبيقها على الجنح والجنائيات

١٣ الباب الرابع في بيان العقوبات التي تترتب على العود إلى الجنح

والجنائيات

١٤ المقالة الثانية في بيان مستحق الجزاء ومقبول العذرون تقع

عليه المسؤولية في الجناية أو الجنحة وفيها باب واحد

١٧ المقالة الثالثة في الجنح والجنائيات وما يترتب عليهما من الأحكام

والجزآت

١٧ الكتاب الأول في الجنح والجنائيات التي تحصل بالمصلحة العامة

١٨ الباب الأول في الجنح والجنائيات التي تحصل بأمر الدولة

١٨ الفصل الأول في الجنح والجنائيات التي يترتب عليها بسبب اتحاد

فاعلها مع الدول الخارجية حصول الخلل في أمن الدولة

القرنابية

٢٠ الفصل الثاني في الجنائيات الخلة بأمر الدولة من الداخل

٢٠ الفرع الأول في الصيال والتحزيب على الملك وعائلته

٢٢ الفرع الثاني في الجنائيات المقضية إلى إثارة الفتن في الدولة

بالحروب الداخلية والخروج عليها بأشهار السلاح والافساد

بالتحزيب والنهب والسلب

٢٤ حكم يستوى تطبيقه على الفرعين السابقين في الفصل المتقدم

- ٢٥ الفصل الثالث في افتاء سر الجنائيات المخلة بأمن الدولة داخلها  
أو خارجها وعدم افتائها
- ٢٥ الباب الثاني في الجنج والجنائيات التي تخصل بنظام القوانين  
الاساسية
- ٢٥ الفصل الاول في الجنج والجنائيات المخلة بالتمتع بالحقوق الرشدية
- ٢٦ الفصل الثاني في التعدي على الحرية
- ٢٩ الفصل الثالث في نواطي أرباب الوظائف الميرية ونصاحبهم
- ٣٠ الفصل الرابع في اقبسات الحكم الملكية والقضاة بعضهم على  
بعض في الوظائف
- ٣٢ الباب الثالث في الجنج والجنائيات التي يترتب عليها حصول الفشل  
للامن العام
- ٣٢ الفصل الاول في التزوير
- ٣٢ الفرع الاول في زغل المسكوكات وغشها
- ٣٣ الفرع الثاني في تزوير خاتم الدولة وبوالص البنوقة وأوراق  
الخزينة المالية وتقليد دغمة الذهب والفضة ودغمة الورق  
والنشانات
- ٣٥ الفرع الثالث في تزوير السندات الرسمية وسندات البنوقة والتجارة
- ٣٦ الفرع الرابع في تزوير السندات العادية أو العرفية
- ٣٦ الفرع الخامس في أحكام التزوير الواقع في تذاكر السفر والمرور  
والشهادات نامه
- ٣٩ أحكام مشتركة بين المزورين
- ٣٩ الفصل الثاني فيما يقع من أرباب الوظائف الميرية في اداء وظائفهم  
من الجنائيات والجنج والجنائيات
- ٤٠ الفرع الاول في اختلاس المستخدمين وأرباب الوظائف  
العمومية
- ٤١ الفرع الثاني فيما يقع من المستخدمين الميرية وأرباب الوظائف



## مقدمة

- العمومية من الغدر في أثناء تأدية أمورياتهم  
 ٤٢ الفرع الثالث في الجح التي تقع من أرباب الوظائف والمستخدمين  
 الميرية بتدخلهم في المعاملات التجارية التي لا ينبغي لهم التثبت  
 بها بحسب أمورياتهم  
 ٤٣ الفرع الرابع في أحكام الرشوة والبرطيل  
 ٤٤ الفرع الخامس في مجاوزة أرباب الوظائف الحدود في تأدية  
 أمورياتهم  
 ٤٥ الدرجة الاولى في التعدي على الاهالي وهتك حرمتهم  
 ٤٦ الدرجة الثانية في تعدي أرباب الوظائف والحكام على المصلحة  
 العامة وتعطيل نفوذ سيرها  
 ٤٧ الفرع السادس في جنح المأمورين بتسهيل الانساب  
 ٤٨ الفرع السابع في الجراءة على اجراء الوظائف العمومية أو الميرية  
 قبل التقلد بها أو بعد العزل عنها  
 ٤٩ أحكام خصوصية  
 ٤٩ الفصل الثالث فيما اذا وقع من أمناء الديانات ما يخل بالنظام العام  
 في أثناء تأدية وظائفهم  
 ٤٩ الفرع الاول فيما يقع منهم من المخالفات التي يترتب عليها حصول  
 الخلل في الانساب  
 ٥٠ الفرع الثاني في حكم من ذم الحكومة وهجاها من أمناء الديانات  
 أو عرض العامة على الخروج عليها بالخطابات الدينية والمقالات  
 الحاسية التي تلونها في المحافل والمجاهد العمومية  
 ٥١ الفرع الثالث في حكم من ذم الحكومة من أمناء الديانات وهجاها  
 أو عرض العامة على الخروج عليها في الكتب والرسائل الدينية  
 ٥١ الفرع الرابع فيما يصدر من أمناء الديانات من المراسلات الى الدول  
 الاجنبية في شأن المواد الدينية  
 ٥٢ الفصل الرابع في الخروج عن طاعة الحكومة وعدم الانقياد لها

والتقصير فيما يجب لها

- ٥٢ الفرع الأول في الخروج عن الطاعة
- ٥٥ الفرع الثاني في حكم من ازدري بأحد من الحكماء أو من مأموري الضبط والربط وأطال يده أو لسانه عليه
- ٥٨ الفرع الثالث في حكم من لم يمثل لتأدية ما أوجبه عليه الأحكام من الخدم والوظائف
- ٥٨ الفرع الرابع في حكم من فر منه أحد من المحبوسين أو أخفى أحدا من المذنبين
- ٦١ الفرع الخامس في فض الاختام الرسمية واختلاس السندات أو الحجج وغيرها من الأوراق المحفوظة في مخازنها
- ٦٣ الفرع السادس في حكم من هدم الآثار أو الأبنية المدالة على الفخار
- ٦٤ الفرع السابع في حكم من قلده نفسه بجمالبس له من الألقاب والمناصب
- ٦٥ الفرع الثامن في حكم من منع رخصة إجراء الديانات مجراها
- ٦٦ الفصل الخامس في حكم قطاع الطريق والهمل والشحاذين
- ٦٦ الفرع الأول في حكم قطاع الطريق
- ٦٧ الفرع الثاني في الاتصاف بصفة الهمل وأحكامه
- ٦٨ الفرع الثالث في الشحاذة والسؤال
- ٦٩ أحكام مشتركة في الإجراء بين الهمل والشحاذين
- ٧٠ الفصل السادس في الجنح التي تقع بواسطة التآكف والكتب أو التماوير والنقوش التي تنشر وتوزع على الناس من غير أن يذكر فيها اسم مؤلفها أو طابعها أو ناقشها
- ٧٢ حكم خاص
- ٧٢ الفصل السابع في الاجتماعات غير المباحة
- ٧٣ الكتاب الثاني في الجنح والجنائيات التي تحمل بالانفس والاموال
- ٧٣ الباب الأول في الجنح والجنائيات على الانفس

- ٧٣ الفصل الاول في حكم قاتل النفس ومتركب الجنايات المسترجعة  
للقتل وحكم التهديد بالقتل وغيره
- ٧٣ الفرع الاول في حكم قاتل النفس عمدا والقاتل بالنفس وقاتل  
الوالدين وقاتل الاطفال المولودين والقاتل بالسهم
- ٧٥ الفرع الثاني في التهديد
- ٧٦ الفصل الثاني فيما لا يوصف بالقتل من الضرب والجروح التعمدية  
وغيرها من الجنح والجنايات التعمدية
- ٧٩ الفصل الثالث في أحكام القتل والجرح أو الضرب خطأ وبيان  
الجنح والجنايات التي يقبل فيها عذر مرتكبها والتي لا يقبل فيها عذر  
وأحكام القتل والجرح أو الضرب المباح الذي يقتصر فيه لفاعله
- ٨٠ الفرع الاول في أحكام القتل والجرح والضرب خطأ
- ٨٠ الفرع الثاني في بيان الجنح والجنايات التي تقبل فيها الاعذار  
والتي لا يقبل فيها عذر
- ٨٢ الفرع الثالث في أحكام القتل والجرح أو الضرب المباح الذي  
يقتصر فيه لفاعله
- ٨٢ الفصل الرابع في تقصد العرض بالهتك
- ٨٥ الفصل الخامس في التعدي على الآدميين بالقبض عليهم وحبسهم  
بدون وجه معتبر
- ٨٦ الفصل السادس في الجنح والجنايات المقتضية الى ضياع أدلة اتصال  
نسب الاطفال الى من يتسبون اليهم والمؤدية الى هلاكهم  
وفي سبي القاصرين ومخالفة الاصول الجارية في الكشف على  
المتوفين ودفنهم
- ٨٧ الفرع الاول في الجنح والجنايات التي تحمل بالاطفال وتنفض الى  
ضياع أنسابهم أو الى هلاكهم
- ٨٩ الفرع الثاني في سبي القاصرين
- ٩٠ الفرع الثالث في مخالفة الاصول الجارية في الكشف على المتوفين

ودفعهم

٩٠ الفصل السابع في شهادة الزور والافتك والبهتان والمسبة وإطالة

اللسان وإذاعة الأسرار من الأمناء عليها

٩١ الفرع الأول في شهادة الزور

٩٢ الفرع الثاني في الاقتراء والبهتان والسب وإطالة اللسان

وإذاعة الأسرار من الأمناء عليها

٩٣ الباب الثاني في الجحجج والجنائيات التي تتعلق بالأموال

٩٣ الفصل الأول في أحكام التلصص والسرقة

١٠١ الفصل الثاني في الإفلاس الجنائي والتصب ونحو ذلك من أنواع

الغنم والتدليس والاحتيال على أكل أموال الناس بالباطل

١٠١ الفرع الأول في الإفلاس الجنائي والتصب وأكل أموال

الناس بالباطل

١٠٢ الفرع الثاني في حكم من أؤتمن نخان

١٠٤ الفرع الثالث في مخالفة الأصول والقوانين المقننة لمحال

الالعباب النصيبية ومحال الاقتراضات الرهانية

١٠٥ الفرع الرابع في حكم من سعى في تعطيل المزايدات العامة

١٠٥ الفرع الخامس في مخالفة الأصول والقوانين المتعلقة

بالفبريقات في المعامل والمصانع والتجارة

١١٠ الفرع السادس في جنح المتعهدين بإيراد الأشياء بائناً

١١١ الفصل الثالث في الجحجج والجنائيات المتعلقة بالتخريب والتعيب

والأضرار والاتلاف للنشئ من الأشياء العامة والخاصة

١٢٠ أحكام عمومية

١٢١ المقالة الرابعة في القبايات وما يترتب عليها من العقوبات

١٢١ الباب الأول في العقوبات التي تترتب على القبايات

١٢٣ الباب الثاني في أنواع القبايات وما يترتب على كل نوع منها

من العقوبات

صيفة

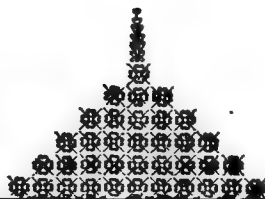
١٢٣	الفصل الاول
١٢٣	الدرجة الاولى
١٢٦	الفصل الثاني
١٢٦	الدرجة الثانية
١٣٩	الفصل الثالث
١٣٢	الدرجة الثالثة
١٣٦	أحكام يستوى تطبيقها على الفصول الثلاثة المتقدمة
١٣٦	حكم عام

---

تعريب قانون الحدود والجنايات  
ترجمه من الفرنسية الى  
العربية الفقيه محمد  
قدري بقلم  
ترجمة

٢

• (بملاحظة حضرة دفاعه بك ناظر القلم) •



(بسم الله الرحمن الرحيم)  
(هذا قانون الحدود والجنایات)

• (أحكام أولية) •

• (بند ۱) •

كل مخالفة تستوجب لفاعلها مجازاة تكديرية تعد قباحة وتختص غالباً  
بامم مخالفة

وكل مخالفة تستوجب ارتكابها عقوبة تعزيرية تأديبية تعد جنحة  
وكل جرم تترقب على مقترفه عقوبة بدنية مؤلمة أو فاضحة ملوثة بعد جنایة

• (بند ۲) •

كل تعدد جنایة ظهر من الشروع في مباشرة فعلها في حكمه ككم  
الجنایة اذا منع من وقوعها أو تميمها أمر غير اختياري لم تعد لها راجع

بندی ۸۸ و ۹۷ من هذا القانون

\*(بند ۳)\*

لا يكون حكم تعمد الجفحة كحكم فعلها الا في الاحوال التي ورد في شأنه  
نص صريح في هذا القانون راجع بنود ۱۷۹ و ۴۰۱ و ۱۱۴ و ۴۱۵

\*(بند ۴)\*

لا يكون العقاب على ذنب بناء على قانون ترتب وجرى عليه العمل بعد  
ارتكابه

\*(بند ۵)\*

لا تجرى أحكام هذا القانون الجنائي على شيء من القبائح والجنح  
والجنايات التي تقع من العسكرية

### (المقالة الاولى)

\*(في بيان العقوبات الجنائية والتأديبية وما يتسبب عنها)\*

\*(بند ۶)\*

العقوبات الجنائية اتما بدنية مؤلمة وفاضحة معا وفاضحة فقط

\*(بند ۷)\*

فالعقوبات المؤلمة الفاضحة ست وهي القتل والاشغال الشاقة المؤبدة  
والاشغال الشاقة المؤقتة والتغريب المؤبد والاعتقال وحبس الاشغال  
السفلية راجع بنود ۱۲ و ۱۳ و ۱۷ من هذا القانون

\*(بند ۸)\*

والعقوبات الفاضحة اثنتان التني المؤقت والتفسيق

\*(بند ۹)\*

وأما العقوبات التأديبية فتلاث الاولى السجن المؤقت داخل محل معبد  
للتأديب الثانية الحجر المؤقت من التمتع بالحقوق الرشدية والمدنية والعائلية  
الثالثة التغريم

\*(بند ۱۰)\*



المحكّم بالعقوبات تطبيقاً على القانون المخصوص بها لا يوجب صرف النظر عن استرداد الحقوق لأربابها ولا عن الإلزام بمجبر الخسارات لتطلبها المستحق لها

• (بند ١١) •

من العقوبات ما يستوى تطبيقه على المواد الجنائية والتأديبية وهي وضع المذنب تحت تجسس الضبطية ومراقبتها والتفريم والضبط الخاص أى ضبط آلات الخفصة أو الجناية وأدواتها وما يتعلق بها بالجهة المبرى ان كانت ملوكة للجاني

## (الباب الاول)

• (في أنواع الجزاء المختصة بالجنائيات واجرائها) •

• (بند ١٢) •

كل محكوم عليه بالقتل يضرب عنقه

• (بند ١٣) •

يؤخذ قاتل أحد والديه المحكوم عليه بالقتل الى موضع القصاص وعليه قيس فقط حافي القدمين على رأسه عصا به سوداء فيعرض على المقتله وعند ذلك يقرأ المحضر الموكل به من طرف المحكمة على الناس صورة الاعلام ويقضى على الجاني في الحال

• (بند ١٤) •

لا يمنع اقارب المقتول قصاصاً من أخذهم جثته ليدفنوها بشرط عدم الاحتفال الجنائزته

• (بند ١٥) •

من حكم عليه من المذنبين بالاشغال الشاقة يكلف بالشغل في أشق الاعمال ويجعل في رجليه كبله أو يقيد مع آخر في سلكه واحدة ان لم يمنع التقييد من اجراء العمل المكلف به

• (بند ١٦) •

لا تكلف الاناث المحكوم عليهن بالاشغال الشاقة بالشغل فيها الا داخل محل محافظة

• (بند ١٧) •

\*(بند ١٧)\*

العقوبة بالتغريب المؤبد هي نقل الجاني الى بعض المواضع التي حدتها القوانين خارجا عن حدود المملكة واقامته به اقامة مؤبدة فان انتقل عنه الى أرض المملكة ثانيا حكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة بمجرد التيقن من أنه هو بعينه وان انتقل الى جهة أخرى بها معسكر من أهل المملكة وقبض عليه فيها أعيد الى موضع تغريبه الاول فان لم يكن هناك موضع معتد للتغريب أو منع مانع في سلوك الطريق من توصيل الجاني الى محل التغريب عوقب بالاعتقال المؤبد في قلعة من قلاع المملكة

\*(بند ١٨)\*

الحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة أو بالتغريب المؤبد يستلزم الموت المحكي والحكومة أن تجوز لمن حكم عليه بالتغريب المؤبد التصرف في حقوقه المدنية كلها أو بعضها

\*(بند ١٩)\*

أقل مدة الاشغال الشاقة المؤقتة خمس سنين وأكثرها عشر وبن سنة

\*(بند ٢٠)\*

يوضع الجاني المحكوم عليه بالاعتقال في قلعة من قلاع المملكة بعينها الملك بأمر منه بناء على استصواب مجلس الاحكام الاعلى ولا يمنع المعتقل من الاختلاط بمن كان داخل القلعة أو خارجها على الوجه الذي تقتضيه أصول الضبط والربط المقررة في هذا الخصوص وأقل مدة هذا الاعتقال خمس سنين وأكثرها لا يزيد على عشرين سنة الا في الحالة المذكورة في بند ٢٣

\*(بند ٢١)\*

كل من حكم عليه بحبس الاشغال السلفية من ذكر أو أنثى يوضع في محل محافظة ويكلف بأعمال يعطى له من أجرته أجر بناء على ما تستصوبه الحكومة وأقل مدة هذا الجزء خمس سنين وأكثرها عشر سنين

\*(بند ٢٢)\*

كل محكوم عليه بعقوبة من الاشغال الشاقة سواء كانت مؤقتة أو مؤبدة

وكذا من حكم عليه بحبس الاشغال السطية ينبغي أن يعرض قبل اجراء العقاب نصب أعين الناظرين مدة ساعة في ميدان عوى للتمثيل والحراسة وأن يحصل على رأسه لوحة مكتوب فيها بخط واضح جلي اسمه ونسبته وحرقة ومحل اقامته وعقوبته والسبب الذي استحق به هذا العقاب ولمحكمة الجنايات في حالي الحكم بالاشغال الشاقة المؤقتة وحبس الاشغال السطية أن تصفح عن الجاني من التمثيل والتجريس ان لم يكن له سابقة في هذه الجناية

وبالجملة لا يحكم بالتمثيل والتجريس على من كان عمره ثمانى عشرة سنة ولا على من بلغ من الشيوخ سن السبعين

\*(بند ٢٣)\*

تعتبر مدة العقوبات المؤقتة من اليوم الذى يصرف فيه الحكم غير قابل للنقض

\*(بند ٢٤)\*

وفي حالة الحكم بالسجن على المسجون بالفعل تعتبر مدة الجزاء من اليوم الذى صدر فيه الحكم لان اليوم الذى يصرف فيه الحكم غير قابل للنقض ان لم يكن المحكوم عليه هو الذى طلب المرافعة في محكمة كبرى ولا عبرة في هذه الحالة برفع وصكيل الملك دعواه الى محكمة أخرى سواء حصل من هذه المرافعة غمرة أو لا

وكذلك تعتبر من يوم صدور الحكم الاول اذا كان التظالم الى محكمة كبرى حصل من المحكوم عليه ونقض الحكم الاول وحكم بتخفيف الجزاء

\*(بند ٢٥)\*

لا يباح اجراء عقوبة مما من العقوبات في أيام موسم من المواسم سواء كان هذا الموسم عادياً أو دينياً ولا في أشرف أيام الاسبوع

\*(بند ٢٦)\*

يجرى الجزاء في الميدان العمومى من الجهة المنصوص عليها في قرار الحكم

\*(بند ٢٧)\*

اذا حكم بالقتل على امرأة فاذعت الحمل وتحقق ذلك وجب تأخير الحد حتى تضع حملها

• (بند ٢٨) •

الحكم بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالاعتقال أو بجبراس الاشغال السقلية أو النقي يستلزم تقسيق المحكوم عليه و يقضى عليه بالتقسيق من اليوم الذي يصرف فيه الحكم غير قابل للنقض وإذا كن الحكم على غائب فاعتباره من يوم تقيفنا الحكم صورة

• (بند ٢٩) •

كل من حكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالاعتقال أو بجبراس الاشغال السقلية يحجر عليه أيضا بحجر معتبرا كما تنص فيه الاحكام فيمنع من التصرف في حقوقه الرشدية والمدنية وينصب له قيم وناظر حسبي للنظر في مصالحه وحفظ أمواله كما يكون ذلك في حق المحجور عليهم

• (بند ٣٠) •

المحكوم عليه بشيء مما سبق ترذاليه أمواله بعد انقضاء أجل العقوبة ويؤدى له القيم حسابها مدة توكيله

• (بند ٣١) •

لا يعطى لمن حكم عليه بشيء مما ذكر في مدة عقوبته شيء من النقود ولا من المؤن ولا من مستغلانه وإيرادانه

• (بند ٣٢) •

كل من استوجب النقي وحكم عليه به نقل بأمر الحكومة خارج أرض المملكة

وأقل مدة النقي خمس سنين وأكثرها عشر سنين

• (بند ٣٣) •

إذا دخل المنفي أرض المملكة قبل انقضاء أجل العقوبة حكم عليه بحجر ترذالتيقن من أنه هو بعينه بالاعتقال مدة أقلها كما المدة الباقية من نفيه وأكثرها لا يزيد على مثل تلك المدة

• (بند ٣٤) •

يترتب على التفسيق جملة أحكام أول أن من حكم عليهم بذلك لا يقبلون في الوظائف العمومية والخدم الميرية ومن كن منهم مقررافها عزل ثانيا

أنهم يمنعون من حقوق الانتخاب فلا يكون لهم حق في انتخاب وكلاء الأمة ولا ينتخبون لهذه الوظيفة بل يحرمون من جميع الحقوق الرشدية والسياسية ومن التشرّف بجعل نشانات الامتياز ثالثاً أنهم لا يكونون عدولاً بل تسقط عدالتهم ولا تقبل شهادتهم في الوثائق والحجج ولا في المحاكم الا لاجل الاستعلام والاستفسار منهم استثناساً رابعاً أنهم لا يكونون أعضاء المجالس العائلات وأن لا ينصب منهم وصي ولا قيم ولا ناظر حسبي ولا مستشار في المحاكم الا في مصلحة أولاده اذا استنصبه مجلس العائلة خامساً أن تسقط حقوقهم من حمل السلاح ومن الدخول في الرديف والخفارة الاهلية ومن الانتظام في سلك عساكر المملكة ولا يرخص لهم في رياة مدارس ولا في التدريس ولا في الاستعداد في محل من محال التعليم مطلقاً بوظيفة مدرّس أو معلم أو ملاحظ

\*( بند ٣٥ ) \*

اذا حكم بالتفسيق في جنابة جاز أن يضاف اليه الحكم بالجلبس أيضاً مدة تتعين في صلب الحكم لا تزيد على خمس سنين فان كان مرتكب هذه الجنابة أجنبياً أو أهلياً فحزّ دعه الصفة الاهلية وجب أن ينضم الى الحكم بالتفسيق الحكم بالجلبس

\*( بند ٣٦ ) \*

كل قرار حكم فيه بالقتل أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو التغريب المؤبد أو الاعتقال أو حبس الاشغال السفلية أو التفسيق أو التني طبع خلاصته وقمّثل وتعلن وتلصق في بندر المديرية وفي المدينة التي صدر منها القرار وناحية المكان الذي حصلت فيه الجنحة والجهة التي يجري فيها الجزاء والناحية التي بها موطن المحكوم عليه

\*( تنبيه ) \*

بنود ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ نسخت وبطل العمل بها

## (الباب الثاني)

\*( في بيان العقوبات التي تقرّب على الموادّ التعزيرية التأديبية ) \*

\*( بند ٤٠ ) \*

كل من حكم عليه بالسجن يجعل في حبس معدل لتأديب ويشغل فيما يختاره من الاشغال المرتبة في الحبس وأقل مدة هذا الجزاء ستة أيام وأكثرها خمس سنين الا فيما اذا كان للمجنوح سابقة في الجنة وفي بعض احوال أخرى منصوص عليها في محلها  
ويوم العقوبات أربع وعشرون ساعة وشهرها ثلاثون يوما راجع بندي ٢٣ و ٢٤ من هذا القانون

### • (بند ٤١) •

من حبس بسبب جنحة جاز أن يصرف من أجرة عمله جزء في مصاريف الحبس العائنة وجزء منه في بعض تلطيف لحاله ان كان يستحقه ويدخله جزء ليصرف له عند الافراج عنه تطبيقا لما يتدون في لوائح مجلس الاحكام الاعلى

### • (بند ٤٢) •

للمحاکم التأديبية أن تحكم في بعض احوال على المجنوح بالحرمان من الحقوق الرشدية والمادية والعائلية كلها أو بعضها بأن تنجز عليه في الامور الاتية وهي أولاً أن لا ينتخب أحداً من وكلاء الملة ثانياً أن لا ينتخب هو لهذه الوظيفة ثالثاً أن لا يكون عدلاً وأن لا يقبل في الوظائف العمومية والخدم الخيرية بل يعزل منها ان كان مقرر فيها رابعاً أن لا يحمل سلاحاً خامساً أن لا يسدي رأياً ولا استصواباً في مجالس العائلات سادساً أن لا يقيم وصياً ولا قيمياً الا في مصلحة أولاده اذا استصوبه مجلس العائلة سابعاً أن لا يكون من أرباب الخسرة وأن لا يشهد في الوثائق والحجج ثامناً أن لا تقبل شهادته في المحاکم الاعلى سبيلاً للاستفسار والاستعلام

### • (بند ٤٣) •

لا تحكم المحاکم بالجهر المتقدم ذكره في البند السابق الا بالاستناد الى منطوق الاحكام في شأن ذلك

## (الباب الثالث)

في بيان العقوبات وغيرها من أنواع الجزاء التي يستوى تطبيقها على الجنح والجنايات

### • (بند ٤٤) •

الحكومة في جواز تجسس الضبطية على الجاسف أو المجرم هي أن يكون  
للحكومة حق في تعيين الاماكن المجرور عليه في المرور بها عند عودته  
والظهور فيها بعد انقضاء مدة العقاب المرتب عليه  
ويجب عليه أن يبين قبل خروجه من السجن المكان الذي يريد الاقامة به  
ليعطى له تذكرة مرور مشقة على بيان الاماكن والمحطات التي يمر بها كي لا  
يعدل عنها والمدة التي يقيمها في كل محطة ينزل بها حتى لا يتجاوزها  
ويجب عليه أيضا عند وصوله الى الناحية التي تعين فيها موطنه أن يعرض  
نفسه على عذتها قبل مضي أربع وعشرين ساعة من وصوله ولا يمكن  
من الانتقال من الناحية التي استوطن بها الى غيرها الا بعد أن يخبر العمدة  
من قبل بثلاثة أيام بالمحل الذي عزم على الانتقال اليه ليعطى له بذلك تذكرة  
مرور أخرى راجع بند ١١ وبند ٥٨ من هذا القانون (٢)

(٢) تنبيه هذا البند قد استبدل بينود ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من  
لائحة ٨ ديسمبر ١٨٥١ سنة وهي هذه

(بند ٣) الحكومة في وضعه تحت تجسس الضبطية ومراقبتها هي أن يكون  
للحكومة حق في تعيين المكان الذي يقيم به المذنب بعد انقضاء أجل العقوبة  
المرتبة عليه وللحكومة أن تحدد القرائب والطرق اللازمة للتجسس على  
المذنب كي لا ينتقل من المكان الذي تعين لاقامته ولا يبرح عنه الى غيره  
(بند ٤) كل من كان محكوما عليه بالتجسس يجبر عليه من الاقامة بمدينة  
تخت الحكومة وضواحيها

(بند ٥) الأشخاص المذكورون في البند المتقدم يجبرون على الرحيل  
من تحت الحكومة وضواحيها ان كانوا في ظرف عشرة أيام من يوم نشر  
هذه اللائحة ان لم يكونوا قد تحصلوا على رخصة من الحكومة بالاقامة فيها  
وتعطى لهم حسب طلبهم تذكرة مرور واعانة مشقة على بيان المنازل  
والمراحل التي يقطعونها الى أن يصلوا موطنهم الأصلي أو الى المحل الذي  
يريدون الاقامة فيه كل بحسبه

(بند ٦) من وقعت منه مخالفة من المحكوم عليهم بالتجسس للأحكام  
المقررة في كل من بندي ٣ و ٤ من هذه اللائحة جاز للحكومة أن تبعث به  
حفظ اللائحة العام الى بلد من بلدات المملكة المدة للعقوبات

• (بند ٤٥) •

إذا خالف من هو تحت التجسس شيئاً مما تقر في البند السابق حكمت عليه المحاكم التأديبية زجر الحبس أكثر مدته خمس سنين راجع بند ٢٢٩ من هذا القانون

• (بند ٤٦ منسوخ) •

• (بند ٤٧) •

من حكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالاعتقال أو بحبس الاشغال السفلية صار محكوما عليه ضمناً بالتجسس مدة حياته بعد انقضاء أجل العقاب المرتب عليه راجع بنود ٧ و ١١ و ١٩ و ٢٠ من هذا القانون

• (بند ٤٨) •

من حكم عليه بالنفي صار أيضاً محكوما عليه ضمناً بالتجسس مدة بقدر مدة العقوبة التي كانت ترتب عليه راجع بندي ٨ و ٢٢ من هذا القانون

• (بند ٤٩) •

من حكم عليه بعقوبة بسبب جنحة أو جنابة تجر إلى اختلال نظام أمن الدولة داخلاً أو خارجاً وجب الحكم عليه أيضاً بالتجسس راجع بند ٧٥ وما بعده من هذا القانون

• (بند ٥٠) •

لا يوضع المحكوم عليه بجنحة أو جنابة تحت التجسس في غير الأحوال المبينة في البنود السابقة إلا بناء على حكم مخصوص بذلك من هذا القانون راجع بنود ١٠٠ و ١٨٠ وما بعده وبنود ١٣٨ و ٢٢٠ و ٣٠٨ و ٤٠٠ وما بعده من هذا القانون

• (بند ٥١) •

إذا اقتضى الحال استرداد لائحة لمستهقها حكم على الجاني أو المجنوح زيادة على الجزء المقرر لجنحته أو جنابته بأن يضمن جبر الخسارات للنصم المتظلم في حالة ما إذا طلب ذلك



وتقدر هذه التضمينات مفوض الى رأى المحاكم فيما اذا لم تصرح بها القوانين وليس للمحكمة أن تأمر بصرف شئ من هذه التضمينات في مصلحة خيرية مما ولورضى به صاحب الحق راجع بند ٢٥٨ و ٢٦٦ من قانون تحقيق الجنايات وبند ١٠ و ٧٢ و ٤٢٩ من هذا القانون

• (بند ٥٢) •

اذا حكم على الجاني أو المجنوح بغرامة أو استرداد غرامة أو تعظيم خسارات أو دفع مصاريف جاز تنفيذ هذا الحكم بحبس هذا الغريم راجع بند ٢٠٦٣ من القانون المدني وبند ٤٦٩ من هذا القانون

• (بند ٥٣) •

اذا حكم لجهة الميرى بغرامات أو مصاريف وحبس المحكوم عليه به سنة كاملة بعد استيفاء مدة العقوبة المؤجلة أو الفاضحة لتأديتها فلا مانع من الافراج عنه وقتها اذا تحقق اعساره فان كان قد حبس بسبب جنحة كفى أن يحبس على تأدية الغرامات والمصاريف المذكورة مدة ستة أشهر وان يحل سبيله بعد التحقق من اعساره بشرط اعادته الى الحبس في هذه الحالة والى قبلها اليوف دينه متى ثبت يساره

• (بند ٥٤) •

اذا حكم على جان أو مجنوح بتغريم لجهة الميرى واسترداد غرامة لمطلبها وجبر خسارات لمستحقها وكانت أموال المحكوم عليه بها لا تفي بجميعها وجب ترجيح استرداد الغرامات وجبر الخسارات وتقدمهما على التغريم راجع بند ١٢١ من قانون تحقيق الجنايات وبند ٤٦٨ من هذا القانون

• (بند ٥٥) •

جميع الأشخاص المحكوم عليهم بعقاب لاشراكهم في جنحة أو جنابة هم أيضاً متضامنون في دفع الغرامات وروايات التطلعات وتأدية المصاريف وجبر الخسارات بحيث لو عجز واحد منهم عن تأديتها التزم بها الآخرون

(الباب الرابع)

• (في بيان العقوبات التي تترتب على العود إلى الجحج والجنائيات) •

• (بند ٥٦) •

من كان له سابقة جنائية وعوقب عليها عقوبة بدنية أو مملوثة فاجعة ثم ارتكب جنائية أخرى مستوجبة للتفسيق حكم عليه بالتقي فان كانت الجنائية الثانية مستوجبة للتقي عوقب من تكبها بالاعتقال وان كانت الثانية موجبة لمحبس الاشغال السفلية حكم عليه بالاشغال الشاقة الموقته

وان كانت الثانية مقضية للاعتقال حكم عليه بأقصى مدة لهذه الجزاء ويجوز أن يراد عليها مثلها راجع بند ٢٠ من هذا القانون وان كانت الثانية تستوجب الاشغال الشاقة الموقته حكم عليه بأقصى مدة لهذا العقاب ويجوز أن يراد عليها مثلها راجع بند ١٩ من هذا القانون وان كانت الجنائية الثانية تستوجب التغريب المؤبد عوقب مرتكبها بالاشغال الشاقة المؤبدة ومن حكم عليه في جنائية بالاشغال الشاقة المؤبدة فارتكب جنائية أخرى مستوجبة لهذا العقاب حكم عليه بالقتل ومن حكمت عليه المحاكم العسكرية بترية كانت أو بحرية في جنحة أو جنائية لم ارتكب بعدها جنحة أو جنائية أخرى لا يعاقب عقاب من له سابقة الا ان كانت الجنحة أو الجنائية الأولى التي تترتب عليه الجزاء بسببها تستوجب العقاب بالقوانين الجنائية المدنية راجع بنود ٧ و ٨ و ١٥ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ من هذا القانون

• (بند ٥٧) •

من كان له سابقة جنائية فارتكب بعدها جنحة مستوجبة لعقوبة تأديبية وجب أن يحكم عليه بأقصى مدة لهذا العقاب ويجوز أن يراد على هذه المدة مثلها

• (بند ٥٨) •

من كان له سابقة جنحة وعوقب بحبس أكثر من سنة زجره ثم ارتكب جنحة أخرى وجب أن يحكم عليه بأقصى مدة للعقاب المرتب لهذه الجنحة ويجوز أن يراد على هذه المدة مثلها وان يوضع الجنوح تحت التجسس مدة

أقلها خمس سنين وأكثرها عشر سنين

### (المقالة الثانية)

في بيان مستحق الجزاء ومقبول العذرو من تقع عليه المسؤولية

في الجناية أو الجنحة وفيها باب واحد

• (بند ٥٩) •

كل من شارك غيره في ارتكاب جنحة أو جناية يعاقب بعقاب من انفراد  
بتلك الجنحة أو الجناية الا اذا نص القانون بحكم آخر راجع بندى ٢٢٨  
و ٢٩٩ من هذا القانون

• (بند ٦٠) •

كل من حرّض أو أغرى أو دل على ارتكاب جنحة أو جناية برشوة أو وعد  
أو وعيد أو تهديد بجماله من الصولة والشوكة أو باستعمال دسائس أو مخادعة  
يعتد مشاركا في الجناية ويعاقب بعقاب مرتكبها وكذا كل من أمان على  
ارتكاب جنابة بإعطاء أسلحة أو آلات أو غيرها من الوسائط التي استعين  
بها على الجناية يعتد مشاركا فيها ان كان يعلم ان ما أعطاه من الأسلحة  
أو الآلات انما هو بقصد استعمالها في ذلك ويعاقب أيضا بعقاب مرتكبها  
وكذا كل من أمان مرتكب الجناية على ارتكابها بالاسباب المهيئة لفعلها  
أو الممتمة لمصلوها فانه يكون مشاركا فيها ان كان يعلم ذلك ويعاقب عقاب  
مرتكبها

وهذا الايتاني اجراء العقوبات الاخرى المنصوص عليها في شأن المتعصين  
أو المخرّضين على ارتكاب الامور الموجبة لاختلال نظام أمن الدولة داخلا  
أو خارجا وان لم يتم حصول الجناية التي كان يعتقد ارتكابها هؤلاء المخرّضون  
راجع بند ٧٥ وما بعده وبند ٨٦ وما بعده من هذا القانون

• (بند ٦١) •

من تكرر منه ايذاء البغاة أهل الصيال والفساد مع علمه بما انطوا وعليه  
من الفساد وقطع الطريق والسبي في جزائهم الى أمن الدولة وتكديدهم برفاء  
الامان العام وسلب راحة الانام والبقى عليهم والتغلب على أملاكهم يعتد  
من شركائهم ويعاقب بعقابهم راجع بنود ٧٢ و ٩٩ و ٢٦٨

من هذا القانون

\*(بند ٦٢)\*

كل من أخفى شيئاً كله أو بعضه من سلوباً أو مبروطاً أو مختلساً وكان ذلك بعلابة جنحة أو جنابة قورية بعد مشاركتها ان كان يعلم ذلك ويعاقب بعقاب مرتكبها راجع بنود ٨٢ و ٢٤٨ و ٢٥٩ و ٢٨٠ من هذا القانون

\*(بند ٦٣)\*

إذا استحق مرتكب الجنابة القتل فلا يشارك فيه من أخفى شيئاً من الأشياء المذكورة في البند السابق بل يحتف عنه ويبدل القتل بالاشغال الشاقة المؤبدة وبالجسلة في أخفى شيئاً من ذلك واستحق عقاب الاشغال الشاقة المؤبدة أو التوقي فلا يحكم عليه إلا إذا ثبت أنه كان يعلم الجنابة وقت المواراة والاختفاء فان كان لا يعلمها وقت الاختفاء فلا يحكم عليه إلا بالاشغال الشاقة المؤقتة راجع بنود ٢٠٤ و ٢٨١. ولم يعبده من هذا القانون

\*(بند ٦٤)\*

إذا كان المتهم بالجنحة أو الجنابة في حالة جنون وقت ارتكابها أو كان مجبوراً على فعلها بقوة قاهرة لم يستطع دفعها فلا جناح عليه

\*(بند ٦٥)\*

لا عذر لمن ارتكب جنحة أو جنابة ولا يخفف عنه العقاب إلا في الاعذار التي نص القانون على قبولها أو جوزتهم بتحقيق العقاب راجع بنود ٢٢٩ و ٢٦٧ من قانون تحقيق الجنايات وبنود ٢١٣ و ٢٤٧ وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٦٦)\*

من كان من المتهم أقل من ست عشرة سنة وثبت أنه ارتكب الجنابة وجهل كونه جنابة فلا يتم عليه وانما يسل إلى أقاربه أو يوضع في محل معد للتأديب على قدر حاله ليتربى فيه وينزهر مدة معلومة ولا يجوز أن يتجاوز هذه المدة بلوغ سنة عشرين سنة راجع بند ٢٤٠ من قانون تحقيق الجنايات

## \* (بند ٦٧) \*

فان ثبت أن ذلك الشاب كان عند ارتكابه الجناية عالماً أنه اجنابية عوقب على الوجه الآتي وهو أنه ان كانت الجناية التي ارتكبتها تستوجب القتل أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو التغريب المؤبد حكم عليه بالسجن في محل معد للتأديب مدة أقلها عشرين سنين وأكثرها عشرين سنة

وان كانت جنائيته تستوجب الاشغال الشاقة المؤقتة أو الاعتقال أو حبس الاشغال السفلية حكم عليه بالحبس في محل معد للتأديب مدة أقلها ثلث المدة التي كان يحكم بها عليه في إحدى العقوبات المذكورة وأكثرها نصف تلك المدة

ويجوز وضعه في هذه الاحوال كلها بنص في الحكم تحت الحبس مدة أقلها خمس سنين وأكثرها عشرين سنين وان كان قد استحق التفسير حكم عليه بالحبس أيضاً في محل معد للتأديب من سنة الى خمس سنين

## \* (بند ٦٨) \*

اذا ارتكب من عمره أقل من ست عشرة سنة جنابة غير التي تستوجب القتل أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو التغريب المؤبد أو الاعتقال ولم يكن له مشارك فيها من يزيد سنهم على ذلك حكمت عليه المحاكم التأديبية بما تقر من الاحكام في البندين المتقدمين

## \* (بند ٦٩) \*

اذا ارتكب من عمره أقل من ست عشرة سنة جنحة فلا يكون عقابه أكثر من نصف العقاب الذي كان يترتب عليه لو كان عمره ست عشرة سنة كاملة

## \* (بند ٧٠) \*

لا يحكم بالاشغال الشاقة مطلقاً مؤبدة كانت أو مؤقتة ولا بالتغريب المؤبد على من كان عمره سبعين سنة كاملة وقت الحكم راجع بنود ١٠ و ١٦ و ١٩ من هذا القانون

## \* (بند ٧١) \*

تخفف العقوبات المذكورة في البند السابق بالنسبة لمن عمره سبعون سنة

وتستبدل على الوجه الآتى

ف العقاب التكريب المؤبد يستبدل بالاعتقال وماسوا من العقوبات يستبدل  
بحبس الاشغال السفلية المؤبدة أو المؤقتة على حسب مدة العقاب الاصلى  
الذى صار تحقيقه راجع بندى ٢٠ و ٢١ من هذا القانون

• (بند ٧٢) •

من كان محكوما عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة فبلغ عمره فى أثناء  
الجزاء سبعين سنة كاملة عوفى منها وحبس بقية المدة المرتبة عليه فى محل  
محافظة وكان بمنزلة من حكم عليه بالحبس من مبداء الامر

• (بند ٧٣) •

مقرب على أحد من أرباب الخانات والوكلاء انه أسكر فيها  
أكثر من أربع وعشرين ساعة متصلا رنك جنحة أو جنابة مدة اقامته بها  
فانه يضمن جبر الخسارات لا رايها المتضررين بسبب تلك الجنحة أو الجنابة  
لكونه لم يقيد فى دفتر اسم الجاني الذى نزل عنده وحرقة وموطنه ولا يمنع  
هذا التضمن اجراء ما هو مذكور فى بندى ١٩٥٢ و ١٩٥٣  
من القانون المدنى راجع بنود ١ • و ٩٩ و ٢٦٨ من هذا  
القانون

• (بند ٧٤) •

وأما أحوال الضمان الاخرى التى يحتمل ظهورها فى المواد الجنائية  
أو التأديبية أو المتعلقة بالضبط والربط فتصمم فيها المحاكم التى ترفع اليها هذه  
المواد تطبيقا لما هو مقرر فى الباب الثانى من الكتاب الرابع من المقالة  
الثالثة فى القانون المدنى راجع بند ١٩٤ من قانون تحقيق الجنابات

### (المقالة الثالثة)

• (فى الجنح والجنابات وما يترتب عليهما من الاحكام والجزاءات) •

### (الكتاب الاول)

• (فى الجنح والجنابات التى تحتل بالمصلحة العامة) •

### (الباب الاول)

• (في الجنج والجنابات التي تغلب بأمن الدولة) •

## (الفصل الاول)

في الجنج والجنابات التي يقترب عليها يجب انضامها قاعها مع الدول الخارجية حصول الخلل في أمن الدولة الفرنسية

• (بند ٧٥) •

كل فرنساوى حمل السلاح على فرنسا جزاؤه القتل

• (بند ٧٦) •

كل من سعى بفساد أو دسائس أو بالس مع الدول الأجنبية أو مع أحد من طرفها جزاؤه القتل سواء قصد بذلك إيقاع العداوة بينهم وبين فرنسا أو تحريضهم على حربها أو قتالها أو داهم على وسائل المحاورة معها فإن لم يقترب على ذلك السعى وقرع الحرب فعلا فالجنابية مستوجبة الجزاء المذكور أيضا راجع بند ٢ من هذا القانون

• (بند ٧٧) •

كل من سعى بفساد أو دسائس أو بالس مع أعداء فرنسا جزاؤه القتل أيضا سواء قصد بذلك تسهيل دخول الأعداء في أرض فرنسا أو في محل من محلاتها أو لم اليهم مدينة أو قلعة أو حصنا أو محطة عسكرية أو ميناء أو مخزنا أو ترسانة أو سفينة حربية أو شيئا مما يمتلكه فرنسا أو أمد العدو بعساكر أو رجال أو أموال أو موتات أو أسلحة أو ذخائر أو غيرها من المهمات الحربية

وكذا كل من حرض ضابطا فرنسا أو عساکرها البرية أو البحرية أو غيرهم على خيانة الملائم أو الدولة بأي وسيلة كانت فاصدا بذلك تقدم سيرة العدو في أرض فرنسا واضعاف شوكة العساكر الفرنسية بترية كانت أو بحرية فإنه يقاصص بالقتل

• (بند ٧٨) •

إذا لم تكن المراسلات الخفية مع اتباع دولة محاربة لفرنسا صادرة عن موالاته ولا عن مفسدة من المفسد المضر المذكورة في البند السابق

فتشأ عنهم ذلك للاعداء استمدادات تضر بالاحوال العسكرية  
أو السياسية التي تكون عليهم افرانسا أو احدى الدول المتحاربة معها عوقب  
من صدرت منه هذه المراسلات بالاعتقال  
فان كانت هذه الاستفادات التي تحصلت عليها الاعداء ناشئة عن مواساة  
أو عن واطلى على التجسس وجب ان يعاقب بالقتل

• (بند ٧٩) •

يستوى حكم العقوبات المذكورة في بندي ٧٦ و ٧٧ سواء قصد  
بالفساد والفسائس المذكورة فيهما اضرار فرانسا أو اضرار دولة  
من الدول المتحالفة معها في حرب عدو لهما

• (بند ٨٠) •

كل من كان من أرباب الوظائف الميرية أو غيرهم منوطا بأمورية سرية  
كالسكالة في مادة معاهدة أو عقد لها أو غزوة الى احدى الجهات أو ودع  
اليه سرها بالطريقة الرسمية أو لاقتضا وظيفة فباح بشئ من ذلك وأطلع  
عليه أحد من طرف دولة أجنبية أو من طرف العدو عوقب بالعقاب  
المذكور في بند ٧٦ وراجع بند ١٨٧ من هذا القانون

• (بند ٨١) •

كل من كان من أرباب الوظائف الميرية أو من الأمورين أو من المذويين  
من طرف الحكومة أمينا بحسب وظيفته على حقار رسوم استحكامات  
أو ترسانات أو نفورا ومن سلمها أو سلم شيئا منها الى العدو أو الى أحد  
من طرفه فجزأه القتل

فان سلم الى أحد من طرف دولة أجنبية عوقب بالاعتقال سواء كانت تلك  
الدولة متحالفة مع فرانسا أو خالية الطرف

• (بند ٨٢) •

كل من قوصل من غير أرباب الوظائف الميرية الى الحصول على هذه  
الرسومات باغرام من هي تحت يده بالبرطيل والرشوة أو بالفسخ والخديعة  
أو بالاعتصاب والغلبة وسلمها للعدو أو لاحد من طرف دولة أجنبية عوقب  
بعقاب من ارتكب ذلك من أرباب الوظائف الميرية المتقدم ذكرهم في البند



السابق على حسب ما هو مبين فيه من التفاصيل  
فان كانت هذه الرسوم في يد من سلها بدون قصد شي مما ذكر عوقب  
بالتعزيب المؤبد ان كان سلها للعدو وبالحبس مدة اقلها ستان واكثرها  
خمس سنين ان كان قد سلها الى احد من طرف الدول الاجنبية المتحابية  
او الخالية الطرف

• (بند ٨٣) •

كل من أخفى أو سهل إخفاء أحد من الموابيس أو من سائر العدو  
المرسله للكشف والريادة وهو يعلم ذلك فجزاؤه القتل راجع بند ٦٢  
من هذا القانون

• (بند ٨٤) •

كل من وقع منه افساد او تعديات بدون اذن الحكومة ونشأ عنها اشهار  
حرب فجزاؤه النفي فان قامت الحرب بالفعل حكم عليه بالتعزيب المؤبد

• (بند ٨٥) •

من وقع منه امر من الامور التي لم يجوزها الحكومة وعرض بيمين أحد  
من القرن او مال الانتقام منه عوقب بالنفي

## (الفصل الثاني)

• (في الجنايات المثلة باسم الدولة من الداخل) •

## (الفرع الاول)

• (في الصيال والتعزيب على الملك وعائلته) •

• (بند ٨٦) •

برامن صال على الملك فاصدا قتله أو جرحه بجزاؤه قاتل أحد والديه  
ومن صال على أحد من العائلة الموصية بقصد قتله فجزاؤه القتل ومن أطال  
يده على أحد من العائلة الموصية بقصد جرحه فجزاؤه التعزيب المؤبد  
داخل حصن حصين

وغيرا من تجاهر بشتم الملك وسبه على رؤس الاشهاد الحبس من ستة  
أشهر الى خمس سنين وتغريمه غرامة اقلها خمسمائة قرظوا وكذا عشرة

الصيدال هو الاستعانة  
والمؤوب أو التعدي  
والتعزيب هو البني والخروج  
عن الطاعة ٨٦

## آلاف فرنك

وقد يحجر أيضا على مرتكب هذه الجناية من التصرف في الحقوق المذكورة في بند ٤٢ كلاً أو بعضها مدة كدّة الحبس المحكوم به عليه وتعتبر مدة الحجر عليه من يوم انقضاء مدة الحبس وجزاء من تجار يربب أحد من العائلة الملوكة الحبس من شهر إلى ثلاث سنين وتفرغه مبلقاً من مائة فرنك إلى خمسة آلاف فرنك

## • (بند ٨٧) •

كل من تجارى على الحكومة فامد بذلك هدم أركانها أو اختلال نظامها أو تبديل أصول الحكم أو اغواء الأهالي والسكان وتحريرهم على حل السلاح على الحكومة فجزاؤه التغريب المؤبد داخل ضمن حيف

## • (بند ٨٨) •

يثبت الصيال بمصولة فعلاً أو بمجرد الشروع في فعله راجع بند ٢ من هذا القانون

## • (بند ٨٩) •

إذا كان القصد بالتعزيب ارتكاب جناية من الجنايات المذكورة في بندي ٨٦ و ٨٧ ودل دليل على التلبس بها أو على الشروع في فعلها عوقب المتعزبون بالتغريب المؤبد

فإن لم يكن هناك دليل على التلبس بها أو على الشروع في فعلها عوقبوا بالاعتقال ويعتبر التعزيب على الحكومة متى نواطاً اثنان أو أكثر ومهما على الفعل

وإن دعا أحد آخر إلى التعزيب اشترك معه في ارتكاب جناية من الجنايات المذكورة في بندي ٨٦ و ٨٧ فلم يوافق على ذلك عوقب الداعي وحده بالحبس مدة أقلاها سنة وأكثرها خمس سنين وجزاء الحجر عليه زيادة على الحبس من الحقوق الميينة في بند ٤٢ كلاً أو بعضها

## • (بند ٩٠) •

إذا قصد أحد ارتكاب إحدى الجنايات المذكورة في بند ٨٦ ودل دليل على تلبس به أو على شروعه في فعلها وحده بدون مشارك له فجزاؤه

الاعتقال راجع بند ٢ من هذا القانون

## (الفرع الثاني)

في الجنايات المقتضية الى اعادة القتل في الدولة بالحروب الداخلية والخروج عليها باسهار السلاح والافساد بالحزب والنهب والسلب

• (بند ٩١) •

كل من تصدى لاصيال قصديه اشتعال نيران الحروب الداخلية واثارة الفتنة بين الرعية باغرائهم على رفع السلاح على بعضهم أو أراد به اظهار الفساد وتخريب البلاد وسفك دماء العباد أو نهب أموالهم أو سلب ما يدهم سوا كان ذلك في ناحية أو جهة أو نواح فتصاعده القتل ومن تحزب بقصد فعل شيء من هذه الفتنة المذكورة أو دعا آخر الى التحزب ليشارك معه فيها عوقب بالعقوبات المذكورة في بند ٨٩ على حسب ما هو مبين فيه من التفاصيل

• (بند ٩٢) •

من جمع عساكر مسلحة أو قيد عساكر بطرفه ولم يكن مأمورا من طرف الحكومة أو أغرى غيره على ذلك أو أعطى اسلحة أو ذخائر لاهل العسكر فجزاؤه القتل

• (بند ٩٣) •

كل من قلد نفسه بغير حق أو بلاموجب معتبرا بالقوانين رئاسة جيش أو فرقة من العساكر أو رئاسة دونها أو ارمادة أو سفينة حربية أو محافظة حصن حصين أو مينا أو مدينة فجزاؤه القتل ومن كان متقلدا لرئاسة عسكرية من الحكومة وحكم بعزله فامتنع عن التجريد عنها فجزاؤه القتل أيضا ومن كان متقلدا لرئاسة عساكر مجففة وصدوره الامر بتخليه سبيلهم أو توزيعهم فلم يقتل عوقب بالقتل أيضا راجع بند ١٩٧ من هذا القانون

• (بند ٩٤) •

من كان له رخصة التصرف في القوة العسكرية فشرع يستعين بها على

توقيف جمع العساكر المختصين بهم بموجب الاصول والقوانين فجزاؤه  
التغريب المؤبد

فان ترتب على ذلك توقيف جمع العساكر فعلا فجزاؤه القتل

• (بند ٩٥) •

كل من أحرق عمدا بالتم بناء أو مخزنا أو ترسانة أو سفينة بحرية أو غيرها  
مما تملكه الحكومة قصاصه القتل راجع بند ٤٣٤ من هذا القانون

• (بند ٩٦) •

كل من تقلد رياسة فئة باغية أو كان له فيها وظيفة أو مغانى نظارة قصاصه  
القتل سواء كان تحزب هذه الفئة بقصد اغتصاب شئ من الاملاك الميرية  
أو أموال بيت المال أو بقصد الافارة على قلعة أو مدينة أو حصن أو محطة  
عسكرية أو مخزن أو ترسانة أو ميناء أو سفينة من تعلقات الحكومة أو بقصد  
سلب أو تقسيم الاملاك العمومية أو المتعلقة ببيت المال أو الاملاك  
المتعلقة بناحية من النواحي أو بقصد المدافعة أو المهاجمة على القوة  
العسكرية المأمورة بقمع البغاة المرتكبين لجنايات من هذه الجنايات

وكذلك كل من أرشد أو دل الفئة الباغية أو وجهها أو رتبها أو أمر بجمعها  
أو أعطى لها أسلحة من غير اجبار ولا احكراء وهو يعلم ما أعدت له هذه  
الأسلحة أو أمدتها بخائرا أو بالأت تستعين بها على البغي والفساد أو بعث  
اليها بعثة أو كان له موالسة مع رؤسائها أو قوادها فانه يعاقب بالقتل أيضا  
راجع بنود ٢٦٧ و ٣١٣ و ٤٤٠ من هذا القانون

• (بند ٩٧) •

اذا ارتكبت فئة باغية جنابة واحدة أو أكثر من الجنايات المذكورة  
في بنود ٨٦ و ٨٧ و ٩١ أو تضمنت تلك الجنايات سواء تم  
حصولها أو لم يتم عوقب كل فرد من أفرادها بالقتل من غير تمييز بين درجاتهم  
ورتبهم بشرط أن يكون قد قبض عليه في محل الفئة

وأما من كان قائدا لها أو كان له وظيفة أو رياسة فيها فان جرمه القتل  
وان لم يقبض عليه في محل الفئة

• (بند ٩٨) •

إذا كان القصد من تعذيب الفتنه المذكورة فعل جنابة أخرى غير الجنائيات  
المذكورة في بنود ٨٦ و ٨٧ و ٩١ عوقب كل فرد من أفرادها  
بالتعريب المؤبد بشرط أن يقبض عليه في مأوى الفتنه وأن لا يكون له فيها  
خدمة ولا رئاسة

• (بند ٩٩) •

من علم مقاصد هؤلاء البغاة وما انطوا عليه من البغي والفساد وأهم  
أركانهم وموضع تجمعهم طائفا مختارا من غيرا كراه ولا اجبار حكم عليه  
بالاشغال الشاقة المؤقتة راجع بندي ٦١ و ٧٣ من هذا القانون

• (بند ١٠٠) •

من كان في زمره البغاة والخوارج ولم يكن له فيها وظيفة ولا رئاسة مطلقا  
ثم اتصل منها أو ساعد عنها عند صدور أول تبيين من الحكام المملوكية  
أو العسكرية أو بعده بشرط أن لا يكون قد قبض عليه في محل الفتنه وأن  
يكون مجردا عن السلاح وأن يعلم نفسه طوعا من غير مدافعة وقت القبض  
عليه فلا يقرب عليه شيء من العقوبات المعتدة للبغاة وإنما يعاقب في هذه  
الحالة على الجنابة التي وقعت منه إن كان قد وقع منه جنابة في أثناء ذلك  
ويجوز وضعه أيضا تحت الحبس مدة أقله لخمس سنين وأكثرها عشر  
سنيين

• (بند ١٠١) •

بندروج تحت لفظ سلاح جميع الآلات والادوات القاطعة والناتجة  
والرافعة

وأما السكاكين والمقاريض الحبيبية والعصى العادية فلا يكون حكمها  
تحت حكم الأسلحة إلا إذا استعملت في قتل أو جرح أو ضرب راجع بنود  
٢١٤ و ٢٨١ و ٢٨٥ من هذا القانون

• (حكم يستوى تطبيقه على الترميز السابقين في الفصل المتقدم) •

• (بند ١٠٢) •

كل من أغرى نفسه أحدا من الأهالي أو حرضه على ارتكاب جنابة  
من الجنائيات المذكورة في الفصل المتقدم أما بتلاوة خطابة وغشوها من

هذا البند قد نسخ بموجب  
لائحة ١٧ مارس

١٨١٩ هـ

المقالات الحاسية في الاندية والمحافل العامة واما ببلصق اعلانات في السكك والطرق أو بنشر أوراق مطبوعة فخرأوه كجزاء من تلبس بالجناح من البغاة والخوارج المذكورين في الفصل المتقدم فان لم يترتب على هذه التحريضات شيء من أنواع القصاد المتقدمة معوقب المحرضون بالنقى

### (الفصل الثالث)

في افشاسر الجنايات المخلة بامن الدولة داخلاً وخارجاً وعدم افشائها  
• (تنبيه) •

بنود ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ منسوخة  
• (بند ١٠٨) •

من يادر من المتواطنين على التعزب أو غيره من الجنايات المؤدية الى اختلال أمن الدولة داخلاً وخارجاً وسعى في افشائها أو سعى بالمتواطنين عليها أو بنشر كائهم فيها الى الحكومة أو الى أحد من الحكام السياسية أو الشرعية قبل حصول الجناية أو الشروع في فعلها وقبل شروع. أمورى التجسس في التتبع والبعث عنهم فانه يسامح من الجزاء المعتد لهم وانما يوضع تحت التجسس مدة حياته أو لأجل معلوم

و كذلك من دل الحكومة وأرشد ها الى الوسائل المسهلة للقبض عليهم ولو بعد الشروع في تتبعهم فانه يعافى من العقاب المرتب عليهم وانما ينبغي وضعه أيضاً تحت التجسس مدة حياته أو لأجل معلوم

### (الباب الثانى)

• (في الجنح والجنايات التى تحل بنظام القوانين الاساسية) •

### (الفصل الاول)

• (في الجنح والجنايات المخلة بالتمتع بالحقوق الرشدية) •

• (بند ١٠٩) •

كل من منع واحداً أو عتق من الاهالى من التصرف في حقوقه الرشدية سواء كان بالتعزب مع غيره أو بغصب أو وعيد أو تهديد حكم عليه بالسجن

مدة من ستة أشهر الى سنتين وسقط حقه في الانتخاب فلا ينتخب غيره  
ولا ينتخب هو لو نظيفة ما مدة أقلها خمس سنين وأكثرها عشر سنين

• (بند ١١٠) •

إذا كان فاعل الجناية المتقدمة مصرابا بقية قواطع غيره على اجرائها  
في جميع المملكة أو في اقليم منها أو جملة اقاليم أو في ناحية منها أو جملة  
نواح حكم عليه بالتقي

• (بند ١١١) •

من كان من الاهالي مأمورا في الانتخاب بفرز تذاكر الاقتراع المشتملة  
على الآراء فقبض عليه وهو يتقص منها أو يزيد عليها أو يبدل في آراء  
من لا يعرف الكتابة من المنتخبين ويكتب في تذاكرهم أسماء غير التي أمليت  
عليه حكم عليه بالتقسيق

• (بند ١١٢) •

كل من كان غير مأمور بالفرز وارتكب جنائية من الجنات المذكورة  
في البند المتقدم حكم عليه بالحبس مدة أقلها ستة أشهر وأكثرها سنتان  
وسقط حقه في الانتخاب فلا ينتخب غيره ولا ينتخب هو لاى وظيفة من  
الوظائف مدة أقلها خمس سنين وأكثرها عشر سنين

• (بند ١١٣) •

كل من رشأ أو ارتشى من الاهالي في قضية الانتخاب جزاؤه الحرمان من  
حقوقه المدنية ومن الدخول في الخدمات الميرية مدة أقلها خمس سنين  
وأكثرها عشر سنين

وغرم كل من الرشى والمرشى غرامة بقدر قيمة الرشوة المأخوذة أو الموعود  
بها ويزاد عليها مثاها راجع بند ١٧٧ من هذا القانون

## (الفصل الثاني)

• (في التعدي على الحرية) •

• (بند ١١٤) •

إذا تعدي أحد من أرباب الوظائف الميرية أو من الحكام أو النظارة

أو المأمورين من طرف الحكومة أو أمر بالتعدي على حرية واحد أو أكثر من الاهالي أو على حقوقه الرشدية أو تجارى على مخالفة القوانين الأساسية حكم عليه بالتسبيق

فإذا ثبت انه انما فعل ذلك اطاعة وامتنالاً لمن يجب عليه اطاعته في المواد التي هي من خصائصه فلا جناح عليه بل العقاب في هذه الحالة على من أمره بذلك راجع بند ١٩٠ من هذا القانون

\*(بند ١١٥)\*

إذا كان الفاعل أو الأمر بفعل شيء من التعديات المذكورة في البند المتقدم ناظر من تظار دواوين عموم الحكومة وطلب منه تدارك ما وقع منه من الامور المخيرة في ظرف المدة المقررة في بندي ٦٣ و ٦٧ من لائحة المجلس الأعلى فلم يدارك ذلك في انشاء المدة المذكورة فجزاؤه النقي

\*(بند ١١٦)\*

إذا ادعى ناظر ديوان عموم الحكومة المتهم بكونه أمر بفعل ما يخالف القوانين الأساسية انه ختم الامر المذكور على غرة وتدليس من الغير كلف بتدارك ما فعله من المخيرة وتعيين من غره وخدعه والا اقيمت عليه الدعوى وترتب عليه الجزاء راجع بندي ٦٤ و ١٩٠ من هذا القانون

\*(بند ١١٧)\*

من ارتكب جنائية من الجنايات المذكورة في بند ١١٤ ضمن ما يترب عليهم من الخسارات وطولب بها امام المحكمة الجنائية أو امام المحاكم المدنية وتقدر التضمينات على حسب احوال ارباب الخسارات ومقدار الخسارة الحاصلة لهم بحيث لا تنقص على أى حال عن خمسة وعشرين فرنك الكلى واحد من المتضررين أياً ما كانت حرقته عن كل يوم من أيام حبسه ومنعه من غير حق راجع بندي ١٠ و ٥١ من هذا القانون

\*(بند ١١٨)\*

من زور على أحد من تظار عموم الدواوين أو من ارباب الوظائف الميرية بتقليد خطه أو ختمه ليرتكب عليه في ارتكاب أمر مخالف للقوانين الأساسية



عوقب بالاشغال الشاقة المؤقتة

وكذلك من أجرى الامر المذكور علما بتزويره فانه يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أيضا

ويحكم دائما في مثل هذه الجناية بأقصى مدة لهذا العقاب راجع بند ١٤٧ من هذا القانون

• (بند ١١٩) •

اذا عرض على أحد من الحكماء أو القضاة استدعاء معتبر من أحد المحبوسين غدرافى المواضع المعدة للحبس أو في غير هاتين السبب تحقيق أسباب حبسه ورفع الظلم عنه فامتنع الحاكم أو القاضي المذكور عن تحقيقها أو أهمل في ذلك ولم يثبت انه بلغ الحاكم الذى فوقه حكم عليه بالتفسيق وضمن جبر الخسارات الحاصلة للمتظلم من الحبس

وتقدر هذه التضمينات على الوجه المشروح في بند ١١٧ راجع بند ٣٤١ من هذا القانون

• (بند ١٤٠) •

من قبل من الخفراء والحراس أو السجانين أحدافى الحبس بدون أمر من المحكمة أو من الحكومة أو حبس أحدافى تلقاء نفسه أو امتنع من عرضه وتقديمه للمأمر من طرف الضبطية أو للمندوب من طرفه ولم يثبت أن وكيل الملك أو القاضي هو الذى أمر بذلك أو توقف في إبراز قيودات المسجونين للمأمور المذكور فانه يعاقب بعقاب من حبس شخصا بغير حق ويجبس مدة أقلها ستة أشهر أو أكثرها ستان ويغرم غرامة أقلها ستة عشر فرنكا أو أكثرها مائتا فرنك راجع بندى ٦٠٩ و ٦١٨ فى قانون تحقيق الجنايات

• (بند ١٢١) •

كل من تعدى من أرباب الوظائف التابعة للقضاء أو من وكلاء العموم أو وكلاء الملك أو نوابهم أو من القضاة من غير إباحة القوانين على أحد من نظار عموم الدواوين أو من أعضاء مجلس الشرائع والقوانين أو من أعضاء الاحكام أو تسبب من غير إباحة الحكومة فى إقامة دعوى عليه أو اسناد تهمة اليه سواء كان ذلك بتهريض أو إصدار حكم أو بإمضاء عليه أو بتهريب

علم طلبه فانه يعاقب عقاب الخائن ويحكم عليه بالتفسيق  
وكذلك كل من أمر أو أمضى أمر من غير إباحة الحكومة بالقبض على  
أحد من المذكورين أو يجبره في غير أحوال التلبس بالذنب أو ازدحام  
العامة عليه وأشارهم بالنان اليه بأنه مدب فانه يعد خائناً ويحكم عليه  
بالتفسيق أيضاً راجع بندي ٤٠ و ٤٨٤ في قانون تحقيق  
الجنايات وبنود ١٢٦ و ١٢٧ و ١٦٦ من هذا القانون  
\*(بند ١٢٢)\*

كل من تصدى من وكلاء العموم أو وكلاء الملك أو نوابهم أو من القضاة  
أو من أرباب الوظائف العامة إلى حبس أحد أو امر يجبره في غير المواضع  
التي خصتها الحكومة لذلك فجزاؤه التفسيق  
وكذلك من طلب أحد من الأهالي في محكمة جنائية كبرى قبل استيفاء  
الرسوم اللازمة لصحة اسناد التهمة اليه فانه يحكم عليه بالتفسيق أيضاً  
راجع بندي ٦٠٣ و ٦١٥ من قانون تحقيق الجنايات وبنود  
٣٤١ في هذا القانون

### (الفصل الثالث)

\*(في نواطئ وأرباب الوظائف الميرية وتصاحبهم)\*

\*(بند ١٢٣)\*

إذا نواطئ أرباب الوظائف الميرية أو أمناؤه فرغ من فروع الحكومة على فعل  
أمر مفارية للقوانين سواء كان ذلك تعزب وتجمع أو بارسال رسل  
أو كتب إلى بعضهم بعضاً عوقب كل واحد منهم بالحبس مدة أقلها شهران  
وأكثرها ستة أشهر ويجبر عليه أيضاً من التصرف في حقوقه الرشدية ومن  
الاستخدام في الخدمات الميرية مدة لا تزيد على عشرين  
\*(بند ١٢٤)\*

إذا كان الفر من نواطئ وأرباب الوظائف بأحدى الطرق المذكورة  
في البند السابق توقف القوانين أو تعليق أمر من أو امر الحكومة عوقب  
كل واحد منهم بالنفي

فإن كان التواطؤ صادراً بين الحكام الملكية والعساكر أو رؤسائهم عوقب  
رأس القسنة وشيخها بالتغريب المؤبد وعوقب من دونه بالنفي

• (بند ١٢٥) •

إذا كان القصد من تواطؤ أو باب الوظائف الميرية بأحدى العارق المتقدمة  
أحداث تحزب يقضى إلى اختلال أمن الدولة من الداخل فقصاصهم  
القتل

• (بند ١٢٦) •

إذا تواطأ أو باب الوظائف العامة على الاستعفاء من وظائفهم فاصدين  
بذلك توقيف الاحكام القضائية أو تعطيل مصلحة من المصالح الميرية حكم  
على كل واحد منهم بالتفسيق لارتكابه ذنب الحياة

### (الفصل الرابع)

• (في اقبات الحكام الملكية والقضاة بعضهم على بعض في الوظائف) •

• (بند ١٢٧) •

من تعرض من القضاة أو من وكلاء العموم أو وكلاء الملك أو نوابهم أو من  
مأموري التجسس للماليس من خصائصه وتداخل في وظائف المشرعين بأن  
وضع قانوناً مستملاً على احكام شرعية أو وقف قانوناً من القوانين الشرعية  
أو عهدهم مذكرة في شأن قانون هل يصح اعلانه أم لا عذبتنا وحكم عليه  
بالتفسيق بجرأه

وكذلك كل من تعدى طوره من القضاة أو من وكلاء العموم  
أو وكلاء الملك أو نوابهم أو من أو باب الوظائف القضائية وتعرض للمادة  
من المواد التي هي من خصائص الحكام الملكية بأن أحدث قانوناً أو  
ترقيياً يتعلق بالادارة الملكية أو نهى عن اجراء حكم صادر منها أو نصدى  
إلى طلب أحد من الحكام الملكية في المحكمة أو أمر بطلبه ليحكم عليه  
في دعوى تتعلق بوظائفه وأصر على الحكم عليه بعد أن صدر له الأمر  
بإبطاله أو بعد أن صار التنبيه عليه بأن هذا ليس من خصائصه فإنه يحكم  
عليه بالتفسيق أيضاً بجرأه راجع بندى ١٦٦ و ١٨٥ في هذا القانون

(بند ١٢٨)

\*(بند ١٢٨)\*

اذا رفعت قضية بين يدي قاض من القضاة ليحكم فيها فاعترضت عليه  
الحكام الملكية وأعلنت له صراحة بأن هذه القضية من خصائصهم لأمن  
خصائصه وأنه لا يجوز له أن يحكم فيها ليحكم قبل أن يصدر له أمر من  
الحاكم الذي فوقه غرامة أقلها ستة عشر فرنكا وأكثرها مائة  
ونخسون فرنكا

وكذلك من طلب اصدار ذلك الحكم أو اقر عليه من وكلاء الملك فانه يغرم  
هذه الغرامة بعينها

\*(بند ١٢٩)\*

كل من تجارى من القضاة على أحد من الحكام الملكية المتهمين بمخنة  
أو جنائية وقعت منهم في أثناء اجراء وظائفهم وأمر يجلبه الى المحكمة  
أو يجلبه بدون اباحة الحكومة بعد ان علم انه من أرباب الوظائف المريبة  
من الاستدعاء المعتبر المتقدم له من الاخصام أو من محل الحكومة  
فجزاؤه أن يغرم غرامة أقلها مائة فرنك وأكثرها خمسمائة فرنك

ومن طلب اصدار هذا الامر أو اقر عليه من وكلاء الملك أو من مأموري  
التجسس غرم أيضا هذه الغرامة بعينها

\*(بند ١٣٠)\*

كل من تعرض من المديرين أو من تظار الاقسام أو من مشايخ التواحي  
أو غيرهم من الحكام الملكية الى وظائف المشرعين بوجه من الوجوه  
المبينة في الشق الاول من بند ١١٧ أو تدخل في أمر القضاء باصدار  
احكام عمومية بأمر به أو ينهى على محكمة من الحكام القضائية فانه يحكم  
عليه بالتفسيق جزاءه

\*(بند ١٣١)\*

من تدخل من الحكام الملكية في وظائف القضاة بأن تعرض الى الحكم  
في قضية أو مادة من خصائص القضاة وقطع الحكم فيها بعد استدعاء  
الخمين أو أحدهما وقبل ان يصدر له أمر من الحاكم الذي فوقه جزاؤه  
ان يغرم غرامة أقلها ستة عشر فرنكا وأكثرها مائة ونخسون فرنكا

## (الباب الثالث)

\* (في الجنح والجنابات التي يترتب عليها حصول الفسل للامن العام) \*

### (الفصل الاول)

\* (في التزوير) \*

### (الفرع الاول)

\* (في زغل المسكوكات وغشها) \*

\* (بند ١٢٢) \*

كل من زغل سكة من مسكوكات الذهب أو الفضة الجارية التعامل بها في مملكة فرانسوا كان بتقليد أو تزيف أو قص أو نحوه حكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة

وكذلك كل من شارك في تداول هذه المعاملة المزغولة أو المزيفة واشهرها بين الناس أو ادخلها في فرانسوا فانه يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أيضا راجع بند ٤٨٤ وما بعده من قانون تحقيق الجنابات وبند ٤٧٥ في هذا القانون

\* (بند ١٢٣) \*

كل من زغل سكة من مسكوكات النحاس الجارية التعامل بها في مملكة فرانسوا كان ذلك بتقليدها أو بتزييفها جزاؤه الاشغال الشاقة المؤقتة

وكذلك من شارك في تداول هذه المعاملة المزغولة أو المزيفة ونشرها بين الناس أو ادخلها في مملكة فرانسوا فانه يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أيضا

\* (بند ١٢٤) \*

كل من زغل بتقليد أو قص أو نحوه في فرانسوا سكة من مسكوكات الدول الاجنبية حكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة

وكذلك من شارك في تداول هذه المعاملة الاجنبية المزغولة أو المقلدة ونشرها بين الناس أو ادخلها في مملكة فرانسوا فانه يعاقب بالاشغال

## الشاقة المؤقتة أيضا

• (بند ١٢٥) •

من حصل له غرر بقبضه معاملة مزغولة على سبيل انها جيدة وتعامل بها قبل ان يتحقق عيبها فلا جناح عليه  
وأما من تحقق عيبها أو علم كونها مزغولة وتعامل بها بعد ذلك فهو مجرم  
فجراؤه أن يقرم فرامة أظلمة ثلاثة أضعاف العملة المزغولة التي تعامل بها  
وأكثرها ستة أضعافها ولا تنقص هذه الفرامة على أي حال من سبب  
عشر فرنكا راجع بند ١٢٥ من هذا القانون

• (بند ١٢٦ و بند ١٢٧ قد نسخا) •

• (بند ١٢٨) •

من يادر من المواطنين على ارتكاب جنائية من الجنائيات المذكورة في بندي  
١٢٢ و ١٢٣ وسعى في اقتنائها أو سعى بفعلها الى محل الحكومة قبل  
تلبسهم بها وقبل الشروع في البحث عنهم أو دل الحكومة على مواضعهم  
وسهل لها وسائل القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث عنهم فإنه يساع  
من الجزاء المعتلهم

وإنما ينبغي وضعه تحت التجسس مدة حياته أو مدة معينة راجع  
بندى ١٠٨ و ١٤٤ من هذا القانون

## (الفرع الثاني)

في تزوير خاتم الدولة وبوالص البنوقة وأوراق الخزينة المالية وتقليد دمغة  
الذهب والفضة ودمغة الورق والتشافات

• (بند ١٢٩) •

من اصطنع خاتما تقليدا لخاتم الدولة أو ختم به عوقب بالاشغال الشاقة  
المؤقتة

وكذلك كل من اصطنع أوراقا تقليدا لأوراق الخزينة المالية المدموغة  
بدمغتها أو زور أوراقا صحيحة بحسب الاصل أو قلدها من بوالص البنوقة  
المأذونة أو غش أحد ابشئ من هذه الاوراق أو البوالص المصطنعة أو

المزورة أو ادخلها في المملكة القرنساوية فانه يعاقب أيضا بالاشغال الشاقة المؤبدة راجع بند ١٦٠ من هذا القانون

• (بند ١٤٠) •

كل من اصطنع دمغة تقليدا للدمغات الميرية المعدة لدمغ الذهب والفضة أو لدمغ الورق أو للتشيين الانجبار أو زور دمغة ميرية مصحبة بحسب الاصل عوقب بالاشغال الشاقة المؤقتة

ويحكم دائما على من ارتكب هذه الجناية بأقصى مدة لهذا العقاب وكذلك من غش أحد ابني من الاوراق أو الكامبيالات المصطنعة أو استعمل دمغة مقلدة أو مزورة من دمغات الورق أو الذهب والفضة أو الاورمانات فانه يعاقب أيضا بأقصى مدة للاشغال الشاقة المؤقتة

• (بند ١٤١) •

كل من استحصل بجهل ما على دمغة من الدمغات الحقيقية المعدة لصلحة من المصالح المذكورة في بند ١٤٠ أي المعدة لدمغ الورق أو الذهب والفضة أو للتشيين على الانجبار ودمغ بها وتسبب عن ذلك حصول ضرر أو خسارة لحقوق الميري ومنافعه عوقب بحسب الاشغال السفلية

• (بند ١٤٢) •

من اصطنع نشانات تقليد للنشانات الميرية التي يشن بها على السلع والبضائع أو تشن على بضاعة بشأن مزور أو مصطنع عوقب بحسب الاشغال السفلية • وكذلك من قلد أو زور شيئا من الاختام أو الدمغات أو النشانات المختصة بصلحة من المصالح الميرية أو بباتقة أو بيت تجارى أو دمع أو ختم أو تشن بشئ من الدمغات أو الاختام أو النشانات المصطنعة أو المزورة فانه يعاقب أيضا بحسب الاشغال السفلية

• (بند ١٤٣) •

من استحصل بجهل ما على شئ من الاختام أو الدمغات أو النشانات الحقيقية المعدة لصلحة من المصالح المذكورة في بند ١٤٢ وختم أو دمع أو تشن بها وتسبب عن ذلك حصول ضرر أو خسارة لحقوق الميري ومنافعه أو لمتاع مصلحة من المصالح الميرية أو أضر بمتاع باتقة أو بيت تجارى

تجارى حكم عليه بالتفسيق جزاءه

• (بند ١٤٤) •

تطبق الاحكام المنصوص عليها في بند ١٣٨ على الجنایات المذكورة  
في بند ١٣٩ راجع بند ١٨٠ من هذا القانون

### (الفرع الثالث)

• (في تزوير السندات الرسمية وسندات البنوقة أو التجارة) •

• (بند ١٤٥) •

كل من وقع منه تزوير من أرباب الوظائف العمومية في إنشاء اجراء  
وظيفته كأن قلده خطأ أو علامة أو زور سنداً أو وثيقة أو كتابة أو علامة  
أو ختم أو والى في عنوان أحد و ذكره بعنوان آخر أو زاد شيئاً من الكتابة في  
دقتر أو سنداً أو وثيقة بعد اتمامها رسمافه يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة  
راجع بند ٤٠٥ من هذا القانون

• (بند ١٤٦) •

من كان من أرباب الوظائف الميرية أو الضباط العمومية ما موراجب  
وظيفته بتحرير سند فقير بجبايته عند تحريره موضوع ذلك السند أو بذل  
شروط المتعاقدين كأن كتب فيها شروطاً زيادة على ما اتفقا عليه أو نقص  
منها شروطاً أو كتب خلاف ما أملاه كل منهما أو غلط يجعل الحق باطلاً  
والباطل حقائقه يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة

• (بند ١٤٧) •

من وقع منه تزوير من غير أرباب الوظائف الميرية في سند رسمي أو في كتابة  
تجارية أو في سندات بآتيكه من البنوك سوا كان هذا التزوير بتقليد خط أو  
علامة أو محو أو اثبات أو باصطناع عقود أو شروط أو غشك بدین أو ابرامنه  
أو بدرج شئ من ذلك في سند بعد اتمامه رسمافه أو بزيادة شروط أو اعترافات  
أو شهادات أو غير هامن المواد التي يكون فيها السند حجة لاثباتها أو قضيتها  
عوقب بالاشغال الشاقة المؤقتة راجع بند ١١٨ في هذا القانون

• (بند ١٤٨) •



من تمسك بسند مزور ومن السندات المزورة المذكورة في هذا الفرع عوقب  
بالإشغال الشاقة المؤقتة راجع بند ١٥١ من هذا القانون

• (بند ١٤٩) •

لا تطبق الأحكام المتقدمة على ما يقع في تذاكر السفر والمرو ومن  
التزوير فإن له أحكاماً مخصوصة سيأتي بيانها راجع بند ١٥٢ وما  
بعده من هذا القانون

### (الفرع الرابع)

• (في تزوير السندات العادية أو العرفية) •

• (بند ١٥٠) •

من وقع منه تزوير في سند عادي بأحدى الطرق المبينة في بند ١٤٧  
عوقب بحبس الأشغال السفلية راجع بنود ١٦٢ و ٤٠٥ و ٤٠٧  
من هذا القانون

• (بند ١٥١) •

من تمسك بسند عادي باطل أو مزور عوقب أيضاً بحبس الأشغال السفلية  
راجع بندي ١٤٨ و ١٦٢ من هذا القانون

• (بند ١٥٢) •

لا تطبق الأحكام المنصوص عليها في البندين السالفين على ما يقع في  
الشهاداته من التزوير لأنه حكماً مخصوصاً سيأتي بيانه

### (الفرع الخامس)

• (في أحكام التزوير الواقع في تذاكر السفر والمرو والشهاداته) •

• (بند ١٥٣) •

من قلد تذكرة سفر أو زور تذكرة صحبة من الأصل فجزاؤه السجن مدة أقلها  
سنة وأكثرها خمس سنين

وكذلك من جعل تذكرة سفر مصنعة أو مزورة فإنه يعاقب بالسجن من سنة  
إلى خمس سنين راجع بندي ١٦٢ و ٢٨١ من هذا القانون

• (بند ١٥٤) •

من بدل اسمه في تذكرة سفر باسم آخر فجزاؤه السجن من ثلاثة أشهر الى سنة  
 \* وكذلك من شهد زور في كتابة تذكرة من ديوان التذاكر باسم الزور  
 فانه يعاقب بالسجن أيضا من ثلاثة أشهر الى سنة  
 ومن زور من أبواب الخانات واللوكدات وقيد في دفتره أحد امن  
 الساكنين عنده بغير اسمه المعروف به وهو يعلم ذلك فانه يعاقب بالسجن  
 من ستة أيام الى شهر راجع بنود ٧٢ و ٢٦٨ و ٢٨١ و ١٧٥  
 من هذا القانون

• (بند ١٥٥) •

من أعطى من مأموري التذاكر تذكرة سفر لمن لا يعرفه معرفة ذاتية من  
 غير أن يحقق اسمه ونسبته وبقية أوصافه بشاهدین عدلين معامرين لديه  
 من أهل البلد عوقب بالسجن من شهر الى ستة أشهر  
 فان علم أو كان عالما بتزوير الاسم وكتب التذكرة به عوقب بالنفي

• (بند ١٥٦) •

من اصطنع أو قلد تذكرة مرور أو زور تذكرة صحيحة بحسب الاصل أو خمل  
 تذكرة مصنعة أو مزورة عوقب على الوجه الآتي  
 فان كان قصده بتزوير التذكرة استخلاصه من تجسس الضبطية عوقب  
 بالسجن مدة أقلها سنة وأكثرها خمس سنين  
 وان كان قد صرف له من الخزينة الميرية برسم مضروف الطريق المعتاد  
 صرفه مبلغ لا يستحق منه شيأ أو يزيد على ما يستحقه وكان هذا المبلغ أقل  
 من مائة فرنك عوقب بالنفي  
 وان بلغ ما صرف له من الخزينة مائة فرنك فأكثر عوقب بحسب الاشغال  
 السفلية راجع بندي ١٦٢ و ٢٨١ من هذا القانون

• (بند ١٥٧) •

من غش مأمور التذاكر واستحصل منه على تذكرة مرور بغير اسمه الحقيقي  
 جرى عليه الحد المذكور في البند السابق بما فيه من التفاصيل

• (بند ١٥٨) •

اذا علم مأمور التذاكر وقت كتابة التذكرة بتزوير اسم متطلبها فوالس

معه وحده حاله بالاسم المزور عوقب بالنفي في الحالة الاولى من بند ١٥٦  
وبحسب الاشغال التعاقبية في الحالة الثانية وبلاشغال الشاقة الموقته في  
الحالة الثالثة

• (بند ١٥٩) •

من حرر زوراعن لسان أحد من الاطباء أو الجراحين أو ضباط الصحة  
شهادة لنفسه أو غيره بأنه مريض أو به عاهة لخصاص أو يخلص غيره من  
خدمة ميريبة بغير آوّه السجن مدة أقلها ستان وأكّثرها خمس سنين

• (بند ١٦٠) •

من كتب من الاطباء أو الجراحين أو ضباط الصحة الى أحد شهادة بدون  
صحة ولا أصل أو ساعده بشهادة في حقّه بأنه مريض أو مصاب بعلة  
من العلل المستوجبة للمعافاة من الخدمة الميريبة عوقب بالسجن مدة أقلها  
ستان وأكّثرها خمس سنين

فان كان قد ارتشى على هذه الشهادة عوقب هو والرائى بالنفي راجع بندي  
١١٧ و ٢١٧ من هذا القانون

• (بند ١٦١) •

من اصطنع شهادة عن لسان أحد من أرباب الوظائف الميريبة لتشهده  
بحسن السلوك أو بانقراض أو بحالة أخرى من الاحوال التي تجلب حسن  
نوجه الحكومة اليه أو تعطف القلوب عليه لاجل خدمته أو استثنائه  
أو ساعده عوقب بالسجن مدة أقلها ستة أشهر وأكّثرها ستان

ومن زور شهادة من هذا القبيل صحيحة بحسب الاصل بأن بدل اسم صاحبها  
باسم أو باسم آخر عوقب بالسجن أيضا مدة من ستة أشهر الى سنتين  
وكذلك من حل شهادة مصطنعة أو ضرورة ليست عين بها على مقاصده فانه  
يعاقب بالحبس أيضا مدة من ستة أشهر الى سنتين راجع بنود ١٤٨

و ١٥١ من هذا القانون

• (بند ١٦٢) •

من اصطنع أو زور أو حل شهادة يقصدها اغراضا غير المذكورة في البنود  
السابقة وعاد منها ضرر لاحد أو للغير سنة الميريبة عوقب بما يناسب التزوير

الواقع منه من العقوبات المقررة في الفرعين الثالث والرابع من هذا الفصل  
راجع بند ١٤٥ وما بعده وبند ١٥٠ وما بعده من هذا القانون

## (احكام مشتركة بين المرحمين)

• (بند ١٦٣) •

لا تجرى الاحكام المنصوص عليها في الفصل السابق في حق من تعامل  
بالمعاملة أو بالبوليس المقلدة أو المزيفة ومن استعمل شيئاً من الاختام  
أو الدفاتر أو التشفات أو الوثائق أو السندات المقلدة أو المصطنعة  
أو المزورة الا اذا كان يعلم بتزويرها

فان كان لا يعلم ذلك فلا جناح عليه راجع بنود ١٣٢ و ١٣٩ و  
١٤٨ و ١٥١ و ١٥٣ و ١٥٦ و ١٦١ من هذا القانون

• (بند ١٦٤) •

من زور أو شارك غيره في التزوير أو اتفق بشئ من الاشياء المزورة غرم غرامة  
لا يزيد أكثرها على ربع المكسب الحرام الذي تحصل عليه بالفعل أو الذي  
كان متوقعا حصوله عادة بمأزوره ولا ينقص أقلها عن مائة فرنك

• (بند ١٦٥) •

من حكم عليه من المزورين بالاشغال الشاقة مؤبدة كلفت أو مؤقتة أو يجبس  
الاشغال السقلية وجب غنيله على رؤس الاشهاد راجع بند ٢٢ من هذا  
القانون

## (الفصل الثاني)

فيما يقع من أرباب الوظائف الميرية في أداء وظائفهم من الخيانات والجح  
والجنايات

• (بند ١٦٦) •

كل جناية وقعت من احد أرباب الوظائف الميرية في أداء وظيفته تعد  
خيانة راجع بند ٤٨٥ من قانون تحقيق الجنايات وبنود ١٢١ و  
١٢٦ و ١٨٣ من هذا القانون

• (بند ١٦٧) •

جزاء الخيانة على العموم التفسير ما لم يكن حدد الشارع لنوع مخصوص  
منها جزاء أشد منه

• (بند ١٦٨) •

ما يقع من أرباب الوظائف الميرية من الخلع لا يعد خيانة ولا يحجبكم على  
مركبها بالتفسير

## (الفرع الاول)

• (في اختلاس المستخدمين وأرباب الوظائف العمومية) •

• (بند ١٦٩) •

كل من اختلس من الصيارفة المأجورين قبض الاموال أو من كتابهم  
أو من أمناء العموم شيئاً من الاموال الميرية أو الخصوصية التي في عهده  
أو من البوالص والكامبيالات الجارية بحرى النقود أو من الاوراق  
والسندات أو اختلس شيئاً من المنقولات المحفوظة أمانة تحت يده  
وتجاوزت قيمة ما اختلسه ثلاثة آلاف فرنك حكم عليه بالاشغال الشاقة  
المؤقتة

• (بند ١٧٠) •

يحكم بالاشغال الشاقة المؤقتة أيضاً في الاحوال الثلاثة الآتية أي ما كان  
نوع الاموال المختلسة

أولاً اذا اختلس أحد من الصيارفة أو الامناء أو الكتاب من المبالغ  
أو الامانات المحفوظة تحت يده الثلث أو ما زاد عليه  
ثانياً اذا كان المختلس مستخدماً في مصلحة وضع فيها رهناً ضماناً لخدمته  
فاختلس منها مقدار الرهن الذي وضعه

ثالثاً اذا كان المختلس مستخدماً في محل ايراد وليس عليه رهن ضامن  
لخدمته فاختلس منه ثلث ايراده الشهري

• (بند ١٧١) •

اذا لم تبلغ قيمة الاشياء المختلسة ثلاثة آلاف فرنك أو كانت أقل من نصاب  
الاختلاسات المقررة في البند السالف عوقب المختلس بالسجن مدة أقلها

سنتان وأكثرها خمس سنين وحرّم من التقلد بالوظائف الميرية مدة حياته

• (بند ١٧٢) •

من ارتكب جنائية من الجنائيات المذكورة في البنود الثلاثة المتقدمة لزم أن يحكم عليه دائماً زيادة على العقاب المنصوص عليه فيها بغرامة لا يزيد أكثره على ربع التضييمات اللازمة لأربطها ولا ينقص أقلها عن نصف سدسها

• (بند ١٧٣) •

من أعدم من القضاة أو من الحكام أو من المستخدمين الميرية أو من أرباب الوظائف العمومية سندا من السندات أو الوثائق التي في عهده أو المحفوظة تحت يده أو التي صار تسليمها وإرسالها إليه بمقتضى وظيفته أو أخفى شيئا منها بان لم يقيده أو اختلصه عوقب بالاشتغال الشاقة المؤقتة وكذلك من ارتكب شيئا من هذه الاختلاسات من النظارة والمستخدمين أو الكتاب الميرية أو من وكلاء أرباب العهد أو من كتابهم فإنه يعاقب أيضا بالاشتغال الشاقة المؤقتة

## (الفرع الثاني)

فيما يقع من المستخدمين الميرية وأرباب الوظائف العمومية من الغدر في إنشاء قادية. أمورياتهم

• (بند ١٧٤) •

كل من وقع منه غدر من المستخدمين الميرية أو من أرباب الوظائف العمومية أو من كتابهم ونوابهم أو من المحصلين للعوائد أو الفرد أو الاموال الخراجية أو الإيرادات الميرية أو أموال النواحي أو من كتابهم ونوابهم لاى أنسان بان طلب منه شيئا بدون حق أو أخذ منه شيئا لم يكن مطالباً به أو شيئاً زائدا عما هو مطالب به أو طلب منه أجر أو جعله في تطبيقه للمأمور به فإنه يعاقب بحبس الأشغال السفلية أن كان من أرباب الوظائف والمناصب أو بالسجن مدة أقلها سنتان وأكثرها خمس سنين أن كان من الكتاب أو النواب

ويغرم زيادة على هذا الجزاء كل من وقع منه اختلاس أياما كانت صفته غرامة لا يزيد أكرها على ربع التضمينات المطالبة لأربابها ولا ينقص أقلها من نصف سدسها

### (الفرع الثالث)

في الجنح التي تقع من أرباب الوظائف والمستخدمين الميرية بعد اخلهم في المعاملات التجارية التي لا ينبغي لهم التشبه بها بحسب ما مورياهم

• (بند ١٧٠) •

من كان من المستخدمين الميرية أو من أرباب الوظائف العمومية متقلدا نظارة مصلحة أو مأمورا بإدارتها بغير لنفسه نفعا منها سراً أو جهرًا مباشرة أو بواسطة بأن أخذه حصة مع آخر في مشاركة أو في مصلحة من المصالح التي تعطى بالزيادة أو في تعهد أو مقاول أو مقاطعة عوقب بالسجن مدة أقلها ستة أشهر أو أكرها ستمائة وغرم غرامة لا يزيد أكرها على ربع التضمينات المطالبة لأربابها ولا ينقص أقلها من نصف سدسها وحرم من الدخول في الخدمات الميرية مدة حياته وكذلك من كان من المستخدمين الميرية أو من أرباب الوظائف العمومية مأمورا في قضية بأذن صرف المبالغ اللازمة لها أو بتصفية حساباتها بغير لنفسه نفعا منها جرى عليه هذا الحكم المذكور راجع بند ٢١٠٢ من القانون المدني

• (بند ١٧٦) •

كل من اتجر من رؤساء الفرق العسكرية أو من محافظي المدائن والقلاع أو من المديرين أو من نظار الأقسام في النواحي التي تحت حكمه سواء كان ذلك سراً أو جهرًا مباشرة أو بواسطة وسواء كانت التجارة في الغلال والحبوب أو في الدقيق أو ما يستخرج منه الدقيق أو في المشروبات أياما كانت أو في غيرها مما ليس من محصولات أملاكه وأراضيه غرم غرامة أقلها الخمسة فرنك وأكرها عشرة آلاف فرنك وضم جميع ما اتجر فيه من السلع والبضائع إلى جهة الميري

### (الفرع الرابع)

\*(في أحكام الرشوة والبرطيل)\*

\*(بند ١٧٧)\*

كل من ارتشى أو تبرطل من الحكام أو القضاة أو النظار أو المأمورين من طرف الحكومة أو من المستخدمين الميرية أو قبل هدية أو وعد بشئ مما ذكر قبله في نظير قضاء أمر مما هو من خصائصه وليس عليه رسم حكم عليه بالتعسيق ولو كان ما قضاة في نظير الرشوة أو الهدية موافقا للحق وغرم أيضا غرامة بقدر قيمة الرشوة المأخوذة أو الموعود بها ويراد عليها مثلها ولا يجوز أن تنقص الغرامة عن مائتي فرنك وكذلك كل من ارتشى أو تبرطل من أرباب الوظائف الميرية أو المستخدمين أو النظار أو المأمورين من طرف الحكومة أو قبل هدية أو وعد بما ذكر قبل الوعد في نظير تعطيل قضية أو منع نفوذ أمر من خصائصه فعليه فانه يحكم عليه أيضا بالتعسيق والغرامة المذكورة راجع بند ١١٣ من هذا القانون

\*(بند ١٧٨)\*

إذا ارتشى أحد من ذكر على فعل أمر مستوجب لمرتكبه عقوبة أشد من التعسيق حكم عليه بتلك العقوبة

\*(بند ١٧٩)\*

كل من أكره أحد من المستخدمين أو أرباب الوظائف الميرية أو الحكام أو النظار أو المأمورين بمصلحة من المصالح العمومية المذكورة في بند ١٧٧ أو قصد إكراهه باطلا ليدفعه عليه أو يبايعه وتهديده أو اغراه برشوة أو برطيل أو هدية أو وعد أو سعي في اغرائه بشئ من ذلك على أن يساعده أو يوالس معه في تحرير محضر أو قائمة أو شهادة أو تقويم شئ بغير الحق أو على أن يعطيه منسبا أو خدمة أو مصلحة من المصالح التي تعطى بالزيادة أو مقالة أو التزاما ونحوه من المواد التي يعود عليه النفع منها أو على أن يتغرض له في أمر من الأمور الموكولة اليه فانه يعاقب بعقاب المرتشين من أرباب الوظائف الميرية والمستخدمين هذا إن ترتب على الإكراه أو الرشوة حصول مفعولهما

فان لم يرتب على الإكراه أو الرشوة حصول نتيجة من النتائج الباعثة عليها



عوقب الرأشي بالسجن فقط مدة أدناها ثلاثة أشهر وأقصاها ستة أشهر  
وغرم غرامة أقلها مائة فرنك وأكثرها ثمانمائة فرنك راجع بندى ٢  
و ٣ من هذا القانون

• (بند ١٨٠) •

لا يرد شيء من الرشوة إلى الرأشي ولا يدفع له شيء من قيمتها بل تضبط وتصرف  
على المصالح الخيرية المعدة للقراء والمنقطعين بالجهة التي وقعت فيها الرشوة

• (بند ١٨١) •

إذا كان المرتشي قاضياً من القضاة المأمورين بالحكم في مادة جنائية  
أو عدلاً من العدول المحكمين فيها وتبرطل على أن يساعد المتهم وينصفه  
أو على أن يجور عليه ويضربه بغير حق حكم عليه بحبس الأشغال السفلية  
وغرم غرامة بحد أقصى الرشوة التي أخذها أو وعدها أو إضاف عليها مائتها  
ولا يجوز أن تنقص هذه الغرامة عن مائتي فرنك

• (بند ١٨٢) •

إذا تسبب عن الرشوة المذكورة في البند السالف جور على المتهم بان حكم  
عليه بعقاب أشد من حبس الأشغال السفلية عوقب المرتشي قاضياً إذا كان  
أو عدلاً بنفس العقاب المذكور أي بما كان تشديده

• (بند ١٨٣) •

كل من تفرض من القضاة أو الحكام إلى أحد الخصمين وأنصفه بغير حق  
أو جار عليه منافسة وأضاع حقه فإنه بعد خاتمة المحاكمة يحكم عليه بالتفسيق

### (الفرع الخامس)

• (في مجاوزة أبواب الوظائف الحدود في تأديبة أمورياتهم) •

### (الدرجة الأولى)

• (في التمدد على الأهالي وعتك حرماتهم) •

• (بند ١٨٤) •

كل من تجاوز حدود مأموريته من الحكام أو القضاة أو من أبواب  
الوظائف القضائية أو من مأموري التجسس أو من رؤساء الضبطية

العسكرية عن تأدية وظيفته بأن تهجم على منزل أحد من الأهالي ودخله  
قهر عنه في غير الأحوال المنصوصة في القانون أو من غير مراعاة الرسوم  
والاصول المقررة لذلك عوقب بالسجن مدة أدناها ستة أيام وأقصاها سنة  
وغرم غرامة أقلها ستة عشر فرنكا وأكثرها خمسة مائة فرنك ما لم يكن ذلك  
بأمر من فوقه من المحاكم

فان كان قد فعل ذلك امتدادا من فوقه يكون العمل في حقه يقتضي  
ما تقرره في الشق الثاني من بند ١١٤

وكذلك كل من هجم من غير المستخدمين وأرباب الوظائف المذكورين على  
منزل أحد ودخله قهر عنه سواء كان ذلك بتهديد أو إساءة أو إطاقة يد على  
صاحبه فانه يعاقب بالسجن مدة أدناها ستة أيام وأقصاها ثلاثة أشهر وغرم  
غرامة أقلها ستة عشر فرنكا وأكثرها مائتا فرنك وراجع بند ٧٨١  
من قانون المحاكمات ونود ١٦ و ٤٦ و ٤٨٣ من قانون تحقيق  
الجنايات

### • (بند ١٨٥) •

كل من امتنع من القضاة أو المحاكم أو المجالس أو المحاكم من القضاة  
أو المحكم في قضية يجب عليه الحكم فيها محتجا بأي حجة كانت ولو بعدم ورود  
نص في القانون أو بان النص فيها ليس صريحا وأصر على امتناعه بعد  
ان صار التنبيه عليه من فوقه بالحكم فيها أقيمت دعواه وحكم عليه بعد  
التحقيق بغرامة أقلها مائتا فرنك وأكثرها خمسمائة فرنك وحرم  
من الخدمات المبرية والوظائف العمومية مدة أقلها خمس سنين وأكثرها  
عشرون سنة وراجع بند ٤ من القانون المدني وبند ٥٠٥ من قانون  
المحاكمات وبند ٣٠٩ من هذا القانون

### • (بند ١٨٦) •

كل من تجاوز حدود ما مورثه من المستخدمين المبرية أو من أرباب  
الوظائف العمومية أو من المحاكم أو النظار أو المأمورين من طرف  
الحكومة أو من طرف الضبطية أو من المأمورين بتنفيذ الأحكام القضائية  
أو من رؤساء الضبطية العسكرية أو من المأمورين من طرفهم وأجبر أحدا

من الاهالى أو آذاه بغير حق في اثناء تأدية ما موريت به بإجباره وإيذائه عوقب  
على حسب جسامته ما وقع منه أو أمر به من الجبر والاذى وشدة عليه  
العقاب بالوجه المبين في بند ١٩٨ الآتى في هذا القانون

• (بند ١٨٧) •

كل من أخفى من المستخدمين الميرية أو من المأمورين من طرف الحكومة  
أو من نظار البوسطة مكتوباً أو مظهراً أو ورقة من الاوراق والرسائل التي  
صار تسليمها الى البوسطة أو قصها أو ساعد على اخفائها أو على قمعها غرم  
غرامة أقلها ستة عشر فرنكاً وأكثرها خمسمائة فرنك وحسب مدة أذناها  
ثلاثة أشهر وأقصاها خمس سنين وحسب زيادة على ذلك من الخدامات الميرية  
والوظائف العمومية مدة أقلها خمس سنين وأكثرها عشرين سنين راجع  
بندى ٨٠ و ٢٧٨ من هذا القانون

### (الدرجة الثانية)

في تعدي أرباب الوظائف والحكام على المصلحة العامة  
وتعطيل نفوذ سيرها

• (بند ١٨٨) •

كل من سعى من المستخدمين الميرية أو من أرباب الوظائف العمومية  
أو من الحكام أو من المأمورين من طرف الحكومة أياً ما كانت درجاتهم  
ومناصبهم في الاستعانة بمن تحت يده من العساكر أو أمر بالاستعانة بهم على  
تعطيل نفوذ حكم من الاحكام أو على منع تحصيل العوائد المترتبة بحسب  
الاصول أو على توقيف حكم صادر من المحاكم أو من الحكومة عوقب بحسب  
الاشغال السفلية هذا ان لم يترتب على ذلك حصول مفعوله راجع بند  
٢٠٩ من هذا القانون

• (بند ١٨٩) •

اذا ترتب على الاستعانة بالقوة العسكرية حصول مفعولها بأن تعطل بالفعل  
نفوذ حكم من الاحكام أو منع تنفيذ أمر من الاوامر الصادرة من المحاكم  
أو من الحكومة عوقب من صدر منه ذلك بأقصى مدة حيس الاشغال

• (بند ١٩٠) •

من فعل من المستخدمين العربية أو من أرباب الوظائف العمومية أو من  
المأمورين من طرف الحكومة شيئاً مخالفاً لأصول والقوانين امتثالاً  
لأمر الحاكم الذي فوقه فلا ينجون من العقاب المذكور في البندين السابقين  
الا إذا كان الأمر الصادر من حدود الأمر ومن خصائص وظائفه، ومما  
يجب فيه اطاعة المأمورين كان كذلك فلا جناح بل المسؤولية في ذلك على  
الأمر راجع بنود ٦٤ و ١١٤ و ١٩٥ في هذا القانون

• (بند ١٩١) •

إذا أمر أحد من أرباب الوظائف العربية أو من الحكام من دونه بفعل شيء  
مخالف لأصول والقوانين فتسبب عن ذلك حصول جناية أخرى  
متوجبة لتركها عقوبة أشد من العقوبات المذكورة في بندي ١٨٨  
و ١٨٩ جوزى السبب الأصلي بالجزاء المعتدلك الجناية راجع بنود  
٢١٦ و ٢٥٦ و ٢٦٤ من هذا القانون

### (الفرع السادس)

• (في جنح المأمورين بتسجيل الانساب) •

• (بند ١٩٢) •

المأمورون بتسجيل  
الانساب هم الذين يسجلون  
المولودين والتوفيق  
وانساب المتزوجين

من كتب من المأمورين بتسجيل الانساب سنداً من سندات الانساب  
المتعلقة بأمور يتهم في أوراق برائصة غير دفتر المصلحة هو قبيل السجن مدة  
أدناها شهر وأقصاها ثلاثة أشهر وغرم غرامة أقلها خمسة عشر فرنكاً  
وأكثرها مائتا فرنك راجع بندي ٤٠ و ٥٢ من هذا القانون  
المدني

• (بند ١٩٣) •

من عقد من المأمورين بتسجيل الانساب عقد نكاح قبل ان يتحقق اذن  
من يشترط اذنه من الآباء أو الامهات أو غيرهم من ذوي القرى غرم  
غرامة أقلها خمسة عشر فرنكاً وأكثرها ثمانمائة فرنك وسجن مدة أدناها خمسة

أشهر وأقصاها سنة واجمع بنود ٧٢ و ١٤٨ و ١٥٦ من  
القانون المدني

• (بند ١٩٤) •

إذا قبل مأمور تسجيل الانساب وثيقة امرأته معتدة أرادت أن تتزوج ثانيا  
وعقد لها العقد قبل انقضاء امد العدة المقدرة في بند ٢٢٨ من القانون  
المدني غرم أيضا غرامة أقلها ستة عشر فرنكا وأكثرها ثلثمائة فرنك واجمع  
بند ٣٤٠ من هذا القانون

• (بند ١٩٥) •

من كتب من المأمورين بتسجيل الانساب وثيقة عقد زكاح قبل استيفاء  
الشروط المربية والرسوم المقتضية لا ينجو من العقوبات المنصوصة  
في البنود السابقة ولو لم يحصل ترافع في شأن ابطال هذه الوثيقة  
وان كان قد ارتشى على ذلك جرى عليه العقاب المعدل للمرتشين بل وأقيمت  
عليه الحدود المنصوصة في الكتاب الخامس من المقالة الاولى من القانون  
المدني

### (الفرع السابع)

في المراقبة على اجراء الوظائف العمومية والميرية قبل التقلد بها  
أو بعد العزل عنها

• (بند ١٩٦) •

من أحيلت عليه وظيفة ميرية أو عمومية فباشرا جرائها قبل اداء البين  
المطلوبة منه أقيمت عليه الدعوى وغرم غرامة أقلها ستة عشر فرنكا  
وأكثرها مائة وخمسون فرنكا

• (بند ١٩٧) •

من كان متقاعدا بوظيفة ميرية أو منتخباً لوظيفة وقية وعزل عنها أو اتخب  
غيره لها أو حكم عليه بالحرمان منها وصار التنبيه عليه بذلك رسماً فمادى على  
اجرائها ولا زال يباشرا العمل فيها بعد التنبيه عليه عوقب بالسجن مدة  
أدناها ستة أشهر وأقصاها سنتان وغرم غرامة أقلها مائة فرنك وأكثرها  
خمس مائة فرنك وحرم من الخدامات الميرية والوظائف العمومية مدة أقلها

خمس سنين وأكثرها عشر سنين  
وتعتبر مدة حرمانه من يوم انقضاء أجل العقوبة المرتبة عليه  
فان صدر ذلك من ضبط العسكرة أو من رؤسائهم عوقبوا بمنطوق  
بند ٩٣ من هذا القانون.

## (احكام خصوصية)

\*(بند ١٩٨)\*

اذا اتفق أن أحدا من المستخدمين المبرية أو من أرباب الوظائف العمومية  
قد ساروا لغيره في ارتكاب جنحة أو جنابة من الخلع والجنمايات التي هم  
مأمورون بمنعها والنهي عنها وكان ذلك في غير الاحوال التي نص القانون  
على نوع المجازاة التي تترتب على من ارتكب منهم جنحة أو جنابة يشدد  
عليه ويجازى بالوجه الاتي وهو انه ان كان قد ارتكب جنحة لا تستوجب  
الاعقوبة تأديبية يحكم عليه داءا بالشد جزاء لهذه الجنحة  
وان كان قد ارتكب جنابة يشدد عليه الجزاء بالكيفية الآتية  
فان كانت الجنابة التي ارتكبها تستوجب النفي أو التفسير بالنسبة الى  
غيره عوقب هو بحبس الاشغال السفلية  
وان استوجب بالنسبة لغيره حبس الاشغال السفلية أو الاعتقال عوقب  
هو بالاشغال الشاقة المؤقتة  
وان اقتضت بالنسبة لغيره التغريب المؤبد أو الاشغال الشاقة المؤقتة  
بعاقب هو بالاشغال الشاقة المؤبد  
فان زاد الجزاء على ذلك فلا يشدد بل يجري في حقه بدون تشديد

## (الفصل الثالث)

فيما اذا وقع من امناء الديانات ما يحل بالنظام العام في اثناء تأديبة وظائفهم

## (الفرع الاول)

(فيما يقع منهم من المخالفات التي يترتب عليها حصول الخلل في الانساب)

\*(بند ١٩٩)\*

كل من عقد من امناء الدين عند نكاح قبل أن ترد له وثيقة العقد مصدقا عليها من مأمور تسجيل الانساب غرم في أول دفعة غرامة أقلها ستة عشر فرنكا وأكثرها مائة فرنك

• (بند ٢٠٠) •

فإن تكررت منه المخالفة المذكورة في البند السابق مرة أخرى عوقب بالسجن مدة أقلها ستان وأكثرها خمس سنين  
فإن عاد إليها مرة ثالثة حكم عليه بالاعتقال

### (الفرع الثاني)

في حكم من ذم الحكومة وعجباها من امناء الديانات أو حرّض العامة على الخروج عليها بالمخطابات الدينية والمقالات الحساسة التي يتلوها في المحافل والمشاهد العمومية

• (بند ٢٠١) •

كل من تجاهر من امناء الدين في المحافل والمشاهد عند اجرائه وظيفته بخطابة أو مقالة متضمنة ذم الحكومة أو الطعن في حكم من الاحكام او في أمر ملوك أو في شيء من أعمال الحكومة عوقب بالسجن مدة أدناها ثلاثة أشهر وأقصاها ستان

• (بند ٢٠٢) •

إذا كانت هذه الخطابة أو المقالة صريحة في الحث للعامة على نبذ احكام المملكة وقوانينها أو مخالفة أمر من أوامر الحكومة أو مقصودا بها إثارة الفتنة بين الاهالي ونصب الحرب بينهم فجزاء من وقع منه هذا التحريض من امناء الديانات السجن مدة أدناها ستان وأقصاها خمس سنين ما لم يترتب على هذا التحريض حصول عصيان أو عدم اقياد  
فإن ترتب عليه عصيان غير نوع العصيان الذي يؤل الى البغي والخروج من طاعة الحكومة حكم عليه بالنفي وأجمع بنود ١٩١ و ٢٠٦ و ٢١٣ من هذا القانون

• (بند ٢٠٣) •

وأما ان ترتب على التعريض المذكور حصول بئى أو خروج مما يستوجب  
لواحد أو عدة من مرتكبيه عقوبة أشد من النقي وجب أن يحكم بهذه  
العقوبة أيا ما كانت على من وقع منه التعريض من أمناء الديانات راجع  
بند ٢٠٦ من هذا القانون

### (الفرع الثالث)

في حكم من ذم الحكومة من أمناء الديانات وهماها أو عرض الصلحة  
على الخروج عليها في الكتب والرسائل الدينية

• (بند ٢٠٤) •

من تعرض من أمناء الديانات الى ذم الحكومة أو الى الطعن في أحكامها  
وأعمالها في كتاب مشتمل على تعليمات دينية أيا كانت صورتها وأشهر ذلك  
الكتاب بين الناس حكم عليه بالنقي

• (بند ٢٠٥) •

إذا كان الكتاب الديني المذكور في البند السابق مصرا بتعريض العامة  
واغرائهم على نبذ الأحكام والقوانين أو مخالفة أمر من الأوامر الصادرة  
من الحكومة أو مقصودا به تعريض الأهل والحنم على حمل السلاح بعضهم  
على بعض وإثارة الحرب الداخلية موقب من طبعه ونشره من أمناء  
الديانات بالاعتقال

• (بند ٢٠٦) •

إذا ترتب على التعريض المشتمل عليه الكتاب المذكور حصول بئى  
وخرج مما يستوجب لواحد أو أكثر من مرتكبيه عقوبة أشد من  
التغريب المؤبد حكم بهذه العقوبة أيا كان تشديدها على من صدر منه  
هذا التعريض من أمناء الديانات راجع بندى ٢٠٢ و ٢١٢  
من هذا القانون

### (الفرع الرابع)

فيما يصدر من أمناء الديانات من المراسلات الى الدول الأجنبية  
في شأن المواد الدينية



• (بند ٢٠٧) •

من كاتب من أمناء الديانات أو راسل دولة أجنبية في مادة من المواد الدينية قبل أن يستأذن وزير ديوان أمور الديانات ويتحصل منه على إذن بذلك فم بسبب هذه الكتابة غرامة أقلها مائة فرنك وأكثرها خمسمائة فرنك وجس مدة أدناها شهران وأقصاها سنتان

• (بند ٢٠٨) •

إذا نشأ عن الكتابة المذكورة في البند المتقدم أمور أخرى مخالفة لصرح حكم من أحكام القوانين أو لتطوق أمر ملوكي حكم على من صدرت منه من أمناء الديانات بالتقاضي ان لم يكن مانشأ عن هذه الكتابة من الامور المخالفة مسبوجا الجزاء أشد من التقاضي فان استوجب جزاء أشد من التقاضي وجب تعيين هذا الجزاء على مرتكبه

### (الفصل الرابع)

في الخروج عن طاعة الحكومة وعدم الانقياد لها والتقصير فيما يجب اها

### (الفرع الاول)

• (في الخروج عن الطاعة) •

• (بند ٢٠٩) •

كل من هجم أو تعدى بقوة تغلب أو اطاعة يد على أحد من أرباب الوظائف القضائية أو من حراس السلاسل والغابات أو على أحد من مأموري الضبط والربط أو من المأمورين بتحصيل القرد والعوائد والاموال الخراجية أو من المأمورين بالقبض على أحد من الناس أو من مستخدمى الكاراك أو من حفظ الاموال المجهورة أو من مأموري الادارة أو من مأموري التجسس أو مانع أو قاوم أحد من هؤلاء بقوة تغلب أو اطاعة يد في اثناء اجرائهم وظائقهم تنفيذ الاحكام والقوانين والاوامر الصادرة من الحكومة أو من المحاكم والقضاء كل فيما يخص به يرجع على حسب ما صدر منه بجناية العيان جسيما كان أو غير جسيم راجع بتود ٩٨ و ٤٨٨ و ٢٢٠ و ٢٣٤ و ٤٤٨ من هذا القانون

• (بند ٢١٠) •

إذا صدر العصيان والخروج من قسّة تزيد على عشرين رقرا عوقب كل  
منهم بالاشغال الشاقة الموقّعة ان كانوا مسلمين  
فان كانوا غير مسلمين حبسوا في حبس الاشغال السقلية

• (بند ٢١١) •

إذا صدر العصيان والخروج من حزب يجمع من ثلاثة أشخاص فما كثر الى  
عشرين عوقب كل منهم بحبس الاشغال السقلية ان كانوا مسلمين فان كانوا  
غير مسلمين عوقبوا بالسجن مدة أقلها ستة أشهر وأكثرها سنتان

• (بند ٢١٢) •

إذا كان العصيان والخروج صادرا من واحد أو اثنين بسلّاح عوقبوا بالسجن  
مدة أقلها ستة أشهر وأكثرها سنتان  
فان كان الخروج بسلّاح جوزيا بالسجن مدة أدناها ستة أيام وأقصاها  
سنة أشهر

• (بند ٢١٣) •

من كان في زمرة قسّة باغية خارجة عن الطاعة ولم يكن له فيها وظيفة  
ولا رياسة فماقتصل منها وتساعد عنها بغير دسّاع أول تنبيه صادر من  
الحكومة أو بعد التنبيه بشرط أن لا يقبض عليه في محل العصيان  
وأن لا يكون مسلّحا وأن لا يقتل منه جماعة ولا مدافعة وقت القبض عليه  
فانه يساع من العقاب المعد لهذه الفئة علا بما هو منصوص من الاحكام  
في بند ١٠٠ من هذا القانون

• (بند ٢١٤) •

ممن وجد في الفئة المتواطئة على العصيان جميعا كان أو غير جميعا أكثر  
من شخصين بسلّاح مشهور صدق عليها أنها مسلّحة

• (بند ٢١٥) •

من وجد في قسّة غير مسلّحة وكان معه سلاح مخبأ كان حكمه حكم من قبض  
عليه في قسّة مسلّحة وعوقب بالعقاب المعد لهذه الفئة

• (بند ٢١٦) •

من ارتكب من العصاة في أثناء العصيان أو بسببه جناية أخرى مستوجبة عقوبة أشد من عقوبة العصيان جوزى بالجزاء المعد لهذه الجناية راجع بند ١٩١ من هذا القانون

• (بند ٢١٧) •

كل من حرّض على العصيان في المحافل والمآخذ العلنية بنصوص خطابات أو مقالات جاسية أو بطقى أو إعلانات في السكك أو بنشر صحف مطبوعة عدم العصاة وعوقب بعقابهم إن ترتب على تحريره حصول عصيان وخروج بالفعل فان لم يقترب على التعريض عصيان بالفعل عوقب بالسجن مدة أقلها ستة أيام وأكثرها سنة

• (بند ٢١٨) •

يجوز في من حكم عليه بجزاء السجن في حالة من أحوال العصيان أن يفرم زيادة على الحبس غرامة أقلها ستة عشر فرنكاً وأكثرها مائتاً فرنكاً

• (بند ٢١٩) •

كل قسمة تجتمع من عمال الورش والمعامل والمصانع ومناجمها أو من المنطوقين في التكايا والمؤسسات أو من المحبوسين في شبة أو تهمة أو بسبب جنحة أو جناية وخرجت عن الطاعة وصالت بالقوة والغلبة أو بالتدبير على أحد من الحكام أو من مأموري الجسم أو من مأموري الضبط والرباط قائم أو تعدقته عامية وتعاقب عقاب العصاة سواء كانت مسلحة أو لا راجع بنود ٢٨٦ و ٤٠٨ و ٤١٥ وما بعده من هذا القانون

• (بند ٢٢٠) •

إذا حكم بعقاب العصيان على أحد من المحبوسين في شبة أو تهمة أو بسبب جنحة أو جناية أخرى جرى عليه هذا العقاب بالكيفية الآتية وهي أنه إن استوجبت الجنحة أو الجناية التي جبر بسببها عقوبة غير القتل أو العقوبات المؤبدة فلا يعاقب بعقاب العصيان إلا بعد انقضاء أمد العقوبة العينة بالجنحة أو الجناية المحبوس بسببها

هذا البند قد نسخ بموجب  
لائحة ١٧ مايس  
١٨٩٩

وان كان محبوبا بسبب شبهة أو تهمة فظهرت برأته أو مساعدته وأمرت المحكمة بالافراج عنه عوقب بعقاب العصيان من حين هذا الافراج راجع بند ٦١٥ من قانون تحقيق الجنايات وبند ٢٤٥ من هذا القانون (بند ٢٢١) •

يوضع رؤساء المتعصين ومن عرضوا على العصيان بعد انقضاء أجل العقوبة المهيئة لهم تحت التجسس مدة أقلها خمس سنين وأكثرها عشر سنين

### (الفرع الثاني)

في حكم من ازدري بأحد من الأحكام أو من مأموري الضبط والربط وإطال يده أو لسانه عليه

(بند ٢٢٢) •

كل من أطال لسانه على واحد أو أكثر من الأحكام أو من القضاة حال إجرائه وظيفته أو بسبب له بقتضاها وتنفذه في حقه بكلام يشعر بالقذف في عرضه وتأموسه عوقب بالسجن مدة أقلها شهر وأكثرها ستان ومن صدرت منه هذه المسبة في وقت انعقاد مجلس المحكمة حبس مدة أدناها ستان واقصاها خمس سنين راجع بنود ١٠ و ١١ و ٨٨ من قانون المرافعات وبنود ٢٩٧ و ٣٠٤ و ٣٠٥ من هذا القانون

(بند ٢٢٣) •

كل من أوعى بمحركة سب أو تهديد إلى أحد من القضاة أو من الأحكام حال إجرائه وظيفته أو بسبب إجرائه بقتضاها عوقب بالسجن مدة أقلها شهر وأكثرها ستة أشهر

فإن حصل ذلك في وقت انعقاد مجلس المحكمة حكم عليه بالسجن مدة أدناها شهر واقصاها ستان راجع بندي ٩١ و ٩٢ من قانون المرافعات وبند ٣٠٤ من قانون تحقيق الجنايات وبند ٢٦٢ من هذا القانون

(بند ٢٢٤) •

كل من أطال لسانه على أحد من أرباب الوظائف القضائية كالماذونين

والمخضرين أو على أحد من مأموري القبط والربط وسبه أو هدده ولو بإيما  
بكلام أو بجراحة في أثناء اجرائه وظيفته أو بسبب اجرائه مقتضاها غرم  
غرامة أقلها ستة عشر فرنكا أو أكثرهما ما تفرقت

• (بند ٢٢٥) •

من أطال لسانه على أحد من رؤساء العسكرية وسبه أو هدده ولو بإيما  
بكلام أو بجراحة كما مر في البند السابق حكم عليه بالسجن مدة أقلها ستة  
أيام وأكثرها شهر

• (بند ٢٢٦) •

من صدرت منه المسبة والاساءة في حق أحد من المذكورين في البنود  
المتقدمة وهي بنود ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٥ جاز أن يحكم عليه  
زيادة على الحبس بالاستمحاء والترضية لمن حصلت له الاساءة أضافي أول  
مجلس تقابل معه فيه وأما بالتصريح بذلك  
ولا يعتبر ابتداء أجل الحبس المحكوم به عليه إلا من يوم حصول هذه الترضية  
ان حكم بها

• (بند ٢٢٧) •

من سب أحد من ذكر في بند ٢٢٤ جاز أن يحكم عليه زيادة على التغريم  
بالاستمحاء والترضية لمن حصلت منه الاساءة في حق بشرط أن يجلس  
ان امتنع عن ذلك

• (بند ٢٢٨) •

كل من أطال يده بغير سلاح على حاكم أو قاض وضربه في أثناء اجرائه  
وظيفته أو بسبب عمله بمقتضاها عوقب بالسجن مدة أقلها سنتان وأكثرها  
خمس سنين ان لم يحصل من الضرب جرح  
فان أطال يده عليه في وقت انعقاد مجلس المحكمة حكم عليه بالتفسيق  
زيادة على الحبس المذكور آنفا

• (بند ٢٢٩) •

من أطال يده على قاض وضربه في مجلس المحكمة أو خارجها جاز أن يحكم  
عليه زيادة على العقاب المنصوص عليه في البند المتقدم بالطرود والابعاد

الى مكان بعيد عن المكان الذي به القاضى بنحو عشرين ألف متر مدة اقلها  
خمس سنين وأكثرها عشرين سنة وتعتبر هذه المدة من حين انقضاء أجل  
العقاب الاصلى

فان خالف هذا الحكم قبل استيفاء تلك المدة حكم عليه بالنفى راجع بند  
٢٢٥ من قانون تحقيق الجنايات

• (بند ٢٢٠) •

من أطال يده على أحد من المحضرين أو من مأمورى الضبط والربط أو من  
الاهالى المأمورين بتأدية خدمة معينة وضر به حال اجرائه وظيفته  
أو بسبب عمله بقتضاها عوقب بالسجن مدة اقلها شهر وأكثرها ستة أشهر

• (بند ٢٢١) •

من استطال بشدة على أحد من القضاة أو من المحضرين أو من مأمورى  
الضبط والربط وغيرهم من المأمورين المذكورين فى بندى ٢٢٨  
و ٢٢٠ وضر به فتسبب عن الضرب اسالة دم أو جرح أو مرض  
حسب فى جبر الاشغال السفلية

فان مات المضرروب قبل مضى أربعين يوما من حين الضرب حكم على  
من صدر منه ذلك بالاشراف الشاقة المؤبدة

• (بند ٢٢٢) •

من صدرت منه الاستطالة المذكورة فى البند السابق وكان متعمدا فاعطها  
بينة سابقة أو ترص واصرار عليها حكم عليه بجبر الاشغال السفلية ولو لم  
يتسبب عنها اسالة دم أو جرح أو مرض

• (بند ٢٢٣) •

من ضرب أحد من القضاة أو من المحضرين أو من مأمورى الضبط والربط  
أو غيرهم من المأمورين المذكورين فى بندى ٢٢٨ و ٢٢٠ أو جرحه  
حال اجرائه وظيفته أو بسبب عمله بقتضاها قاصدا أو متعمدا بذلك قتله فجزاؤه  
القتل راجع بند ٣٠٤ من هذا القانون

(الفرع الثالث)

(في حكم من لم يمثل لتأدية ما أوجبه عليه الاحكام من الخدم والوظائف)

• (بند ٢٣٤) •

إذا اقتضت الحال الاستعانة بعساكر الضبط والربط ودعت المحاكم الملكية بموجب الاصول والقوانين المرعية أحدًا من رؤساء هؤلاء العساكر أو من ضباطهم أو من صفوف ضباطهم إلى توجبه من تحت يده من العساكر إلى محل الاقضاء فامتنع من ذلك عوقب بالسجن مدة أقلها شهر وأكثرها ثلاثة أشهر وضمن جبر الخسارات لاستحقاقها المتطلين لها مما لا يحاهو منصوص في بند ١٠ من هذا القانون راجع بند ٤٧٥ من هذا القانون

• (بند ٢٣٥) •

الاحكام الجنائية والقوانين المتعلقة بجمع العسكرة يجب الامتثال لها والعمل بموجبها حيث انها باقية لانقضاء فيها ولا ابرام

• (بند ٢٣٦) •

من امتنع عن الحضور من الشهود أو من العدول المحكمين في قضية معتذرا بعذر باطل فجزاؤه السجن مدة أقلها ستة أيام وأكثرها شهران زيادة على الغرامة المقررة لعدم الحضور حسب ما هو مبين في بندي ٨٠ و ٨٦ من قانون تحقيق الجنائيات

## (الفرع الرابع)

• (في حكم من قرضه أحد من المحبوسين أو أخفى أحدًا من المذنبين) •

• (بند ٢٣٧) •

إذا قرض أحد من المحبوسين عوقب من كان موكلًا بالمحافظة عليه من المخضرين أو من رؤساء العسس أو من غيرهم أو من ضباط العساكر المأمورين بالمحافظة أو الذين في الرباطات والمحطات أو من البوابين أو الحراس أو السجانين أو من المأمورين بنقله وقضيله من محل إلى آخر وانقصر عليه في اثناء الطريق ويكون العقاب على الوجه الآتي بيانه في البنود الآتية راجع بند ٦٠٣ وما بعده في قانون تحقيق الجنائيات

## • (بند ٢٣٨) •

إذا كان الفارمهما بجنحة مستوجبة عقوبة تأديية أو بجناية مستوجبة  
لعقوبة قاضية فقط أو كان أسير الحرب عوقب الموكلون بالحفظ عليه  
أو بتوصيله من محل إلى آخر بالسجن مدة أقلها ستة أيام وأكثرها ستان  
ان ثبت أن فراره ناشئ عن مجزداهما لهم وعدم تيقظهم  
فان ثبت أنه ناشئ عن تفرضهم له ومواساتهم معه عوقبوا بالسجن مدة  
أقلها ستة أشهر وأكثرها ستان  
وأما من لم يكن منوطا بالحفظ عليه ولا بتوصيله من محل إلى آخر ولكن دله  
على سبيل الفرار أو سهله فجزاؤه السجن مدة أقلها ستة أيام وأكثرها  
ثلاثة أشهر

## • (بند ٢٣٩) •

إذا تعدد الفارون وكانوا مشبهين أو متهمين كلهم أو بعضهم ولو واحدا  
منهم بجناية مستوجبة لعقوبة مؤبدة مؤقتة أو محكوم عليهم بهذه العقوبة  
عوقب المتوطين بالحفظ عليهم أو بخصارتهم من مكان إلى آخر بالسجن مدة  
أقلها شهران وأكثرها ستة أشهر ان كان الفرار مسييا عن مجزداهما لهم  
وتفرطهم في المحافظة عليهم  
فان كان مسييا عن مواجباتهم لهم أو اتفاقهم معهم حبسوا في حبس  
الاشغال السليمة  
ومن دل أحد من هؤلاء المحبوسين على الفرار أو سهله طريقه من غير  
المتوطين بحفظهم أو بخصارتهم من محل إلى آخر فجزاؤه السجن مدة أقلها  
ثلاثة أشهر وأكثرها ستان

## • (بند ٢٤٠) •

إذا تعدد الفارون وكانوا مشبهين أو متهمين كلهم أو بعضهم ولو واحدا  
منهم بجناية مستوجبة للقتل أو لعقوبة مؤبدة أو محكوم عليهم فعلا باحدى  
هاتين العقوبتين عوقب الموكلون بالحرس عليهم أو بخصارتهم من مكان  
إلى آخر بالسجن مدة أقلها ستة أشهر وأكثرها ستان ان كان الفرار مسييا  
عن اهما لهم وتفرطهم في التحفظ عليهم فان كان مسييا عن تفرضهم لهم



وإتفاقهم معهم عوقبوا بالاشغال الشاقة المؤقتة  
ومن دل أحد من هؤلاء المحبوسين على القرار أو سهل له طريقه من غير  
المخوطين بحفظهم ولا بمختارهم من محل إلى آخر فجزاؤه السجن مدة أقلها  
سنة وأكثرها خمس سنين

• (بند ٢٤١) •

إذا توصل المحبوس إلى القرار أو أخذ في أسبابه وكان ذلك كله بقوة تغلب  
أو كسر لأبواب السجن عوقب من أعانه على تحصيل ما استعان به على  
القرار من الآلات والادوات المعدة لذلك بالطريقة الآتية  
وهي أن يحبس مدة أقلها ثلاثة أشهر وأكثرها ستان إن كان الفار محبوساً  
بسبب تهمة في جنحة مستوجبة لعقوبة تأديبية أو جنائية مستوجبة  
لعقوبة فاضحة فقط كافي بند ٢٣٨

أو مدة أقلها ستان وأكثرها خمس سنين إن كان الفار محبوساً بسبب شبهة  
أو تهمة في جنائية مستوجبة عقوبة بدنية مؤقتة أو محكوم عليه بها كما  
في بند ٢٣٩

أو بحبس الاشغال السهلة إن كان الفار محبوساً بسبب شبهة أو تهمة  
في جنائية مستوجبة للقتل أو لعقوبة مؤبدة أو محكوم عليه بأحدى  
العقوبتين المذكورتين كافي بند ٢٤٠

• (بند ٢٤٢) •

من رشا أو برطل أحد من السجنائين أو الحراس أو اتفق معه على تهريب  
أحد من المحبوسين أو على تسهيل طرق الهروب له عوقب في جميع الأحوال  
بنفس العقوبات المعدة للسجنائين والحراس على حسب ما في البنود السابقة  
من التفاصيل

• (بند ٢٤٣) •

إذا كان من فر من السجن بقوة تغلب أو كسر باب قد استعان على ذلك بالسلمة  
معددة أو مثقلة عوقب من أوصلها إليه من الخفراء والحراس بالاشغال  
الشاقة المؤبدة وعوقب غيرهم عن لا ملاحظة على الفار بالاشغال الشاقة  
المؤقتة

• (بند ٢٤٤) •

جميع من اشترى كوافي فرار محبوس يتصلونون فيما عليه من الحقوق والتضمينات للقرماء راجع بند ١٠ من هذا القانون

• (بند ٢٤٥) •

من قر من السجن أو أخذ في أسباب الفرار وكان ذلك كله بقوة تغلب أو كسر لباب السجن فجزاؤه الحبس مدة أقلها ستة أشهر وأكثرها سنة وتعتبر مدة الحبس من يوم انقضاء أجل العقوبة التي استوجبتها الجناية المحبوس بسببها أو من حين الافراج عنه بظهور برائه أو مسامحته وهذا لا يمنع من تشديد الجزاء عليه إذا ارتكب في أثناء التغلب جنة أو جناية مستدعية للجزاء أشد مما ذكر راجع بند ٢٢٠ من هذا القانون

• (بند ٢٤٦) •

كل من أعان محبوسا على الفرار أو على الشروع فيه وحكم عليه بسبب ذلك بالسجن أكثر من ستة أشهر جازاؤه يحكم عليه أيضا بعد انقضاء أجل الحبس بوضعه تحت الحبس مدة أقلها خمس سنين وأكثرها عشر سنين

• (بند ٢٤٧) •

إذا قبض على الفار أو حضر قبل مضي أربعة أشهر من الفرار أفرج عن كان محبوسا بسببه من الحراس والخبراء في حالة الإهمال فقط بشرط أن لا يكون القبض على الفار المذكور بسبب ارتكابه جنة أو جناية بعد الفرار

• (بند ٢٤٨) •

من أخفى شخصاً مرتكباً جناية مستوجبة لعقوبة بدنية مؤلمة أو ساعد على إخفائه مع علمه أنه مرتكب لهذا الجناية عوقب بالسجن مدة أقلها ثلاثة أشهر وأكثرها سنتان

ويستثنى من هذا الحكم الأب وان علا والابن وان سفل والزوج والزوجة ولو مطلقة والاخت والأخوات ومن يدل إلى في النهب باخ أو أخت

(الفرع الخامس)

في فض الاختتام الرسمية واختلاس السندات أو الحلي وغيرهما من الأوراق  
المحفوظة في مخازنها

• (بند ٢٤٩) •

إذا فض ختم من الاختتام الرسمية المفعولة على جهة من الجهات بأمر  
الحكومة أو بحكم صادر من المحكمة في شأن مادة من المواد عوقب الخفير  
أو الحارس بالسجن مدة أقلها ستة أيام وأكثرها شهران إن كان ذلك ناشئاً  
عن مجرد اهماله وتساهله راجع بند ٩٠٧ من قانون المرافعات  
والمحاكمات

• (بند ٢٥٠) •

إذا فضت الاختتام الرسمية الموضوعة على أوراق أو أمتعة شخص مشبوه  
أو متهم بجناية مستوجبة للقتل أو للاشغال الشاقة المؤبدة أو للتغريب المؤبد  
أو محكوم عليه بالفعل بشئ من ذلك عوقب الخفير أو الحارس بالسجن مدة  
أقلها ستة وأكثرها سنتان إن كان ذلك ناشئاً عن مجرد اهماله منه أو تغافل

• (بند ٢٥١) •

من فض ختم من الاختتام الرسمية المفعولة على الأوراق أو الأمتعة التي  
من النوع المذكور في البند السالف فاصداً متعمداً أو ساعداً على فضها  
حبس في حبس الاشغال السفلية  
فإن كان ذلك صادراً من نفس الخفير أو الحارس حكم عليه بالاشغال  
الشاقة المؤقتة

• (بند ٢٥٢) •

من فض ختم من الاختتام الرسمية الموضوعة على شئ آخر غير ما ذكر فيها  
تقدم بغزائه السجن مدة أقلها ستة أشهر وأكثرها سنتان  
فإن وقع ذلك من نفس الحارس أو الخفير عوقب بالسجن مدة أقلها سنتان  
وأكثرها خمس سنين

• (بند ٢٥٣) •

حكم السرقة المحصوبة بفض ختم حكم السرقة المحصوبة بكسر وراجع بنود  
٢٧٩ و ٢٨١ و ٢٨٤ و ٢٩٣ في هذا القانون

• (بند ٢٥٤) •

إذا سرق أو ضاع أو عديم شيء من الأوراق المحفوظة في الدفترخانه أو في سجلات المحاكم أو في الخازن ايرية أو التي صارت تسليمها لأحد من الأمناء والخزنجية أو حصل استلاب أو اختلاس في أوراق تحقيق قضية أو دفتر أو سند أو وجه ونحوها عوقب من أهمل في الصفظ عليها من الكتبة أو الحفظه أو العدول أو من غيرهم من الأمناء والخزنجية بالسجن مدة أذناها ثلاثة أشهر وأقصاها ستة أشهر وغرم غرامة أقلها مائة فرنك وأكثرها ثلثمائة فرنك

• (بند ٢٥٥) •

من اختلس أو استلب ورقة أو سند أو وجه ونحوها من الأوراق والاشياء المذكورة في البند المتقدم أو تلف شيئاً منها أو أخفاه جزأوه أو يخبئ في حبس الاشغال السفلية

فإن كان ذلك صادراً من نفس الأمين عليها حكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة راجع بند ٤١٨ من هذا القانون

• (بند ٢٥٦) •

إذا كلف الاختتام أو اختلاس السندات والأوراق أو استلابها أو تلفها معصوباً بقوة تغلب أو إكراه لأحد من الأمناء عليها عوقب من صدر منه ذلك بالاشغال الشاقة المؤقتة

وهذا لا يمنع من تشديد الجزاء عليه إن كان هذا الخلف قد ارتكب بقوة التغلب الصادرة منه جنابة أخرى مستوجبة لجزاء أشد مما ذكر راجع بندي ٢٦٤ و ٤٠٨ في هذا القانون

## (الفرع السادس)

• (في حكم من هدم الآثار والأبنية الدائمة على الفخار) •

• (بند ٢٥٧) •

كل من هدم أو هدم أو تلف آثاراً من الآثار القديمة أو الحديثة المشيدة بعمرة الحكومة أو بأذن أو شيئاً من التصاوير والتماثيل ونحوها من الأبنية

المعدة للزينة والفخار أو التي يعود نفعها على العامة فجزاؤه السجن مدة  
أدناها شهر وأقصاها سنتان وغرامة أقلها مائة فرنك وأكثرها خمسمائة  
فرنك راجع بند ٤٤٠ من هذا القانون

### (الفرع السابع)

• (في حكم من قلده نفسه بما ليس له من الألقاب والمناصب) •

• (بند ٢٥٨) •

كل من تدخل في وظيفة من الوظائف الميرية ملكية كانت أو عسكرية  
أو أجرى عملاً من مقتضيات هذه الوظيفة فجزاؤه السجن مدة أقلها سنتان  
وأكثرها خمس سنين

فإن كان قد ارتكب بالعمل الذي أجراه جنائية من جنائيات التزوير عوقب  
بالعقاب المعد للزوردين راجع بند ١٢٢ إلى بند ١٦٤ من هذا  
القانون

• (بند ٢٥٩) • (١)

كل من تظاهر بالتزيي برى أرباب الوظائف العامة أو الميرية أو لبس لباساً

(١) (بند ٢٥٩) هذا البند قد تنوع بموجب لائحة ٢٨ مايس

١٨٥٩ لائحة بالطريقة الآتية وهي

كل من تظاهر بالتزيي برى أرباب الوظائف الميرية أو لبس لباساً من ملابس  
المواكب الخاصة بالعسكرية أو حمل نشاناً لم يكن له أن يحمله فجزاؤه  
السجن مدة أقلها ستة أشهر وأكثرها سنتان

وكل من ادعى بالباطل شرفاً أو امتيازاً بأن عنون أو لقب نفسه بعنوان  
أو لقب ليس له أو غير اسمه المعروف به في سجل الانساب باسم آخر فجزاؤه  
تغريمه مفرماً أقلها مائة فرنك وأكثرها عشرة آلاف فرنك

ويقيد هذا الحكم بأمر المحكمة على هامش السندات الصحيحة أو في سجل  
الانساب الذي أخذ منه العنوان المزور أو الاسم المغير

وللمحكمة في جميع الأحوال المتقدمة أن تأمر بطبع الحكم حرفياً أو ملخصاً  
في صحائف الوقائع التي تعينها ومصاريف ذلك على المذنب

من ملابس المواكب الخاصة بالعسكرية أو حمل نشأاً لم يكن له منسج فخزاق  
السجن مدة أقلها ستة أشهر وأكثرها ستان راجع بندى ٢٤٤ و  
٢٨١ فى هذا القانون

## (الفرع الثامن.)

• (فى حكم من منع رخصة اجراء الديانات مجراها) •

• (بند ٢٦٠) •

كل من تعدى على أحد من أهل الأديان المأذونة ومنعه بالتقهر أو بالتقيد  
والترهيب من التعبد على قواعد دينه المتسلك به أو من الحضور فى المعابد  
والمشاهد الدينية أو من إتهام المواسم والاعياد والمناظر الجارية على  
مقتضى قواعد دينه أو منعه من الاستراحة فى الأيام المباركة التى تستحب  
وتسبب فيها البطالة كأن حجر عليه مثلاً من إغلاق ورشته أو حانوته  
أو مغازته أو منعه من فتحها أو من مباشرة عمل أو تركه فانه يغرم غرامة أقلها  
سنة عشر فرنكا وأكثرها مائتا فرنك ويجبر مدة أدناها ستة أيام وأقصاها  
سنتان راجع بند ١٩٩ من هذا القانون

• (بند ٢٦١) •

كل من منع شعائر الديانات أو عطلها أو أبطلها أو انتهك حرمة العبادة  
فى المعابد والمناهد والهيكل المعتبرة لها بأى مذكورة أو أفعال غير مرضية  
فخزاقه ان يغرم غرامة أقلها ستة عشر فرنكا وأكثرها ثلثمائة فرنك  
وان يسجن مدة أدناها ستة أيام وأقصاها ثلاثة أشهر

• (بند ٢٦٢) •

كل من حقشاً من شعائر الدين فى محلات العبادة أو سبه بأى دلالة كانت  
قولية أو فعلية أو إشارية أو أطال لسانه على أحد من رؤساء الديانة وأمنائها  
واساءه بحسبة حال تأدية وظيفته غرم غرامة أقلها ستة عشر فرنكا  
وأكثرها خمائة فرنك ويسجن مدة أدناها خمسة عشر يوماً وأقصاها ستة  
أشهر راجع بند ٢٢٢ فى هذا القانون

• (بند ٢٦٣) •

من أطال لسانه على أحد من رؤساء الديانات وأمنائهم أو ضربه حال تأدية  
وظيفته حكم عليه بالتفسيق راجع بند ٢٨٨ من هذا القانون  
\*(بند ٢٦٤)\*

انما يقتصر على اجراء العقوبات المنصوص عليها في هذا الفرع اذا لم يصل  
ما ذكر فيه من الامور المكثرة والضرب والمسبة الى درجة قوية تستحق  
بمقتضى هذا القانون عقاباً أشد مما ذكر والا كان الجزاء على حسب جسامته  
الجناية راجع بند ١٩١ من هذا القانون

### (الفصل الخامس)

\*(في حكم قطاع الطريق والهمل والشهاذين)\*

### (الفرع الاول)

\*(في حكم قطاع الطريق)\*

\*(بند ٢٦٥)\*

تخرب قطاع الطريق وتواطؤهم على الفساد والبنى على العباد والتغلب  
على الاملاك واستلاب الاموال معدود من الجنایات المخلة بالامنية  
العمومية

\*(بند ٢٦٦)\*

يكفى في اثبات هذه الجناية تجمع هؤلاء الطغاة أو مكاتبه بعضهم بعضاً  
أو مراسلة رؤسائهم أو وجود رابطة بينهم تقتضى الشركة فيما يستلونه  
ويغتصبونه ويتقاسمونه بينهم بالمحاسبة

\*(بند ٢٦٧)\*

ان لم يقارن أو يعقب تجمعهم جنایة من الجنایات عوقب رؤسائهم  
ونظائرهم وبكارهم ومن تحت يدهم من رؤساء الماموريات بالاشغال الشاقة  
المؤقتة

فان قارن أو يعقب تجمعهم جنایة كان الجزاء على حسب جسامته هذه  
الجناية راجع بند ٩٦ من هذا القانون

\*(بند ٢٦٨)\*

وأما من كان له دخل أو خدمة أو وظيفة في حرب قطاع الطريق أو كان يعلم بما انطروا عليه من البغي والطمعان وأمدهم بلا جبار ولا كراه بذخائر أو أسلحة ونحوها من الآلات والادوات التي يستعان بها على ارتكاب الجناية أو أعتلهم مأوى أو هيا لهم مكانا يجتمعون فيه فانه يجازى بجيبس الاشغال السفلية راجع بنود ٦١ و ٩٩ و ١٥٤ في هذا القانون

## (الفرع الثاني)

• (في الاتصاف بصفة الهامل وأحكامه) •

• (بند ٢٦٩) •

لاتصاف بصفة الهامل السائب معدود من الجنح

• (بند ٢٧٠) •

يصدق وصف هامل على من لا حرفة ولا مأوى له ولا يعلم له جهة تكسب يتعيش منه

• (بند ٢٧١) •

من ثبت عليه صفة الهامل ثبوتها صحها عوقب بالسجن مدة أقلها ثلاثة أشهر وأكثرها ستة أشهر ووضع بعد انقضاء أجل الحبس تحت التجسس مدة أقلها خمس سنين وأكثرها عشر سنين

ومن لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة وثبتت عليه صفة الهامل فلا يسجن بل يجعل تحت التجسس حتى يستكمل عمره عشرين سنة ان لم ينظم قبل ذلك في سلك العسكرية البرية أو البحرية

• (بند ٢٧٢) •

من حكم عليه بصفة الهامل من الاجانب المقيمين في فرنسا جاز للحكومة ان تنقلهم من أرضها وبلادها وتوصله الى خارج حدود المملكة

• (بند ٢٧٣) •

من حكم عليه بكونه من الهمل المميج وكان مولودا في بلدة من بلاد فرنسا جاز أن يحل بيده اذا ضمنه ضامن معتمد من الاهالي أو طلبه المجانس البلدي



الكائن بالناحية التي بهامسقط رأسه  
ومتي ارتضت الحكومة باستدعاء المجلس البلدى أو قبلت ضمان الضامن  
أذنت بتوصيل الهامل المذكور مع الحفظ عليه الى الناحية المطلوب فيه  
أولى المحل الذى تعين لاقامته بمعرفة الضامن راجع بند ٢٠٤٠  
من القانون المدنى

### (الفرع الثالث)

• (فى الشهادة والسؤال) •

• (بند ٢٧٤) •

من قبض عليه وهو تكفف الناس فى جهة من الجهات التى توجد بها  
نكايًا أو أما كن خيرية معدة للصدقة على الفقراء والمعقرين والسائلين  
لتكفيهم ذل السؤال هو قب بالسجن مدة أقلها ثلاثة أشهر وأكثرها ستة  
أشهر وبعث به بعد ذلك الى تكمية صدقة من التكايا المعدة للشحاذين  
والمنقطعين

• (بند ٢٧٥) •

من اتخذ الشهادة حرفة وكان سليم الاعضاء قادر على الاكتساب وقبض  
عليه وهو يتكفف الناس فى موضع من المواضع التى ليست بها تكايا  
ولامصالح خيرية معدة للفقراء والشحاذين حكم عليه بالسجن مدة أقلها شهر  
وأكثرها ثلاثة أشهر

فان قبض عليه وهو يتكفف الناس فى خط بعيد عن الخط الذى فيه موطنه  
جس مدة أقلها ستة أشهر وأكثرها ستان

• (بند ٢٧٦) •

كل سائل ولوزمنا أو ضرير يلطف ويلج فى السؤال بالتهديد والترهيب  
أو يقهمل المنازل والبيوت بدون استئذان أو ياجها أو خدماهم أو يدخل  
فى أغنيها المحاطة بالجدران فانه يعاقب بالسجن مدة أقلها ستة أشهر  
وأكثرها ستان

وكذلك كل من غارض من الشحاذين أو تصنع الجراح والزمانة أو تكفف

الناس في جماعة أي باجتماعه مع آخرين غير زوج وزوجة أو أب أو أم أو أولاد صغار أو قائد لاهي فانه يعاقب أيضا بالسجن مدة أقلها ستة أشهر وأكثرها ستان

## (احكام مشتركة في الاجرامين الهمل والشحاذين)

• (بند ٢٧٧) •

كل من قبض عليه من الهمل أو من الشحاذين متسكرا الهيئة مبدلا زيه أو وجد معه سلاح وان لم يقتل أو يجرح أو يهدده أو يسد أو وجد معه مبرد أو ابرة من ابر اللصوص أو مشبك أو نحو من الآلات والادوات التي يستعان بها على السرقة ونحوها من الخنج والجنبايات أو يتوصل بها الى اللولج في المنازل والبيوت فانه يعاقب بالسجن مدة أقلها ستان وأكثرها خمس سنين

• (بند ٢٧٨) •

من وجد معه من الهمل أو من الشحاذين شيء أو حمله أشياء تزيد قيمتها على مائة قرنك ولم يبين من أين اكتسبها ولا بمن أخذها وعوقب بالسجن مدة أقلها ستة أشهر وأكثرها ستان حسبما في بند ٢٧٦

• (بند ٢٧٩) •

من صدر منه من الهمل أو من الشحاذين اغتصاب أو تطاول على أحد حبس في حبس الاشغال السقلية ان لم يصل الاغتصاب أو التطاول المذكور الى درجة قوية تستحق بموجب هذا القانون عقابا أشد مما ذكر والا تكن الجزاء على حسب جماعة الجناية

• (بند ٢٨٠) • (مذوخ)

• (بند ٢٨١) •

من وجد معه من الهمل أو من الشحاذين شهادة مزورة أو استعجب في سفره تذكرة معطنة أو استعمل تذكرة طريق كذلك عوقب بأشد عقاب نص عليه هذا القانون في حق من ارتكب هذه الجنحة راجع بند ١٥٢ وما بعده من هذا القانون

• (بند ٢٨٢) •

من حكم عليه من الهمل أو من الشخصاذين بعقوبة من العقوبات المذكورة  
في البنود السالفة جاز أن يجعل بعد انقضاء أمد العقوبة المحكوم بها عليه  
تحت الحبس مدة أقلها خمس سنين وأكثرها عشر سنين راجع مندى  
٢٧١ و ٢٧٠ في هذا القانون

(الفصل السادس)

في الجنج التي تقطع بواسطة التأليف والكتب أو التصاوير والنقوش التي  
تشر وتوزع على الناس من غير أن يذكر فيها اسم مؤلفها أو طابعها أو ناقشها  
• (بند ٢٨٣) •

كل من نشر أو أشهر كتاباً أو رسالة أو يومية أو أملاًنا أو جرنالاً أو ورقة  
يومية أو نحوها من التأليف والاوراق المطبوعة أو وزع على الناس شيئاً  
من ذلك علماً بأن مؤلفها أو طابعها لم يذكر فيها اسمه الحقيقي ولا حرفته  
ولا موطنه فإنه يعاقب على ذلك بالسجن مدة أقلها ستة أيام وأكثرها ستة  
أشهر

• (بند ٢٨٤) •

كل من أخبر من المنادين أو الملامقين للاوراق أو الناشرين أو البائعين  
لهما باسم من أعطاء هذه الاوراق المطبوعة فإنه يخفف عنه العقاب  
المذكور في البند المتقدم ويبدل في حقه بمجازاة تكديرية  
وكذلك من بين اسم من طبع هذه الاوراق فإنه لا يعاقب بموجب البند  
المتقدم بل يخفف عنه العقاب المذكور فيه ويبدل بمجزاة تكديرية ومثله  
الطباع اذا أخبر باسم مؤلف الكتاب أو الاوراق التي طبعها فإنه لا يعامل  
بالبند المتقدم بل بمجازاة تكديرية راجع الشق الثالث عشر من بند  
٤٧٥ في هذا القانون

• (بند ٢٨٥) •

اذا كان المؤلف المطبوع مشغلاً على اغراء أو تخرىض للعامة على ارتكاب  
جناية أو خنعة كان من نشره وأشهره أو وزعه أو لصقه على الطارق أو باعه

أو عرف الناس به من المتلدين شرك المؤلفه في جناية التعريض ويعاقب  
بعضا به ان لم يخبر عن إعطاء المؤلف المذكور  
فإن أخبر عنه أو دل عليه عوقب بالسجن مدة أقصاها ستة أيام وأكثرها ثلاثة  
أشهر لا غير  
والحاصل انه لا يشارك المؤلف في جنة أو في جناية ولا يعاقب بعضا به  
الامن كتم اسم من أعطاه الكتيب المذكور ولم يخبر عنه أو كتم اسم طابعها  
وهو يعرفه

• (بند ٢٨٦) •

جميع ما قبض عليه من النسخ والاوراق المذكورة في البنود المتقدمة  
يضاف الى جهة المبرى

• (بند ٢٨٧) •

كل من نشر أو نشر أو وزع شيئا مما يتقني به من التصانيد والازبال  
والتواشيع أو من الالهاجى أو من الصور الهزلية ونحوها مما ينافى قانون  
الحياء والآداب وحسن الاخلاق غرم غرامة أقصاها ستة عشر فرنكا  
وأكثرها خمسمائة فرنك وجس موقفاً دناها شهر أو أكثرها سنة وأضيفت  
جميع الصور وماتل الاغانى المطبوعة وغيرها من الاشياء التى من علاقات  
الجنة الى جانب المبرى راجع بند ٤٧٧ في هذا القانون

• (بند ٢٨٨) •

كل من أخبر من المتادين أو البائعين أو الناشرين لشئ من هذه التصانيد  
أو الصور أو الالهاجى المقابلة لقانون الحياء والآداب باسم من أعطاه فاقاه  
بحق عنه الجزاء المذكور في البند المتقدم ويمجوزى مجازاة تكديرية  
وكذلك من أخبر عن اسم الطباع الذى طبعها أو النقاش الذى نقشها فاقاه  
لا يعامل بمقتضى البند المتقدم بل يحق عنه العقاب المذكور فيه وسيل  
مجزاة تكديرى

الجزاء التكدري هو الجزاء  
الخصف التريه اه

ومنه الطباع أو النقاش اذا أخبر باسم وقتها أو الامر له بطبعها أو نقشها  
فاقاه لا يعاقب أيضا إلا بعقاب تكديرى راجع الشق الثالث عشر من  
بند ٤٧٥ في هذا القانون

• (بند ٢٨٩) •

ممن عرف مؤلف شي من الاشياء المذكورة في هذا الفصل عوقب في كل  
الاموال المتقدمة بأشد عقاب نص عليه هذا القانون لنوع الجفحة التي  
ارتكبها

(حكم خاص)

• (بند ٢٩٠) •

كل من تعز من بلاد من الضبطية لصناعة النشاء أو حرفة لصق الاوراق  
الطبوعة أو الرسوم أو التصاوير أو النقوش ولو كانت مشتملة على اسم مؤلفها  
أو طابعها أو مصورها أو ناقشها جزاءه السجن مدة أقلها ستة أيام أو أكثرها  
شهران

هذا البند قد نسخ بموجب  
لائحة ١٠ ديسمبر  
سنة ١٨٩٣ هـ

(الفصل السابع)

• (في الاجتماعات غير المباحة) •

• (بند ٢٩١) •

لا يباح اجتماع أكثر من عشرين نفساً بقصد المباحة والمسامرة في كل يوم  
أوفى أيام مخصوصة في المواد الدينية والسائل العلمية أو الادبية أو السياسية  
وما أشبهها الا باذن من الحكومة بشرط انها لا تعدى دائرة الحدود التي  
تحددها لها الحكومة

ولا يحسب في العديّة المذكورة أرباب الدار التي تجتمع بها هذه الجمعية

• (بند ٢٩٢) •

إذا اتخذت جمعية من الجمعيات المذكورة في البند المتقدم بغير اذن  
الحكومة أو كانت باذن الحكومة الا انها تعدت الحدود المحددة لها واخلفت  
الشروط المأخوذة عليها تعين الفأوها وتقريرها أو أزم رؤساؤها وقطارها  
ومديرها بدفع غرامة أقلها ستة عشر فرنكاً أو أكثرها ما تتأفر ذلك

• (بند ٢٩٣) •

إذا وقع في هذه الجمعية اغراء وتحريض للعامة على ارتكاب جفحة أو جنابة  
بواسطة خطابة أو مقالة حماسية أو وعظ أو استفادة أو ترج بأى لغة كانت

أو بقرامة تأليف مشغل على التصريض والاغراء أو بلمسقه في الطرق  
أو بنشره وتوزيعه على الناس غرم رؤساؤها وبكارها ومديروها وتظارها  
غرامة أقلها مائة فرنك وأكثرها ثلثمائة فرنك  
وهذا غير ما يترب من الجزاء الشديد على نفس من صدر منه التصريض  
والاغراء ولا يجوز أن يكون جزاء المحرضين أدنى من جزاء رؤساها الجمعية  
المذكورة وتظارها وبكارها

• (بند ٢٩٤) •

من جعل كل داره أو بعضها متوى للجمعية من جنس ماذكر ولو مأذونة  
أو ارتضى بمجملته مشهد الاحتفالات الدينية بلا اذن من الحكومة البلدية  
فجزاؤه غرامة أقلها ستة عشر فرنكا وأكثرها مائة فرنك

## (الكتاب الثاني)

• (في الجنح والجنابات التي تحمل بالانفس والاموال) •

## (الباب الاول)

• (في الجنح والجنابات على الانفس) •

## (الفصل الاول)

في حكم قاتل النفس ومتركب الجنابات المستوجبة  
للقتل وحكم التهديد بالقتل وغيره

## (الفرع الاول)

في حكم قاتل النفس عمدا والقائل بالنفس وقاتل الوالدين  
وقاتل الاطفال المولودين والقاتل بالسهم

• (بند ٢٩٥) •

من قتل نفسا عمدا مختارا ايا كراه ولا اجبار ولا سبق قصد واصرار فهو  
قاتل متعمد راجع بنود ٢١٩ و ٢٢٧ و ٢٢٨ من هذا  
القانون

• (بند ٢٩٦) •

من قتل نفسه على غرة وسابق مشاواة وتقصد أو تربص وترصد فهو قاتل  
سفال راجع بند ٢٢١ في هذا القانون

• (بند ٢٢٧) •

المراد بالتقصد والعزم السابق ان يتقدم على القتل عزم وتصميم سواء كان  
ذلك التقصد بالنسبة الى واحد معين أو غير معين وسواء كان القتل مشروطا  
بشرط أو موقوفا على حدوث حادث راجع بندي ٢١٠ و ٢١١ من هذا القانون

• (بند ٢٩٨) •

وأما القصد فهو كون الانسان لشخص وترصده في جهة أو جهات كثيرة  
مدة من الزمن طويلة أو قصيرة ليتوصل به ~~إلى~~ ويقتله الى ضرب ذلك  
الشخص أو الى قتله راجع بندي ٢١٠ و ٢١١ في هذا القانون

• (بند ٢٩٩) •

من قتل أحد والديه من نكاح صحيح أو من سفاح أو متبنيه منهما أو قتل  
أحد أصوله المتصل اليهم بنسب صحيح بدون سفاح ولا تبني فهو بهذه المثابة  
قاتل والديه راجع بنود ١٢ و ١٢٢ و ٢٢٣ في هذا القانون

• (بند ٣٠٠) •

قاتل الطفل هو من قتل طفلا ولو حديث العهد بالولادة

• (بند ٣٠١) •

من نعد قتل أحد بشئ من العقاقير والجواهر السامة التي يتسبب عنها  
الموت في الآجل أو في الحال سوا قصر الزمن الذي يظهر فيه أثر السم  
أو طال اعتبر قاتلا بالسم أيا كانت كيفية استعمال هذه العقاقير السامة  
ومهما كانت تبيحتها راجع بند ٤٥٢ من هذا القانون

• (بند ٣٠٢) •

من قتل بنصر أو قتل أحد والديه أو قتل طفلا حديث العهد بالولادة أو سم  
أحدا جزأه القتل  
ولا بد من إقامة الحد المتصور عليه في بند ١٢ من هذا القانون  
في حق قاتل والديه

• (بند ٢٠٣) •

قطاع الطريق ونحوهم من الاشرار أهل البغي والاعتاد والطغيان والفساد الذين يأتون في ارتكاب الذنوب بالتعذيب والاذية والافعال الوحشية حكمهم في الجزاء حكم من يقتل بالنفس راجع بند ٢٤٤ في هذا القانون

• (بند ٢٠٤) •

يقتل قاتل النفس عامدا مختاراً في حالتين الأولى ان ينضم الى القتل جناية أخرى سابقة أو مقارفة له أو لاحقة الثانية أن يكون القتل وسيلة للتوصل الى ارتكاب جنحة أو لساعدة مرتكبيها أو شركائهم فيها على الهرب والتخلص من عقاب وقفاً عداها تين الحالتين انما يحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة

(الفرع الثاني)

• (في التهديد) •

• (بند ٢٠٥) •

من هدد أحد في كتاب معلوم به اسمه أو غير معلوم يقتله أو بانه يفتنه بشئ من السموم أو بغير ذلك من الجنایات المستوجبة العقوبة مؤبدة حكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة ان كان بالتهديد أو وعده انه ان لم يضع مقداره كذا من المال في محل كذا أو انه ان لم يفعل ما يأمر به قتله باحدى الوسائل الساقفة المذكور راجع بنود ٣١٣ و ٢٤٤ و ٤٣٦ من هذا القانون

• (بند ٢٠٦) •

وأما من هدد أحد في كتاب بالقتل أو السم أو بغيره مما تقدم ولم يطلب منه مالا ولا كفه بفعل شئ فجزاؤه السجن مدة أدناها ستان وأقصاها خمس سنين وغرامة أقلها مائة فرنك وأكثرها ستمائة فرنك راجع بندى ٣١٣ و ٤٣٦ في هذا القانون

• (بند ٢٠٧) •

من هدد أحد اشفاهاً لا بالكتابة أو وعد بالتهديد انه ان لم يضع مقداره كذا



في محل كذا أو أنه ان لم يفعل ما يأمربه به يقتله بإحدى الوسائل المتقدمة  
عوقب بالسجن مدة أدناها خمسة أشهر وأقصاها سنتان وغرم غرامة أقلها  
خمس وعشرون فرنكاً وأكثرها ثلثمائة فرنك راجع بندي ٣١٣ و  
٤٣٦ من هذا القانون

\*(بند ٢٠٨)\*

من أتى جنابة من الجنابات المذكورة في البندين السابقين جازاً أن يجعل بعد  
استيفاء مدة العقوبة المحكوم به عليه تحت الحبس مدة أقلها خمس سنين  
وأكثرها عشر سنين

### (الفصل الثاني)

فيما لا يوصف بالقتل من الضرب والجروح التعمدية  
وغيرها من الجنح والجنابات التعمدية

\*(بند ٢٠٩)\*

من جرح أحد أعمد أو ضربه كذلك فرض ولازم الفراش وامتنع  
من مباشرة عمله مدة تزيد عن عشرين يوماً قوصص بحبس الاشغال  
السفلية فان لم يقصد بالجرح أو الضرب قتل لكنه أفضى الى الموت قوصص  
من صدر منه ذلك بالاشغال الشاقة المؤقتة راجع بنود ١٨٦  
و ٢٢١ و ٢٢٧ من هذا القانون

\*(بند ٣١٠)\*

إذا كان الضرب أو الجرح صادراً عن سابقة أصرار وتقصّد أو تبرص  
وترصد وأفضى الى الموت قوصص من صدر منه ذلك بالاشغال الشاقة  
المؤبدة

فان لم يفض الى الموت حكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة راجع بندي  
٢٩٧ و ٢٩٨ من هذا القانون

\*(بند ٣١١)\*

من جرح أحد أو ضربه عمداً ولم يتسبب عن ذلك مرض يمنع المضروب  
أو الجرح من مباشرة عمله مدة تزيد عن عشرين يوماً عوقب بالسجن مدة

أقلها ستة أيام وأكثرها ستان وعزم غرامة أقلها ستة عشر فرنكا وأكثرها  
ماتنا فرنك أو بأحدى هاتين العقوبتين فإن كان الضرب أو الجرح صادرا  
عن سابق اصرار وقصد أو عن تريض وترصد ولم يتسبب عنه مرض يمنع  
المضروب أو المجرع من مباشرة عمله مدة تزيد على عشرين يوما وعوقب  
من صدر منه بالسجن مدة أدناها ستان وأقصاها خمس سنين وعزم غرامة  
أقلها خمسون فرنكا وأكثرها خمسمائة فرنك راجع بندي ٢٩٧  
و ٢٩٨ من هذا القانون

\*(بند ٣١٢)\*

من ارتكب شيئا من الجنح والجنایات المذكورة في كل من بنود ٣٠٩  
و ٣١٠ و ٣١١ في حق أحد من والديه من نكاح صحيح أو من سفاح  
أو متبنيه منها أو في حق أحد من أصوله المتصل اليهم بنسب صحيح بدون  
سفاح ولاتين شدد عليه الجزاء المتصوص عليه في البنود المذكورة  
وعوقب بالكيفية الآتية وهي انه ان كان العقاب المتصوص عليه  
في البنود المذكورة بالنسبة لغيره هو السجن أو الغرامة عوقب هو بحبس  
الاشغال السفلية

وان كان العقاب بالنسبة لغيره هو حبس الاشغال السفلية عوقب هو  
بالاشغال الشاقة المؤقتة  
وان كان العقاب بالنسبة لغيره هو الاشغال الشاقة المؤقتة حكم عليه هو  
بالاشغال الشاقة المؤبدة

\*(بند ٣١٣)\*

اذا صدرت جنحة أو جنابة من نوع الجنح والجنایات المذكورة في هذا الفصل  
والذي قبله من فئة بغت على الحكومة وخرجت عن طاعتها وأخذت المال  
تعود المسؤولية على رؤسائها وكبارها وعرضها على البغي والاعتصاب  
ويطالبون بما ارتكبه هذه الفئة من الجنح والجنایات ويعاقبون عليها  
عقاب من باشر فعلها بنفسه راجع بندي ٩٦ و ٢٠٩ وما بعده  
من هذا القانون

\*(بند ٣١٤)\*

من صنع شيأ من أنواع الشيش الثلث الحسد أو من الطنجيات السرافة  
أو نحوها من الأسلحة الممنوعة عن صناعتها واقتنائها بموجب القوانين أو بامر  
الحكومة أو باع شيأ من ذلك فجزاؤه السجن مدة أقلها ستة أيام وأكثرها  
سنة أشهر

ومن وجد معه سلاح من الأسلحة الممنوعة عن حملها غرم غرامة أقلها ستة عشر  
فرنكاً وأكثرها مائتا فرنك

وفي هذه الحالة والتي قبلها تنطبق الأسلحة المذكورة وتضاف إلى جهة  
المعنى

وإن كان قد استعان بهذه الأسلحة على ارتكاب جنابة مستوجبة جزاء  
شديد أو شارك في ارتكابها عوقب بالجزاء المعتد لهذه الجنابة

(بند ٢١٥)\*

من حكم عليه بعقوبة من العقوبات التأديبية المذكورة في البنود السابقة  
جاز للمحكمة أن تحكم عليه أيضاً بعد استيفاء العقوبة المرتبة عليه بمجرده  
تحت التجسس مدة أقلها ستمائة وأكثرها عشرين

(بند ٢١٦)\*

كل من يجب أعضاء التماسل من أحد فجزاؤه الاشغال الشاقة المؤبدة  
إن لم يمت المجرم قبل مضي أربعين يوماً من جبه

فإن مات المجرم قبل ذلك حكم على الجاني بالقتل واجع بند ٢٢٥  
في هذا القانون

(بند ٢١٧)\*

كل من أجهض حاملاً بطلعام أو شراب أو دواء أو ضرب أو أذا أو بضرب  
ذلك رضى به الحامل أو لاجزاؤه السجن في حبس الاشغال الشاقة  
فإن كانت الحامل هي التي أجهضت نفسها أو طاعت غيرها في استعمال  
الوسائط والطرق التي وصفها لها وتسبب عن ذلك اسقاطها بالتفعل حكم  
عليها أيضاً بالسجن في حبس الاشغال الشاقة

ومن وصف من الأطباء أو الجراحين أو ضباط الصحة أو الاجراحيين الحامل  
طريقة لاسقاطها أو أعطاهما اجزاء مجهزة وتسبب عن ذلك الاسقاط فعلا

الاجهاض اسقاط  
الحامل اه

عوقب بالاشغال الشاقة المؤقتة

ومن سبب عدم الاحد في مرض أو زمانة تمنعه من مباشرة عمله وكسبه  
كان أعطاه قصدا بطريفة من الطرق شيأ من العقاقير والجواهر التي  
من خاصيتها الاضرار بالصحة وان لم تكن فاقلة فجزأؤه السجين مدة أدائها  
شهر أو أكثرها خمس سنين وغرامة أقلها ستة عشر فرنكا أو أكثرها خمسمائة  
فرنك

ويجوز أن يجعل بعد استيفاء هذه العقوبة تحت الحبس مدة أقلها ستان  
وأكثرها عشر سنين

هذا ان لم تزد مدة المرض المانع من مباشرة العمل عن عشرين يوما  
فان زادت عن عشرين يوما حبس من صدر منه ذلك في حبس الاشغال  
السفلية

ومن سبب عدم افي مرض أحد من والده من التكاح الصحيح أو من  
السفاح أو متبنيه منها أو لأحد من أجداده المتصل بهم بنسب صحيح  
بدون سفاح ولا تبنيان أعطاه قصدا شيأ من العقاقير المضرة بالصحة لا القاتلة  
فانه يحبس في حبس الاشغال السفلية ان لم تزد مدة منعه من مباشرة عمله  
على عشرين يوما

فان زاد عن ذلك حكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة راجع بنود ١٦٠  
و ٣٠١ و ٣٨٧ و ٤٥٢ في هذا القانون

• (بند ٣١٨) •

من باع شيأ من الاشربة المزغولة المضاف اليها عقاقير مضرة بالصحة فجزأؤه  
أن يسجن مدة أقلها ستة أيام وأكثرها ستان وأن يغرم غرامة أقلها ستة  
عشر فرنكا أو أكثرها خمسمائة فرنك وان تضبط جميع الاشربة المزغولة  
وتضاف الى جهة المبري ان كانت ملكه للبائع راجع الشق السادس من  
بند ٤٧٦ من هذا القانون

### (الفصل الثالث)

في أحكام القتل أو الجرح أو الضرب خطأ وبيان الخلع والجنائات التي تقبل  
فيها عذر مرتكبها والتي لا تقبل فيها عذر أو أحكام القتل أو الجرح أو الضرب

هذا البند قد نسخ بموجب

لائحة مابس ١٨٥٥

المباح الذي يغتفر فيه لقاءه

## (الفرع الاول)

• (في أحكام القتل والجرح والضرب خطأ) •

• (بند ٢١٩) •

من قتل خطأ أى من غير قصد ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئاً عن رعونة أو عن عدم احتياط ونحو ذلك وعن عدم اتقاء وتوق أو عن إهمال وتفريط أو عن عدم مراعاة الأصول أو كان سبباً في قتلها بغير قصد فجراؤه السجين مدة أدناها ثلاثة أشهر وأقصاها سنتان وغرامة أقلها خمسون فرنكاً وأكثرها ستمائة فرنك واجمع بنود ٢٩٥ و ٢٢٧ و ٢٢٨ في هذا القانون

• (بند ٢٢٠) •

إذا لم يتسبب عن الرعونة أو عن عدم الاحتياط والتعزى الجرح أو ضرب عوقب المخطئ بالسجين مدة أدناها ستة أيام وأكثرها شهران وغرم غرامة أقلها ستة عشر فرنكاً وأكثرها مائة فرنك

## (الفرع الثاني)

(في بيان الجناح والجنايات التي تقبل فيها الاعتذار والتي لا يقبل فيها عذر)

• (بند ٢٢١) •

من اعتدى عليه وأذى إيذاء شديداً أو ضرب ضرباً شديداً مبرحاً فقتل المعتدى عليه أو جرحه أو ضربه حال المدافعة عن نفسه فهو معذور ويخفف عنه العقاب راجع بندى ٢٢٩ و ٢٦٧ في قانون تحقيق الجنايات وبند ٣٠٩ في هذا القانون

• (بند ٢٢٢) •

إذا صعد اللص نهراً على جائط دار أو بيت من دار مسكون أو على فنائه أو على حظيرة محروزة أو شرع في كسر باب من أبوابها طلباً للدخول فيها فقتله رب الدار أو جرحه أو ضربه حال منعه ودفعه فهو معذور ويخفف عنه الجزاء

فان وقع ذلك لبلال كان حكمه محكوم بخصوص سبأى يانه في بند ٢٢٩  
من هذا القانون

• (بند ٢٢٢) •

لا يعذر من قتل من والديه أحدا ولا يخفف عنه القصاص أبدا راجع بنود  
١٢ و ٨٦ و ٢٨٩ من هذا القانون

• (بند ٢٢٤) •

اذا قتل أحد الزوجين الآخر فلا تبيل عذره ولو كان في حالة المدافعة  
عن نفسه الا اذا اثبت ان القاتل منهما كان قد أشرف على التلف لفرط  
الغضب وقصد منه القتل

ويستثنى من هذا الحكم ما اذا قتل الزوج حليته في حالة الزنا المنصوص  
عليه في بند ٢٢٦ أو أى في بيته الزانى مع امرأته فقتله حال تلبسه بالزنا  
فانه في هذه الحالة يعذر

• (بند ٢٢٥) •

ذا استكره أحد امرأة أو غيرها وتعمد القبحور والفسوق بها كأكبره بطريق  
الغلبة والقهر جئت منه أعضاء التناسل كان عذرها مقبولا وخفف عنها  
القصاص راجع بند ٢١٦ في هذا القانون

• (بند ٢٢٦) •

مضى تحقق العذر وثبت أنه مقبول تعين تخفيف الجزاء على الجاني وهو قرب  
بالكيفية الآتية وهي أنه

ان استوجبت جنايته القتل أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو التقريب  
المؤبد خفف وبدل بالسجن مدة أقلها سنة وأكثرها خمس سنين وان  
استوجبت جنايته عقوبة دون ما ذكر حكم عليه بالسجن مدة أقلها سنة  
أشهر وأكثرها سنتان

ويجوز في هذه الحالة والتي قبلها أن يوضع الجاني بعد استيفاء مدة العقوبة  
تحت التجسس مدة أقلها خمس سنين وأكثرها عشر سنين  
وان كان مرتكباً جنحة عقيب بالسجن مدة أقلها ستة أيام وأكثرها  
سنة أشهر

### (الفرع الثالث)

(ق أحكام القتل أو الجرح أو الضرب المباح أى الذى يقتضيه لفاعله)

• (بند ٢٢٧) •

إذا كان القتل أو الجرح أو الضرب مأذونا به بمقتضى القوانين أو أمورا به عن تجب اطاعته فلا جناح على فاعله راجع بندى ٢٩٥ و ٣٠٩ من هذا القانون

• (بند ٢٢٨) •

إذا كان الباعث على القتل أو الجرح أو الضرب هو ضرورة الذب عن النفس حال الصائل عليها كأن رأى الانسان نفسه أو غيره في حالة الخطر والهلاك وتعينت عليه المدافعة عن نفسه أو عن نفس أخرى فقاتل دونها لا تقاذهما من الهلاك وقتل الصائل عليه أو جرحه أو ضربه حال دفعه ومنعه فلا قصاص عليه راجع بند ٢١٩ في هذا القانون

• (بند ٢٢٩) •

يدخل تحت قولنا ضرورة الذب عن النفس حال حلول الخطر بها حالتان يباح فيها القتل أو الجرح أو الضرب ويقتصر لفاعله الحالة الأولى إذا صعد المص ليداع على حائط دار أو بيت من داره يكون أو على فتائه أو على نظيرة محرقة أو شرع في كسر باب من أبوابها طلبا للدخول فيها حل لصاحب الدار منعه ولو بالقتل فان قتله حال منعه ودفعه فدعه هدر ولا قصاص على رب الدار

الثانية إذا أخذ المصوص أو قطاع الطريق المال مكابرة ومغالبة حل لصاحب المال منعهم ولو بالقتل فان قتل أحدهم حال منعه ودفعه فدعه هدر ولا قصاص على صاحب المال

### (الفصل الرابع)

• (في قصد العرض بالهتك) •

• (بند ٢٣٠) •

كل من تجاهر بارتكاب ما يخصل بقوانين الادب والحياء فقد هتك الحرمه

العاقبة فجزاؤه السجن مدة أقلها ثلاثة أشهر وأكثرها ستة أشهر وغرامة  
أقلها ستة عشر فرنك وأكثرها مائتا فرنك

• (بند ٢٢١) •

من فسق بضيعة أو وصي لم يبلغ كل منهما إحدى عشرة سنة ولو بدون إكراه  
أو شرع في الفسق بأحد من ذكر حبس في حبس الأشغال العقلية

• (بند ٢٢٢) •

من اغتصب ثياباً أو ~~جكرا~~ أو جحر بها قهرها جزاؤه الأشغال الشاقة المؤقتة  
إن كان عمر المقتصب خمس عشرة سنة فأكثر فإن لم يبلغ عمر المقتصب خمس  
عشرة سنة كاملة حكم على مقتصبها بأقصى مدة للأشغال الشاقة المؤقتة  
ومن غش بأحد ذكر كان أو أتى اغتصاباً أو شرع في ذلك وكان عمر  
المفتوش بها خمس عشرة سنة فأكثر حبس في حبس الأشغال العقلية  
فإن لم يبلغ عمرها خمس عشرة سنة كاملة حكم على من فسق به بالأشغال  
الشاقة المؤقتة

• (بند ٢٢٣) •

إن كانت الفاحشة صادرة من أصول المفسوق به ذكر كان أو أتى أو عمر  
له حكم عليه أو من استأذنه ومعلمه أو من خدمه الجميكن أو من خدمة أحد  
من هؤلاء المذكورين أو من أحد الخدم المبرية أو من أعضاء الديانات  
أو استعان أحد من ذكر على ارتكاب الفاحشة أو أحد أو أكثر حكم على  
من صدرت منه بالأشغال الشاقة المؤقتة إن كان عمر المفسوق به لم يبلغ  
إحدى عشرة سنة كما في بند ٢٢١ أو بالأشغال الشاقة المؤبدتان كانت  
المفتور بهما من النوع المذكور في بند ٢٢٢ راجع بند ١٩٨  
من هذا القانون

• (بند ٢٢٤) •

من اعتاد ارتكاب الفواحش والخبائث وسلك سبيل القبيادة والديانة  
بان تكرر منه أغراء الشبان الذين لم يبلغوا إحدى وعشرين سنة  
من ذكور أو إناث وتحرى بهم على ارتكاب الفسق والتجور أو حسن لهم  
ارتكاب هذه القبائح أو ساعدتهم أو قادهم إلى التلبس بهذه الفواحش



فجزاؤه السجن مدة أدناها ستة أشهر وأقصاها سنتان وغرامة أقلها  
خمسون فرنكاً وأكثرها خمسمائة فرنك

فإن كان المجرى على البغاء والقبور والمساعد على قتل أو القائد إليه  
أباً أو أماً للبنى أو وصياً عليها أو كفلاً لها أو نحو ذلك ممن له ولاية وسلطة  
عليه أشد عليه الجزاء وعوقب بالسجن مدة أدناها سنتان وأقصاها خمس  
سنين وغرم غرامة أقلها ثلثمائة فرنك وأكثرها ألف فرنك

• (بند ٢٢٥) •

من ارتكب الجفّة المذكورة في البند السابق منع من الحقوق الرشدية  
فلا يجعل وصياً ولا قياً ولا يحضر مجالس العائلات ولا يقبل له رأى فيها مدة  
من الزمن طويلاً أو قصيرة فإن كانت الديانة صادرة من أجنبي لا قرابة  
ولا ولاية له على البنى منع من حقوقه الرشدية مدة أقلها سنتان وأكثرها  
خمس سنين

وإن كانت الديانة والقسادة صادرة من أحد أبوي البنى أو من الوصى  
أو من الولي منع من الحقوق المذكورة مدة أقلها عشرين سنين وأكثرها  
عشرون سنة

ولا سيما الأب أو الأم فإن أغرى أحدهما ابنه أو ابنته على الفسق  
والقبور فلا يكتفى بحرمته من الحقوق الرشدية بل يحرم أيضاً من جميع  
حقوق الولاية التي للأب على أولاده ومن الاتّفاع بأمواله حسبما هو  
مذكور في باب ولاية الأبوين في المقالة الأولى من الكتاب التاسع  
من القانون المدني

ولا مانع من جعل مرتكب هذه الجفّة سوا كان من أقارب البنى أو من  
أولادها أو أجنبياً عنها بعد استيفاء مدة العقوبة المرتبة عليه تحت الحبس  
مدة من الزمن بقدر مدة حرمانه من الحقوق الرشدية حسبما تقدم في هذا  
البند من التفاصيل راجع بند ٢٧١ وما بعده وبند ٤٤٤  
من القانون المدني

• (بند ٢٢٦) •

لا تسع دعوى الزنا على محصنة في عصمة زوجها إلا منه فقط وقد لا تسع

دعواه في ذلك كافي المودة المذكورة في بند ٢٢٩ من هذا القانون  
راجع بندي ٢٢٩ و ٢٠٨ من القانون المدني ونسب ٢٢٤  
من هذا القانون

• (بند ٢٢٧) •

جزاء الزانية المحصنة التي على ذمة زوج السجين مدة أقلها ثلاثة أشهر  
وأكثرها سنتان

والزوج اسقاط هذا الجزاء وفوات حقه منه ان اختار ان يقيم مع زوجته  
كما كان راجع بند ٢٠٨ وما بعده من القانون المدني

• (بند ٢٣٨) •

جزاء الزاني المحصن السجين مدة أقلها ثلاثة أشهر وأكثرها سنتان وغرامة  
لا تتقص عن مائة فرنك ولا تزيد على ألفي فرنك  
ولا يثبت الزنا الا بالقبض على الزاني حال تلبسه بالذنب أو بالأدلة القوية التي  
تؤخذ من مكاتبات الزاني الى مزيته ولا يؤخذ بغير ذلك

• (بند ٢٣٩) •

اذا حاز الزوج رفيقته في بيت حليته الذي يؤويه ويؤويها وبث عليه ذلك  
تشكيما عوقب في قطريته حرمة منزل البعالة بدفع غرامة لا تتقص عن  
مائة فرنك ولا تزيد على ألفي فرنك راجع بند ٢٣٠ من القانون المدني

• (بند ٢٤٠) •

من كان متزوجا بامرأة فقد عقد نكاح على غيرها قبل فسخ النكاح الاول  
فجزاؤه الاشغال الشاقة المؤقتة

ومن كانت تحت رجل فترجعت غيره وهي على ذمة بطلها جزاؤها الاشغال  
الشاقة المؤقتة أيضا

وكل من عقد لهامان مأموذي العقود مع كونه عالما بعدم فسخ العقد  
الاول فانه يعاقب مثلهم بالاشغال الشاقة المؤقتة راجع بندي ١٤٧  
و ١٨٨ من القانون المدني وبند ١٩٤ من هذا القانون

## (الفصل الخامس)

• (في التعدي على الآدميين بالقتل عليهم وجوبهم بدون وجه معتبر) •

• (بند ٣٨١) •

من تعرض لاحد وجبهه أو يجزء بدون اذن أحد الحكام في غير الاحوال  
المباح فيها القبض على المشتبهين أو المتهمين بموجب القوانين فجزاؤه  
الاشغال الشاقة المؤقتة ان لم تزد مدة الحبس على شهر  
وكذلك كل من أعار عملا للحبس الممنوع فان جزاءه أيضا الاشغال الشاقة  
المؤقتة راجع بنسب ٧٨٨ من قانون المرافعات والمحاكمات وبند  
٦١٥ من قانون تحقيق الجنايات وبند ١١٩ و ١٢٤ من هذا  
القانون

• (بند ٣٨٢) •

فان زادت مدة الجزاء أو الحبس عن شهر حكم على من صدر منه ذلك بالاشغال  
شاقة المؤبدة

• (بند ٣٨٣) •

من تعرض لاحد وجبهه ثم أطلقه قبل علم الضبطية به واقفائها أثره وقبل  
مضى عشرة أيام من حبسه عوفي من الاشغال الشاقة وحكم عليه بالحبس  
فقط مدة أقلها ستان وأكثرها خمس سنين  
ولامانع من وضعه بعد استيفاء مدة السجن تحت الحبس مدة أقلها خمس  
سنين وأكثرها عشر سنين

• (بند ٣٨٤) •

من تزيا برئ أحد من الحكام أو لعنون بعوانه أو زور عن لسانه أمرا  
وتعدى بواسطته على أحد من الناس وقبض عليه وجبهه فجزاؤه الاشغال  
شاقة المؤبدة

وكذلك من تعدى على أحد وتوصل الى حبسه بتهديده بالقتل فان جزاءه  
أيضا الاشغال الشاقة المؤبدة

وأما من تعرض لاحد وجبهه ثم صه بشكال وتهذيب فان جزاءه القتل  
راجع بنود ٢٥٩ و ٢٠٢ و ٢٠٥ والشق الرابع من بنسب  
٢٨١ من هذا القانون

(الفصل السادس)

في الجنح والجنبايات المقتضية الى ضياع أدلة اتصال نسب الاطفال الى من يتسبون اليهم والمؤدية الى هلاكهم وفي سبي القاصرين ومخالفة الاصول الجارية في الكشف على المتوفين ودفنهم

### (الفصل الاول)

في الجنح والجنبايات التي تحمل بالاطفال وتفضي الى ضياع أنسابهم أو الى هلاكهم

• (بند ٢٤٥) •

كل من سبي طفلاً أو أخفاء أو محانسبه أو أبداً به بائناً أو عزام زوراً الى غير والدته فإنه يجلس في حبس الاشغال السقلية وكذلك من كان حاضناً لطفل أو كافلاً له فطلبه منه من له حق في طلبه ولم يسلمه اليه فإن جرأه أيضاً حبس الاشغال السقلية راجع بند ٢٥٤ من هذا القانون

• (بند ٢٤٦) •

من ولده مولوداً وحضر ولادته وولد من القوابل والحكام وغيرهم ممن يجب عليه تبليغ ذلك رسماً الى مأمور تسجيل الانساب عملاً بما هو مقرر في بند ٥٦ من القانون المدني ولم يقم بهذا الواجب ولم يبلغ عنه المأمور المذكور ليسجل تاريخ مولده في الاجل المقدر في بند ٥٥ من القانون المذكور عوقب بالسجن مدة أدناها ستة أيام وأقصاها ستة أشهر وغرم غرامة أقلها ستة عشر فرنكاً وأكثرها ثلثمائة فرنك راجع بندي ٥٥ و ٥٦ من القانون المدني

• (بند ٢٤٧) •

من التقط لقطاً حديث العهد بالولادة ولم يسلمه الى مأمور تسجيل الانساب حسبما هو مذكور في بند ٥٨ من القانون المدني فجزاؤه السجن مدة أدناها ستة أيام وأقصاها ستة أشهر وغرامة أقلها ستة عشر فرنكاً وأكثرها ثلثمائة فرنك

فان تكفل باللقط والتزم بتربيته وأشهد على نفسه بذلك شيخ الناحية التي

القطعة منها عوى من هذا الجزاء راجع بند ٥٨ من القانون المدني

• (بند ٢٤٨) •

من كان متكفلاً بقرينة طفل لم يبلغ ٤٠ ربيع سنين أو حاضنه أو قائماً بفقته فادخلها لدى المارستات المدة لتربية الاطفال جزاؤه السجن مدة أقلها ستة أسابيع وأكثرها ستة أشهر وغرامة أقلها ستة عشر فرنكاً وأكثرها خمسون فرنكاً

فان لم تكن نفقة هذا الطفل واجبة عليه أو لم يكن متكفلاً بقرينته والنفقة عليه احتساب أو لم يكفل بها غيره فلا جناح عليه

• (بند ٢٤٩) •

كل من أضل طفلاً لم يكمل ٤٠ ربيع سنين أو تركه في محل خال من الآدميين أو أمر بذلك ونفذ ما به أمر وعرض الطفل الى الوقوع في الخطر جزاؤه على ذلك السجن مدة أقلها ستة أشهر وأكثرها ستان وغرامة أقلها ستة عشر فرنكاً وأكثرها مائتا فرنك

• (بند ٢٥٠) •

إذا كان الوصي أو المربي هو الذي أضل الطفل أو تركه في محل لا أنيس به ولا جليس أو أمر بذلك وعرض الطفل الى المهالك شدد عليه الجزاء وحسب مدة أدانها ستان وأقصاها خمس سنين وغرم غرامة أقلها خمسون فرنكاً وأكثرها أربع مائة فرنك

• (بند ٢٥١) •

من أضل طفلاً لم يكمل ٤٠ ربيع سنين أو تركه في محل لا أنيس به ولا جليس أو أمر بشئ من ذلك وعرض الطفل الى الوقوع في المهالك فتسبب عن ذلك حصول عاهة للطفل أو زمانة كان جزاؤه جزاء من جرح أحد أعمدائه وقب بالعقاب المعد للجروح التعمدية

فان تسبب عن ذلك هلاك الطفل كان حكم من أضله أو عرضه للهلاك كحكم القاتل العائد راجع بنود ٢٩٥ و ٣٠٤ و ٣٨٩ وما بعده من هذا القانون

• (بند ٢٥٢) •

من أضل طفلاً لم يكمل عمره سبع سنين أو تركه في محل عمود بالآدميين  
فجزاؤه السجن مدة أدناها ثلاثة أشهر وأقصاها سنتان وغرامة أقلها خمسة  
عشر فرنكاً وأكثرها مائة فرنك

• (بند ٢٥٢) •

إذا كان الوصي أو المربي هو الذي أضل الطفل أو تركه في محل العمود  
بالآدميين عوقب بالسجن مدة أدناها ستة أشهر وأقصاها سنتان وغرم  
غرامة أقلها خمسة وعشرون فرنكاً وأكثرها مائة فرنك

## (الفرع الثاني)

• (في سبي القاصرين) •

• (بند ٢٥٤) •

كل من سبى قاصراً بالغلبة والقهر أو بالاحتيال والمكر أو ما عد على سببه  
أو اغواه واستقاله إليه أو استرقه أو - قوله من الموضع الذي أثر فيه ولديه  
أو القيم الموكلة به أو سلب عليه أحد استقبله أو يسترقه فجزاؤه حبس الأشغال  
السفلية راجع بند ٢٥٤ من هذا القانون

• (بند ٢٥٥) •

إذا كان المسيء أو المسترق أتي ولم تبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة  
فجزاءه من سبأها أو استقالها أو استرقها الأشغال الشاقة المؤقتة راجع بند  
٢٤٠ من القانون المدني

• (بند ٢٥٦) •

إذا كانت المسيئة لم تبلغ ست عشرة سنة كاملة ورضيت بسببها أو انقادت  
لن سبأها طائفة محتارة عوقب من سبأها بالأشغال الشاقة المؤقتة إن كان  
عمرها إحدى وعشرين سنة فأكثر  
فإن لم يبلغ عمرها إحدى وعشرين سنة حكم عليه بالسجن مدة أقلها سنتان  
وأكثرها خمس سنين

• (بند ٢٥٧) •

إذا تزوج السباي بعبيته فلا تقام عليه دعوى ولا ينفسخ النكاح

الا اذا طعن فيه من له في ذلك حق أو مصلحة حسب ما هو مذكور في القانون المدني ولا يعاقب الا بعد صدور الحكم بفساد العقد وفسخ النكاح راجع بنود ١٨٠ و ١٨٤ و ٢٤٠ من القانون المدني

### (الفرع الثالث)

\* (في مخالفة الاصول الجارية في الكشف على المتوفين ودفنهم) \*

• (بند ٢٥٨) •

كل من دفن ميتا قبل الاستئذان والكشف عليه من مأمور تسجيل الانساب واستيفاء الرسوم اللازمة في الحالة التي يجب فيها الاستئذان فجزاؤه السجن مدة اذناها ستة أيام وأقصاها شهران وغرامة أقلها ستة عشر فرنكا وأكثرها خمسون فرنكا ان لم يكن قد ارتكب مع ذلك جنابة مستوجبة للجزاء شديد والا كان الجزاء الا ترفع على حسب جسامته هذه الجنابة وكذلك كل من خالف في دفن المتوفين شيئا من الاصول والرسوم المقررة في القوانين فانه يعجزى عليه **كم** هذا البند راجع بند ٧٧ من القانون المدني

• (بند ٢٥٩) •

كل من وارى جثة قبل أوجبة ميت بضرب أو جراح فجزاؤه السجن مدة أقلها ستة أشهر وأكثرها ستان وغرامة أقلها خمسون فرنكا وأكثرها أربع مائة فرنكا ان كان غير مشارك في هذه الجنابة فان كان مشاركا فيها عوقب بالعقاب الشديد المعدل نوعها

• (بند ٢٦٠) •

من نبش قبر ميت فجزاؤه السجن مدة أقلها ثلاثة أشهر وأكثرها ستة وغرامة لا تتقص عن ستة عشر فرنكا ولا تزيد على مائتي فرنك وان كان قد ارتكب في أثناء ذلك جنحة أخرى أو جنابة من الجنابات عوقب بما هو معدلها من العقوبات

### (الفصل السابع)

في شهادة الزور والافتك والبهتان والمسبة وإطالة اللسان

واذاعة الاسرار من الامناء عليها

## (الفرع الاول)

\*(في شهادة الزور)\*

\*(بند ٢٦١)\*

من شهد زورا على متهم بجناية أو شهده كذلك فجزاؤه الاشغال الشاقة المؤقتة فان كان يترتب على شهادة الزور الحكم على المتهم بجزاء أشد من الاشغال الشاقة المؤقتة تعين أن يحكم على الشاهد المزور بذلك الجزاء أيا ما كان تشديده راجع بندي ٢١٧ و ٢٢٠ من قانون تحقيق الجنايات

\*(بند ٢٦٢)\*

من شهد زورا على متهم بجناية أو شهده كذلك فجزاؤه حبس الاشغال السفلية

ومن شهد زورا على متهم بقباحه لا تستوجب الاجزاء خفيفا أو شهده كذلك حكم عليه بالتفسيق والسجن مدة أقلها سنة وأكثرها خمس سنين راجع بندي ١٥٥ و ١٩٠ من قانون تحقيق الجنايات

\*(بند ٢٦٣)\*

ومن شهد زورا في دعوى متعلقة بالمال حبس في حبس الاشغال السفلية راجع بند ٢٦٢ من قانون المرافعات والمحاكمات

\*(بند ٢٦٤)\*

إذا ارتشى أو تبرطل من شهد زورا في مادة من المواد التأديبية أو في دعوى مالية أو أعطى جعلاً أو وعد بشئ في مقابلة هذه الشهادة بالزور فقبله حكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة

فان كان قد ارتشى أو تبرطل أو أعطى جعلاً أو وعد بشئ على شهادة الزور في تهمة بقباحه وقبل ما وعده به بحبس في حبس الاشغال السفلية ويضم ما ارتشى به في كلاله الى ويضاف الى الجهة الميرية

\*(بند ٢٦٥)\*



من قن شاهد بالبرطيل واغرام بالشوة على شهادة الزور عوقب بالعقاب  
المعدلة على حسب ما هو مذکور من التفاصيل في البنود الاربعة السالفة  
وهي بند ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤

• (بند ٢٦٦) •

من توجهت عليه اليقين أو ردت عليه في دعوى مالية خلف ساشاومان  
في يمينه حكم عليه بالتفسيق راجع بند ١٤٥٨ وبند ١٢٦٢ من  
القانون المدني

## (الفرع الثاني)

في الاقتراء والبهتان والسب وإطالة اللسان  
وإذاعة الاسرار من الامناء عليها

بنود ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢  
قد نسخت وبطل عليها

• (بند ٢٧٣) •

من اقترى على أحد ورماه بتهمة افكا و بهتاناً وبلغها بالكتابة الى أحد من  
الحكام أو من القضاة أو من مأموري التجسس بغزاة السجن مدة أدناها  
شهر وأقصاها سنة مع غرامة أقلها مائة فرنك وأكثرها ثلاثة آلاف فرنك  
بند ٢٧٤ وبند ٢٧٥ قد نسخت وبطل العمل بعوجهم ما

• (بند ٢٧٦) •

من سب أحداً في غير المحافل الاهلية والمشاهد العمومية أو شتمه بالفاظ  
غير مشتهرة على ذكر عيب مدنس صريح عوقب بعجزاً من الاجزاية الخفيفة  
راجع الشق الحادي عشر من بند ٤٧١ من هذا القانون  
بند ٢٧٧ منسوخ

• (بند ٢٧٨) •

كل من أودع سراً من الاطباء أو الجراحين أو ضباط الصحة أو القوابل  
أو الاجزائية أو غيرهم عن تكون وظيفة أو صناعته مقتضية لكتان  
السرا الموثن عليه فاشاعه وأذاعه في غير الاحوال التي تجبرهم القوانين

فيها على اذاعته والسعي به الى محمل الحكومة بغزائه السجن مدة اذناها  
شهر وأقصاها ستة أشهر مع غرامة أقلها مائة قرنك وأكثرها خمسمائة قرنك  
راجع بندي ١٨٧ و ٤١٨ من هذا القانون

## (الباب الثاني)

• (في الجنح والجنابات التي تتعلق بالاموال) •

### (الفصل الاول)

• (في أحكام التلصص والسرقة) •

• (بند ٢٧٩) •

كل من أخذ بالجنابة شيئاً يملوك كالغيرة فهو سارق

• (بند ٢٨٠) •

اذا سرق أحد اذن وجبن مال الآخر في جنابه أو بهدم ماله أو سرق الولدان  
سفل مال أبيه أو أمه وان علياً أو سرق الاب أو اتم مال ابن له ما وان  
سفل أو سرق أحد الاصهار مال صهره الذي في طبقته فلا تقام عليهم  
دعوى في المحاكم الجنائية بل ترى دعواهم في المحاكم العادية

وكل من أخفى من الاجانب شيئاً مما سرقه هؤلاء الاغارب أو اتفق به كله  
أو بعضه فان حكمه حكم السارق ويعاقب بالعقاب المعتدل السارق راجع  
بنود ٧٩٢ و ٨٠١ و ١٤٧٧ من القانون المدني وبند ٦٢  
في هذا القانون

• (بند ٢٨١) •

يعاقب السارق بالاشغال الشاقة المؤبدة اذا اجتمعت فيه الشروط الخمسة  
الآتية

الشرط الاول أن تكون السرقة وقعت لسبلا

الشرط الثاني أن يجمع على فعلها سارقان فأكثر

الشرط الثالث أن يوجد مع بعض المصوص ولو واحداً منهم سلاح  
مشهور ومخضباً

الشرط الرابع ان تكون السرقة قد حصلت في دار أو بيت أو منزل

أورواق أو قاعة أو حجرة مسكونة أو معدة للسكنى أو فى أقبية تلك الدار  
ومرافقها الملحقة بها بواسطة كسر أبوابها من الخارج أو قصفها بمفاتيح  
مصطنعة أو بتسوير جدار أو سور محرز لها أو بتسمية السارق نفسه كذبا  
باسم أحد من أرباب الوطائف المبرية أو من الضباط الملكية أو العسكرية  
أو بتزييه فى اللباس يرى أحد من ذكر أو بتزويره أضرار عن لسان أحد  
من هؤلاء الضباط

الشرط الخامس ان تكون اللصوص قد أخذت المال بطريق القلبية  
والقهر أو بتهديد رب الدار بالسلاح راجع بنود ١٠١ و ٢٥٩ و  
٢٢٩ و ٢٤٤ فى هذا القانون

• (بند ٣٨٢) •

إذا اقترنت السرقة بالمغالبة والاعتصاب واجتمع فيها شرطان آخران من  
الشروط الأربعة الأولى المنصوص عليهم فى البند المتقدم عوقب السارق  
بالاشتغال الشاقة المؤقتة ان لم يترتب على الاعتصاب الذى أخذه المال  
حصول جرح أو مرض

فان ترتب على الاعتصاب الذى حصلت به السرقة حصول جرح أو مرض كفى  
ذلك لتشديد الجزاء على السارق وحكم عليه بالاشتغال الشاقة المؤبدة

• (بند ٣٨٣) •

جرأء من سرق فى الطرق العامة الاشتغال الشاقة المؤبدة ان اجتمع  
فى السرقة شرطان من الشروط الخمسة المذكورة فى بند ٣٨١  
فان لم يجتمع فيها الا شرط واحد منها عوقب السارق بالاشتغال الشاقة  
المؤقتة

وان لم يوجد فيها شرط من هذه الشروط بالكيفية حبس السارق فى حبس  
الاشتغال السفلية

• (بند ٣٨٤) •

من سرق باحدى الوسائط المذكورة فى الشرط الرابع من بند ٣٨١  
خزائنه الاشتغال الشاقة المؤقتة وان كان البناء أو المراح أو الخطيرة التى  
سورها السارق أو كسر أبوابها أو قصفها بمفاتيح مصطنعة غير معدة للسكنى

ولا ملحقه بالديار المسكونة ولا معدودة من أقيمتها أو كان الكسر فيها  
من داخلها لأمن خارجها راجع بند ٢٥٢ من هذا القانون

• (بند ٢٨٥) •

من سرق بالنهر والاعتصاب بدون أن يحصل من ذلك جرح أو رض وبدون  
وجود شرط من الشروط الخمسة المذكورة في بند ٢٨١ فجزاؤه الاشغال  
الشاقة المؤقتة وكذلك السارق الذي يسرق بدون جبر ولا اعتصاب فإنه  
يعاقب أيضاً بالاشغال الشاقة المؤقتة اذا اجتمعت فيه الشروط الثلاثة  
الآتية وهي

أولاً أن تكون السرقة وقعت ليلاً لانهاراً

ثانياً أن يكون قد اشترك فيها سارقان فأكثر

ثالثاً أن يوجد مع اللص أو مع أحد اللصوص ارتعادت أفرادهم سلاح

مشهر أو مخبأ راجع بند ١٠١ من هذا القانون

• (بند ٢٨٦) •

من سرق في حالة من الأحوال الأربع الآتية فجزاؤه حبس الاشغال  
السفلية

الحالة الأولى أن تقع السرقة ليلاً وان يشترك فيها سارقان فأكثر ولو في محل

غير مسكون ولا معدل السكنى أو تقع من سارق واحد ليلاً بشرط أن يكون

وقوعها في محل مسكون أو معدل السكنى أو في معبد من المعابد المعدة

للمبانيات المباح التعبد عليها في فرانس

الحالة الثانية أن يوجد مع اللص أو مع أحد اللصوص ان تعددت

أفرادهم سلاح مشهر أو مخبأ ولو كان المحل الذي وقعت فيه السرقة غير

مسكون بالفعل ولا معدل السكنى أو كانت السرقة وقعت في نهار ولو من

سارق واحد

الحالة الثالثة أن يكون السارق خادماً بمحكمة ويسرق من بيت سيده ولو من

مال غيره كان سرق من مال ضيف أو من بيت سيده أو من بيت آخر توجه مع

سيده إليه أو كان السارق صانعاً أو تلميذاً أو صياف سرق من محل تشغيله

أو من منزل استأذه أو من حاوثة معمله أو كان مرتباً على الشغل في محل

مخصوص فسرقة منه

الحالة الرابعة ان يكون السارق خانجيا أو لو كدجيا أو عربجيا أو بحريا أو تابعاً لواحد من هؤلاء فسرقة شيئاً كثيراً كان أو قليلاً من الأشياء المؤمن عليها راجع بنود ٧٢ و ٢١٩ و ٤٠٨ و ٤١٥ من هذا القانون وبند ١٩٥٢ من القانون المدني

• (بند ٢٨٧) •

من أفسد من الغريجية أو الملاحين والبحرية المؤمنين على حل البضائع ونقلها شيئاً من الثرويات ونحوها من السوائل والبضائع الماتعة المؤمنين عليها بأن مزجها بشئ من العقاقير المضرّة فجزاؤه خمس الاشغال السفلية

فان مزجها بشئ من الجواهر غير المضرّة عوقب بالسجن مدة أدناها شهر وأقصاها سنة مع غرامة أقلها ستة عشر فرنكاً وأكثرها مائة فرنك راجع بند ١٧٨٢ من القانون المدني وبند ٩٦ من قانون التجارة وبند ٣٠١ و ٤٥٢ و ٤٧٥ من هذا القانون

• (بند ٣٨٨) •

من سرق من المراعي والقطبان خيلاً أو بغلاً أو نحوها من دواب الحمل أو من دواب العربات أو أزر كواب أو من الانعام والمواشي كبيرة كانت أو صغيرة أو سرق شيئاً من آلات الزراعة والفلاحة أو قصد إلى سرقة شئ من ذلك فجزاؤه السجن مدة أقلها سنة وأكثرها خمس سنين مع غرامة لاتتقص عن ستة عشر فرنكاً ولا تزيد عن خمسمائة فرنك

وكذلك من سرق شيئاً من قلامات الشجر في الغابات والآجام أو سرق أبحاراً من المهاجرة أو محال من البرك والبحيرات والحياض الغير المشاعة فإنه يحبس أيضاً مدة أدناها سنة وأقصاها خمس سنين ويغرم غرامة أقلها ستة عشر فرنكاً وأكثرها خمسمائة فرنك

وكل من سرق من القطبان أو من الاجران حصائد أو نحوها من المحصولات الزراعية النافعة التي حصدت وانصلت عن الأرض أو سرق شيئاً من صبرات الغلال التابعة للحصيد أو قصد إلى سرقة شئ من ذلك فجزاؤه السجن مدة أقلها خمسة عشر يوماً وأكثرها سنتان مع غرامة أقلها سنة

عشر فرنكا أو أكثرهما مائتان

فان وقعت هذه السرقة ليلاً أو من جلة لصوص سواء نقلت الاشياء المسروقة على عربات أو حملت على دابة من دواب الحمل هو قب السارق بالسجن مدة أدناها سنة وأقصاها خمس سنين وغرم غرامة أقلها ستة عشر فرنكا أو أكثرها خمسمائة فرنك

ومن سرق حنطة في سنبها أو غللاً لا غيرها وهي على عيدياتها أو أى شئ من المزروعات النافعة التي لم تنفصل من الأرض أو قصد إلى سرقة شئ من ذلك فجزاؤه السجن مدة أقلها خمسة عشر يوماً وأكثرها سنتان مع غرامة لا تنقص عن ستة عشر فرنكا ولا تزيد على مائتي فرنك سواء حملت السرقة في مقاطف أو زنا بيل أو يكاس أو اخراج أو زكاتب أو لا ليس أو حملت على عربات أو على بغال أو جمال أو فصوصها من دواب الحمل والمثال أو وقعت ليلاً أو من جلة لصوص

ويحرم السارق في جميع الاحوال المذكورة في هذا البند بعد استيفاء العقوبة المرتبة عليه من الحقوق الرشدية المذكورة في بند ٤٢ كلها أو بعضها مدة أقلها خمس سنين وأكثرها عشر سنين ولا مانع من جفله بعد استيفاء أجل العقوبة تحت الحبس مدة كدّة حرمانه من الحقوق الرشدية راجع بندي ٥٢٠ و ٥٦٤ وما بعده من القانون المدني وبنود ٤٤٤ و ٤٥٢ و ٤٥٧ و ٤٧١ من هذا القانون

\*(بند ٣٨٩)\*

كل من محاحدا من الحدود الفاصلة بين الاراضي والاطيان أو حوله من موضعه الاصل ليتوصل بذلك الى السرقة فجزاؤه حبس الاشغال السفلية راجع بندي ٤٥٢ و ٤٥٦ من هذا القانون

\*(بند ٢٩٠)\*

يطلق لفظ دار مسكونة على كل بناء من بيت أو منزل أو مسكن أو دواق أو قاعة أو حجرة أو عشة ولو مستقلة وما أشبه ذلك من الاماكن المخصصة للسكنى ولو لم تكن مسكونة بالفعل

ويطلق بالديار مصونها وحقوقها ومراقفها وبساتينها المتصلة بها ومحال  
تربية المواشي والطيور والاصطبلات وما يتبعها من العمارات على  
اختلاف منافعها ولو كانت مفصولة عنها بأبواب أخرى

• (بند ٢٩١) •

يطلق لفظ حظيرة على كل أرض محاطة بخنادق أو بأوتاد أو شواخص  
أو محاطة بزرية أو بالواح أو سياج جاف أو مخضر أو بجدران أو بغير ذلك  
من الاحراز التي ليس لها أبواب تغلق بخفافيج أو التي تكون أبوابها مفتوحة  
عادة أياما كانت مواد بناء هذه المحرقات وأياما كان ارتقاءها وسهولتها  
وتقادمها ودرجة الوهن والوهي الذي اعتبرها راجع بند ٤٠١ من  
هذا القانون

• (بند ٢٩٢) •

يطلق بالمخاطر جميع المراحات والزرائب المتقلة المعدة لاحراز الدواب  
والانعام في الخلاوات والقبطن أياما كانت مواد بناء هذه المراحات  
والزرائب

فان كانت متصلة بالأمش المتقلة أو ملحوظة من الاماكن المتخذة سكنا  
للغفراء والحراس كان حكمها كحكم أقنية البيوت المسكونة وملحقاتها

• (بند ٢٩٣) •

المراد بالكسر في باب السرقات ما يشمل كل فتح يتصف بلباب أو خلع شبالة  
أو كسر زجاجة أو ثقب جدار أو هدم حائط أو تخريب سور أو أزالة سطح  
أو ثقب سقف أو فتح قفل أو فئس كالون أو غيره من الآلات والادوات  
المعدة لسد الفرج ومنع التطرق منها بالجمل فيطلق على كسر أي حظيرة  
محرقة راجع بند ٣٢٢ من هذا القانون

• (بند ٢٩٤) •

الكسر في باب السرقة على نوعين كسر خارجي وكسر داخلي

• (بند ٢٩٥) •

فإنما الكسر الخارجي فهو ما يتوصل به إلى الولوج والدخول في الديار  
والتنازل والحيشان ومحال تربية الطيور والمواشي أو في ملحقات الديار

ومرافقتها واقتنتها والحظائر المسورة وما أشبهها من القبيحان والحجر  
أو الساكن الخصوصية

• (بند ٢٩٦) •

وأما الكسر الداخلي فهو الذي يفعله السارق بعد ولوجه ودخوله  
في الأماكن المذكورة بالبند السابق في باب من أبوابنا أو سور من  
أسوارها الداخلية أو في خزانة أو دولاب أو صندوق أو نحو ذلك من  
الامتنعة المحرزة المفقول عليها ويلحق بالكسر الداخلي مجزء استراق  
الصناديق والعلب والبضائع المحزومة أو الامتنعة المفقول عليها أي ما كان  
جنسها وإن لم تكسر في نفس المواضع التي استقرت منها

• (بند ٢٩٧) •

المراد بالتسور الدخول في دار أو بيت أو حجرة أو مطلق بناء أو اللولج  
في ضمن الدار أو في محل تربية الطيور والمواشي أو في أي عمارة أو بستان  
أو مراح أو زريبة أو حظيرة محرزة بواسطة الصمود والارتقاء على جدار  
أو باب أو سطح أو سور أو نحو ذلك

وبالجملة فالدخول في دار أو حظيرة من فرجة موصلة إليها من تحت الأرض  
أي من غير مدخلها المعتاد حكمه بحكم التور في الجسامة والجزء راجع  
بند ٢٢٢ من هذا القانون

• (بند ٢٩٨) •

بطلق لفظ مفتاح ككاذب على جميع المشابك والكلايب واللفشانات  
والمفشات التي تفتح بها الأقفال وعلى المفاتيح المقلدة أو المصطنعة أو المزورة  
ونحو ذلك مما لم يخصه رب الدار أو المستأجر أو الخانجي أو الساكن لفتح  
الكوابل والأقفال أو لأغلاق الأبواب التي فتحها السارق

• (بند ٢٩٩) •

كل من اصطنع مفتاحاً تقليد المفتاح آخر أو زور مفتاحاً جزأه السجين مدة  
أقلها ثلاثة أشهر أو أكثر عسنتان مع غرامة أقلها خمسة وعشرون فرنكاً  
وأكثرها مائة فرنكاً - ونفرنكا

فإن كان من صدر منه ذلك محترفاً بصناعة الأقفال والمفاتيح من الأصل شدد



عليه الجزاء وجب في حبس الاشغال السفلية  
وان كان مرتكب هذه الخسفة قد أتى ذنباً آخر مستوجباً للجزاء أشد مما ذكر  
عوقب بالجزاء المعد لهذا الذنب

• (بند ٤٠٠) •

كل من أكره أحد أو غصبه على اثبات علامته أو وضع ختمه على ورقة  
أو على إن يسله سنداً أو وثيقة أو ورقة مشقة على تلك أو على سند دين  
أو معاقدة أو سند براءة تجزأه حبس الاشغال السفلية  
ومن كان ماله محبوساً بمقتضى الحقوق وتعهده بحفظه فأتلفه أو سرق منه شيئاً  
عوقب بالعقاب المنصوص عليه في بند ٤٠٦

ومن أتلف شيئاً من الاموال المحبوسة الموضوعة تحت يد غيره على سبيل  
الحفظ والامانة أو سرق شيئاً منها عوقب بالجزاء المذكور في بند ٤٠١  
ومن وارى من هذه الاموال المسرقة شيئاً مع علمه بذلك تخكمه في الجزاء  
تخكم المارق

وكذلك زوج المؤمن على حفظ الاموال المحبوسة وأصوله وان علوا  
وفروعه وان سفولاً متى ساعدوه على اتلافها أو على سرقته شيء منها فانهم  
يعدون شركاء في الذنب ويعاقبون عقابه راجع بند ٥٩٦ من قانون  
الرافعات وبند ٥٩٤ من قانون التجارة وبند ٦٢ و ٢٥٩  
و ٢٨٠ من هذا القانون

• (بند ٤٠١) •

وأما أنواع التلصص والسرقة التي لم ينص عليها في هذا الفصل فكالمطر  
والقتل والافتقار وما أشبهها فان من ارتكب شيئاً منها أو قصد الى ارتكابه  
يعاقب بالسجن مدة أقلها سنة وأكثرها خمس سنين ويجوز تفرغه غرامة  
أقلها ستة عشر فرنكاً وأكثرها خمسمائة فرنك كما يجوز حرمانه بعد  
استيفاء العقوبة الأصلية من الحقوق الرشدية المذكورة في بند ٤٢ مدة  
لا تقل عن خمس سنين ولا تزيد على عشر سنين  
ولا مانع من جعله بعد انقضاء أجل العقوبة تحت الحبس مدة كدته حرمانه  
من الحقوق الرشدية راجع بند ٤٢ من هذا القانون

المبارز هو الذي يشق  
المحبوب ويسرق منها  
والتصاف من يسرق  
الدرهم بين اصابعه ٨٢

## (الفصل الثاني)

في الافلاس الجنائي والنصب ونحو ذلك من انواع الغش والتدليس  
والاحتيال على كل أموال الناس بالباطل

### (الفرع الاول)

• (في الافلاس الجنائي والنصب وأكل أموال الناس بالباطل) •

• (بند ٤٠٢) •

من ثبت عليه جنحة الافلاس في الاحوال المنصوص عليها في قانون  
التجارة عوقب بالطريقة الآتية وهي أنه  
ان كان افلاسه امتعالياً أي ناشئاً عن مجرد افعال وادعاء باطل لاحقية له  
فجزأوه الاشغال الشاقة المؤقتة

وان كان افلاسه سفهياً أي ناشئاً عن سفاهته وتبذيره واساءة تدبيره فجزأوه  
السجن مدة أقلاها شهراً وأكثرها سنتان راجع بند ٨٤ • وما بعده  
وبند ٥٩١ • وما بعده من قانون التجارة

• (بند ٤٠٣) •

من ثبت عليه بمقتضى قانون التجارة أنه مشارك في الجناية ومعين لمن ادعى  
الافلاس كذباً وافتحالا عوقب بالعقاب المعد لمقتعل الافلاس راجع  
بند ٩٣ • وما بعده من قانون التجارة

• (بند ٤٠٤) •

من أفلس من السماسرة المتوسكين بالاختذ والعطاء في الأوراق الميرية  
والبنوكات والبوالص التجارية فجزأوه الاشغال الشاقة المؤقتة  
فان ثبت ان افلاسه افتعالي واحتمالي عوقب بالاشغال الشاقة المؤبدية  
راجع بند ٨٩ من قانون التجارة

• (بند ٤٠٥) •

كل من احتال بحيلة من أنواع الخيل والخداع على أكل أموال الناس  
بالباطل بان سعى نفسه كذبا باسم غيره أو تفنن بعنوان ليس له لاجل اظهار  
اعتماديه أو اختلق مشروعا لا وجود له ايعده عليه في النصب أو دونه على

الناس وأوهمهم أنه من أهل الاقتدار والاعتبار ليا كل أموالهم بغير حق أو استند في النصب على ترغيب الناس في مشروع وهمي أو على ترهيبهم من عاقبة أمره وتوصل بطريقة من هذه الطرق الاحتمالية والوساطة الخداعية إلى سلب مال الغير كله أو بعضه وإلى الاستعواذ على متاع من أمتعته أو على سند أو عكس مالي أو هبة أو وصية أو بوليصة أو وعد أو سند مختصة وبرائة فانه يعاقب بالسجن مدة أدناها سنة وأقصاها خمس سنين مع غرامة أقلها خمسون فرنكاً وأكثرها ثلاثة آلاف فرنكاً وكذلك من قصد إلى خدع أحد أو كل أمواله بغير حق وشرع في النصب عليه فانه يعاقب أيضاً بالعقاب المذكور وإن لم يتوصل به إلى استلاب شيء منه

ويجوز حرمان من ارتكب هذه الجريمة بعد استيفاء العقوبة المرتبة عليه من الحقوق الرشدية المنصوص عليها في بند ٤٢ من هذا القانون مدة أقلها خمس سنين وأكثرها عشر سنين ولا مانع من تشديد الجزاء عليه إن كان قد ارتكب ذنباً من ذنوب التزوير المستوجبة إلى جرم شديد

## (الفرع الثاني)

• (في حكم من أوتن نخان) •

• (بند ٤٠٦) •

كل من انتمز فرصة ضعف قاصر أو جهل أو احتياجه أو هوى نفسه واستكبه بخطفه سند اقراض مالي أو سند شراء متاع من الامتعة المنقولة أو بوليصة تجارية أو كان مديوناً للقاصر فاستكبه بخطفه سند مختصة وبرائة من الدين أو تخيل عليه واستكبه سنداً من السندات التكميلية التي يعود على القاصر منها خسارة واضراراً ياماً كانت طريقة التزوير والاحتيال التي استعملها هذا الخائن فانه يعاقب بالسجن مدة أدناها شهران وأقصاها سنتان مع غرامة لا تزيد على ربيع المطلوب منه من الحقوق وجبر الخسارات المستحقة لأربابهم ولا تنقص عن خمسة وعشرين فرنكاً

ويجوز أيضا حرمان من تكب هذه البلعة من حقوقه الرشدية انذ كورة  
في بند ٤٢ من هذا القانون مدة اقلها خمس سنين وأكثرها عشر سنين  
راجع بند ١١٤٩ وما بعده من القانون المدني

• (بند ٤٠٧) •

من أوتمن على ورقة خالية عن الكتابة فيها امضاء باسم احد أوصته بخان  
الامانة وكتب فيها بالفسخ والتدليس سنددين أو سند برائة أو غير ذلك  
من السندات والتسكات التي يترتب عليها حصول ضرر له احب الاسم  
أو انتم في نفسه أو في ماله فانه يعاقب بالعقاب المنصوص عليه في بند  
٤٠٠ من هذا القانون

وأما من لم يكن مؤتمنا على هذه الورقة الممضاة على يامض وأثبت فيها  
سنددين أو برائة أو غير ذلك من السندات والتسكات التي يترتب عليها  
حصول ضرر لصاحب الامضاء في نفسه أو في ماله فانه يعقد من وراءه مجازي  
بالجزاء المعدل لمزورين راجع بند ١٥٠ من هذا القانون

• (بند ٤٠٨) •

من استلم شيئا من الامتعة أو النقود أو البضائع والسلع أو من البوالص  
أو من سندات البرائة أو غيرها من الاوراق المتضمنة تمسك دين أو سند  
مخالصة على جهة الوديعة والامانة أو الكراء أو الوكالة أو على سبيل العمل  
فيه بآجرة أو بلا آجرة أو على سبيل الاستعارة والاتقاع به ورقه الى أربابه  
وأصحابه أو ذوي اليد عليه فلم يرده لهم واختلعه لنفسه أو اخفاه فانه  
يعاقب بالعقاب المنصوص عليه في بند ٤٠٦

فان صدرت هذه الخيانة من خادم أو تابع بمحض في حق سيده أو من كاتب  
أو تليذ أو صانع أو وصي في حق استأذه ومعه حكم على من صدرت منه  
بحبس الاشغال السنية

وهذا لا يوجب صرف النظر عن العقوبات المنصوص عليها في بنود  
٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ في حق من اختلس أو سرق شيئا من النقود  
أو الامتعة أو الاوراق المحفوظة في المحلات الميرية والمخازن العمومية  
راجع بند ١٩١٥ من القانون المدني وبنود ٢١٩ و ٢٥٤

و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٨٦ من هذا القانون

• (بند ٤٠٩) •

من أبرزجة أو سندا أو قائمة متعلقة بقضية مقامة في محكمة ثم تحيل بعد  
إبرازها على استلامها وإخفائها بطريقة من الطرق لجزأؤه تغريمه مغرماً أقله  
خسة وعشرون فرنكاً وأكثره ثلثمائة فرنك  
ويترب هذا الجزاء بعرفة المحكمة المترافع فيها راجع بندي ١٨٩  
و ١٩١ من قانون المرافعات

### (الفرع الثالث)

في مخالقة الأصول والقوانين المقتنة لمحال الألعاب النصبية  
ومحال الاقتراضات الرهانية

• (بند ٤١٠) •

كل من فتح بلاذن من الحكومة محلاً للألعاب النصبية كاليسر والقمار  
وما أشبهه أو للابيع والشراء بالقرعة وقبل فيه من أتى إليه من عوم  
الناس من تلقاء نفسه أو باستجلاب من له مصلحة في الاكتساب والاعتناء  
معه أو توظيف فيه بوظيفة صير في أوبرياسة أو تقارة أو نياحة أو ووكالة  
أو خدمة ما لجزأؤه السجن مدة أقلها شهران وأكثرها ستة أشهر مع تغريم  
أقله مائة فرنك وأكثره ستة آلاف فرنك

ويجوز حرمان مرتكب هذه الجنحة من الحقوق المدنية المذكورة في بند  
٤٢ من هذا القانون مدة أقلها خمس سنين وأكثرها عشر سنين ويجرى  
عليه هذا الحكم من يوم استيفاء العقوبة المترتبة عليه  
وتضبط في الأحوال كلها جميع الأشياء والنقود المعرضة للعب أو الموضوعة  
في النصب

وكذلك جميع الامتعة والآلات والادوات ونحوها من المهمات التي  
استعملت أو أعدت للعب والقرعة والقرش والآثان ونحوها من الأشياء  
الجهولة لتزيين هذه المحال وتجميلها فانها تضم وتضاف الى الجهة الجزائية  
راجع بندي ٤٧٥ و ٤٧٧ من هذا القانون

• (بند ٤١١) •

من فتح بيتاً أو دكاناً ليقترض الناس الاموال بالرهن من غير اذن الحكومة أو باذنهم ~~الكن~~ لم يستوف الشروط المطلوبة بحسب القوانين كالتخاذد قدر لا يقيد لا يكون فيه ياض ولا شطب ولا محو ولا كتابة زائدة في خلال السطور ولا بيان ما اقترضه من نقد وغيره ولا بيان أسماء المقرضين ومواطنهم وحقوقهم وأجناس الرهون وأنواعها وقيمها بغزاة السجن مدة أقلها خمسة عشر يوماً وأكثرها ثلاثة أشهر مع تعزيم لا يتقص عن مائة فرنك ولا يزيد على ألفي فرنك راجع بند ٢٠٨٤ من القانون المدني

(الفرع الرابع)

• (في حكم من سعى في تعطيل المزايدات العامة) •

• (بند ٤١٢) •

~~كل~~ من تعرض بالقوة والاستطالة أو بالتهديد والغلبة لتعطيل شيء مما في المزايدات من تعهدات أو عقارات أو منقولات أو لتعطيل استجمار منافعتها واستعمالها أو تعرض لمنع مقابلة أو التزام أو مصلحة من المصالح سواء وقع منه ذلك قبل المزايدات والتعهدات أو في أثناء حصولها بغزاة السجن مدة أقلها خمسة عشر يوماً وأكثرها ثلاثة أشهر مع تعزيم أقله لا يتقص عن مائة فرنك ولا يزيد أكثره على خمسة آلاف فرنك

وكذلك من أبعد المزايدين والمتعهدين وجعلهم على كفايدهم بإعطائهم رشوة أو بوعدهم بها فإنه يعاقب أيضاً بالعقاب المذكور راجع بنود ٦٢٨ و ٧٠٧ و ٩٦٤ من قانون المرافعات وبند ٦٠ من هذا

القانون

(الفرع الخامس)

في مخالفة الأصول والقوانين المتعلقة بالقبضات في المعامل والمصانع والتجارة

• (بند ٤١٣) •

كل من خالف شيئا من الأصول التي وضعها الحكومة في شأن التسويات

والمنوعات التي تصنع في القريقات والمعامل والمصانع الفرنسية ويصنع  
 بها الى البلاد الاجنبية ولم يلتزم القوانين الموضوعية لحفظ عيّنات  
 المنوعات المذكورة وجودتها وأجناسها وطولها وعرضها فانه يفرم  
 غرامة أقلها مائتا فرنك وأكثرها ثلاثة آلاف فرنك وتضاف بضاعته  
 الى جانب الميرى  
 ويجوز الجمع بين هذين الجزاءين والاقتصار على أحدهما على حسب  
 ما يقتضيه الحال

• (بند ٤١٤) •

اذا قاطأ أرباب الورش والقريقات والمصانع على الاجحاف بالهــناع  
 والشغالة وتنقيص أجرهم ظلما وبغيا وشرعوا في اجراء ذلك بالفعل عوقب  
 كل منهم بالسجن مدة أذاها سبعة أيام وأقلها ثلاثة أشهر مع تفريم أقله  
 مائتا فرنك وأكثرها ثلاثة آلاف فرنك

• (بند ٤١٥) •

اذا تعصب صناع فبريقة أو شغالة لمعمل على ترك الشغل فيه مرة واحدة  
 أو على تعطيله ومنعه أو امتنعوا عن التوجه اليه بالكلية أو انفقوا على عدم  
 الذهاب اليه في الوقت المقتن أو على الخروج منه قبل الميعاد المدين وبالجملة  
 فحق نواطوا على تعطيل الاشغال وتوقيفها تعنتا منهم ورغبة في زيادة  
 أجرهم وشرعوا في ذلك بالفعل فانهم يعاقبون بالسجن مدة أقلها سبعة أيام  
 وأكثرها ثلاثة أشهر مع الغرامة المذكورة في البند المتقدم وأما رؤساؤهم  
 ومحرضوهم على ذلك فانهم يحبسون مدة أقلها سبتان وأكثرها خمس سنين

• (بند ٤١٦) •

اذا مارأرباب الصنائع والكرارات وحكموا بتفريم رؤسائهم أو منعهدى  
 الشغل أو تفريم بعضهم بعضا أو منعوا أحدا عن الاشتغال بكاره أو أوقفوه  
 عنه أو حكموا عليه بشئ مماثل لذلك برسم مجازاة أو غيرها فانهم يعاقبون  
 بالعقاب المذكور في البند السابق على حسب ما فيه من التفاصيل  
 ويجوز في هذه الحالة والتي بالبند السابق أن يجعل رؤساء العصبة ومشروها  
 بعد استيفاء العقوبة المرتبة عليهم تحت الحبس مدة أقلها سبتان وأكثرها

• (بند ٤١٧) •

من أقوى أحدا من رؤساء المصانع والمعامل الفرنسية أو من نوابهم  
أو من الشغاليين بها ونقله إلى بلد من البلاد الأجنبية قاصدا بذلك الإضرار  
بالصناعة الفرنسية بغزاة السجن مدة أقلها ستة أشهر وأكثرها سنتان  
مع غرامة لا تتقص عن خمسين فرنكا ولا تزيد على ثلثمائة فرنك

• (بند ٤١٨) •

من أقوى من رؤساء المعامل والمصانع الفرنسية أو من نوابهم وكلائهم  
أو من الشغاليين بهم أسرار الصناعة والتشغيل لأحد من الأجانب  
أو من الفرنسية المستوطنين في البلاد الأجنبية بغزاة السجن الأشغال  
السفلية مع تغريم أقله خمسمائة فرنك وأكثره عشرين ألف فرنك  
فإن أفشى هذا السر لأحد من الفرنسية بالمقيمين بالممالك الفرنسية  
عقب بالسجن مدة أقلها شهر وأكثرها سنتان مع تغريم لا يتقص عن ستة  
مشر فرنكا ولا يزيد على مائتي فرنك راجع بند ٣٧٨ من هذا القانون

• (بند ٤١٩) •

إذا توأما أرباب السلع والبضائع التي من جنس واحد على احتكارها  
أو على بيعها بمن محدود أو نشر أو بالمكر والاحتيال أرا حيف وأخبارا  
كاذبة بين التامر تزيد أسعار المبيعات عن الجارية بيعها به وتوصلوا بهذه  
الحيل الخبيثة إلى رواج البضائع وأوراق المعاملات أو الخزيئة أو غيرها  
روا جازا نداء عمما تصل إليه أسعار أسواقها أو تشبوا بعمار خص أعمانها  
ويخص قيمها بغزاة السجن مدة أقلها شهر وأكثرها سنة مع تغريم  
لا يتقص عن خمسمائة فرنك ولا يزيد على عشرة آلاف فرنك  
ويجوز جعل من ارتكب هذه الخبيثة بعد استيفاء العقوبة المرتبة عليه  
تحت الحبس مدة أقلها سنتان وأكثرها خمس سنين

• (بند ٤٢٠) •

إذا حصل التواطؤ والاحتيال المذكور في البند السابق في شأن القلال  
والحبوب أو الدقيق أو النباتات ذات الدقيق أو في شيء من المطعومات



أو المشتريات أيا ما كان نوعها عوقب من وقع منه ذلك بالسجن مدة أدناها شهران وأقصاها ستان مع غرامة أقلها ألف فرنك وأكثرها عشرون ألف فرنك

ولامانع من جعل مرتكب هذه الجريمة بعد استيفاء العقوبة المذكورة تحت التجسس مدة أقلها خمس سنين وأكثرها عشر سنين راجع بند ٤٤٢ من هذا القانون

• (بند ٤٤١) •

كل من رهن على غل أو سعار أوراق الخزينة واسهمها المتداولة بين الناس أو على رخصها ويخمس قيمها عوقب بالعقاب المنصوص عليه في بند ٤١٩

• (بند ٤٤٢) •

كل من باع لا ترشياً من أوراق الخزينة واسهمها المتداولة بين الناس أو عقد معه عقد البيعها ليعا في الذمة على أن يسلمها له في ميعاد معين وتبين أن هذه الأوراق لم تكن في دائرة امكانه حال العقد أو أنه هجر عن الاستحصال عليها عند حلول أجل التسليم مدفعه هذا من الرهان وعوقب بالعقاب المذكور بالبند السابق

• (بند ٤٤٣) •

من غش أحد من المشترين في عيار شيء من الذهب والفضة أو في حجر أو فض من ورق كان بابه الحجر أو الفضة الخسيس على أنه نفيس أو غش في أي بضاعة أخرى أو طغف المكيال أو أخسر الميزان وغش العباد في بابه لهم خزاؤه السجن مدة أقلها ثلاثة أشهر وأقصاها ستة أشهر مع تفرير لا يزيد على ربع التضييعات المطلوبة لا رباها ولا ينقص عن خمسين فرنكا

ويضبط جميع ما يتعلق بالجريمة ان كان مملوكا للبائع ويضم هو أو قيمته الى جانب الميرى وكذلك الموازين والمكاييل المزورة فانما تضبط وتضاف الى جهة الميرى لتكسر راجع بند ٤٧٩ و ٤٨١ من هذا القانون

• (بند ٤٤٤) •

إذا استعمل المتبايعان موازين أو مكاييل غير الموازين والمكاييل المأذونة بالحكومة وغبن المشتري وتظلم فلا تسمع له دعوى على البائع فيما خلت به

انما لا يحصى من العقاب الذى هو حق الحكومة فيما يتعلق بالغش  
 واستعمال المكاييل والموازين الممنوع استعمالها  
 فاما جزاء الغش فقد تقدم ذكره فى البند السابق  
 واما جزاء استعمال الموازين والمكاييل الممنوعة الاستعمال فسيأتى بيانه  
 فى المقالة الآتية المنشقة على الجزاءات الخفيفة راجع بند ٤٧٩  
 و ٤٨١ من هذا القانون

• (بند ٤٢٥) •

من طبع أو مثل كتابا كله أو بعضه أو تأليف أو تاليف والمنظومات  
 الموسيقى أو رسما أو تصويرا أو نحو ذلك من المؤلفات والمختراعات بلا إذن  
 من مؤلفه أو مخترعه أو بدون مراعاة الأصول والقوانين المقتضىة للملكية  
 فهو مقلد تقليد تزويريا  
 وكل تقليد تزويري يعد جنحة

• (بند ٤٢٦) •

من باع شيئا من الكتب والمؤلفات المقلدة تزويرا أو أدخل فى فرنسا كتابا  
 مقلدا من الكتب التى سبق طبعها فى فرنسا ثم صار تقليدها فى البلاد  
 الأجنبية فهو مقلد أيضا تقليد تزويريا

• (بند ٤٢٧) •

من طبع كتابا تقليد الكتاب آخر أو أدخل فى فرنسا كتابا مقلدا من الكتب  
 التى طبعت فى فرنسا ثم صار تقليدها فى البلاد الأجنبية جزاؤه مغرم  
 لا يتقص عن مائة فرنك ولا يزيد على ألفى فرنك  
 وأما من باع شيئا من الكتب المقلدة تزويرا جزاؤه مغرم أقله خمسة وعشرون  
 فرنكا وأكثره خمسمائة فرنك

وتضبط جميع نسخ الطبعة المقلدة تزويرا أو الواحها وقوالبها وأتمتها التى  
 قلدت بها ونصم الى جهة الميرى سواء وجدت عند المقلد أو البائع أو الجالب  
 لها

• (بند ٤٢٨) •

كل من قلد من رؤساء الألعاب ومواضع التفرج التزيهية أو من جمعيات

الفنون المطربة ولعب في محل بشئ من القطع المنظومات والتواشيح  
والإجليات المخترعة لقصره من أرباب الفنون بدون مراعاة الأصول  
والقوانين المخصوصة بذلك فجزاؤه تغريمه مفرما أقله خمسون فرنكا وأكثره  
خمسائة فرنك وضم جميع ما اكتسبه من ذلك إلى الجهة المبررة

• (بند ٤٢٩) •

جميع ما ضبط من النقود وما تحصل من بيع الأشياء المضبوطة في الأحوال  
المذكورة في البنود الأربعة المتقدمة يعطى إلى مالك هذه الأشياء أو إلى  
صاحبها جبرالما قاله من الاتلافات والخسارات فإن لم يف ذلك يجبرها طولب  
الدين بتكميلها كما أنه يطالب بها كلها بتقدير أرباب الخبرة لها في حالة  
ما إذا لم تكن ظهرت نفود ضبط أو لم يظهر شئ يباع من الأشياء المذكورة

### (الفرع السادس)

• (في جنح التعهد من إيراد الأشياء بأثمانها) •

• (بند ٤٣٠) •

من تعهد وحده أو بالاشتراك مع غيره بإيراد ذخائر أو غيرها من المهمات  
للمسكرة البرية أو البحرية على غن معلوم أو التزم بإيراد شئ منها بثمنه الأصلي  
مع الترييح وقصر في إيراد ما تعهد به على حسب الشروط من غير أن يكون  
محزوم عن ذلك ناشئا عن اعتذار جبرية أو وائع قهرية حبس في حبس  
الاشغال السطية مع تغريمه مفرما لا يتجاوز ربع الاتلافات والخسارات  
الحاصلة ولا ينقص عن خمسين فرنكا إن لم يكن قصيره مسببا عن تواطؤ  
وموالس مع الأعداء

فإن كان قصيره مسببا عن ذلك فلفظ عليه الجزاء وعوقب على حسب  
جسامة ذنبه راجع بند ٧٦ وما بعده من هذا القانون

• (بند ٤٣١) •

إذا كان التعهد في إيراد الذخائر والمطلوبات التعهد به صادر من وكيل  
المتعهد لا من المتعهد نفسه عوقب الوكيل بالعقاب المنصوص في البند  
المتقدم للأصيل

فإن كان صادرا من كل من الوكيل والأصيل اشتركا في العقاب

• (بند ٤٣٢) •

وان كان تقصير المتعهد الاصيل أو الوكيل في ايراد ما تعهد به ناشئاً عن اغراء أو مساعدة من أحد أرباب الوظائف الميرية أو المأمورين والمعاونين أو من المستخدمين المحمكين من طرف الحكومة عوقب من صدرت منه هذه المساعدة بمن ذكر بالاشغال الشاقة المؤقتة ان لم يكن الحامل له على هذه المساعدة مواسمته مع اعداء الحكومة فان كان الحامل له عليها قواطع ومواسمته مع الاعداء غلط عليه الجزاء وعوقب بالعقاب المعتدل والس مع الاعداء حسب ما هو منصوص في بند ٧٦ وما بعده من هذا القانون

• (بند ٤٣٣) •

اذا تأخر المتعهد الاصيل أو الوكيل في ايراد ما تعهد به من الذخائر والمهمات أو في تأدية ما التزم به من الاشغال والاعمال وكان تأخره ناشئاً عن التسكسل والاهمال أو حصل منه غش وتدليس في الاشياء التي أوردتها أو في صفقتها أو في مقاديرها أو في مصاريفها وأجر تشغيلها فانه يعاقب على ذلك وان لم يحصل تعطيل للمصلحة بالسجن مدة أقلها ستة أشهر وأكثرها خمس سنين مع غرامة لا تزيد على ربع المصارف الحاصلة ولا تنقص عن مائة قرين ولا تقام دعوى على من ارتكب شيئاً من الجفخ والجنبايات التي تضمنتها البنود المذكورة في هذا الفرع السادس الا اذا طلبت الحكومة نفسها اقامة الدعوى عليه والمحاكمة معه

### (الفصل الثالث)

في الجفخ والجنبايات المتعلقة بالتعريب والتعيب والاضرار والانتلاف لشيء من الاشياء العامة أو الخاصة

• (بند ٤٣٤) •

كل من تعمد احراق شيء من المباني أو السفن والمراكب أو الشون أو مخازن الاخشاب مسكونة كانت هذه الحال أو معدة للسكنى أعنى من أحرق عدائياً من الاماكن والمباني أو من أفتقدها ولمحقتها المسكونة

بالفعل أو المدة للسكنى وإن لم يكن بها ساكن حال إحراقها فجزاؤه القتل  
سواء كانت هذه الاماكن مملوكة له أو لغيره

وهكذا من أحرق مجلساً أو محلاً من المحال المدة للجمعيان والمحافل  
الاهلية فإن جزاءه القتل أيضاً

ومن أحرق عامداً شيئاً مملوفاً كالغدير من الابنية والسفن أو المخازن والاماكن  
التي ليست مسكونة ولا معدة للسكنى أو أحرق شيئاً من الغابات والآجام  
أو الاشجار الصغيرة أو من الغلال والمزروعات الغير المحصودة مع كون ذلك  
ليس مملوفاً فجزاؤه الاشغال الشاقة المؤبدة

ومن أحرق عامداً شيئاً مملوفاً من الاشياء المذكورة في الشق المتقدم فتسبب  
عن ذلك حصول ضرراً للغير فجزاؤه الاشغال الشاقة المؤقتة ومن أحرق  
عامداً شيئاً مملوفاً كالغدير من الاخشاب أو من الغلال والمزروعات المحصودة  
فجزاؤه الاشغال الشاقة المؤقتة سواء كانت هذه الاخشاب مكمومة  
أو محزومة وسواء كانت المحصودات صلبة أو مجرنة

فإن كانت هذه الاشياء المذكورة في الشق المتقدم مملوكة لمن أضره فيها  
النار عمدت فتسبب عن ذلك حصول ضرراً للغير حكم عليه بحبس الاشغال  
الضمنية

وكل من تسبب في إحراق بناء أو شيء مما من الاشياء المذكورة في هذا البند  
بان أضره ناراً عمد إلى إحراقه أو شيء مما هو للشيء المحترق أو موضوع وضعا  
بجود تسرى منه النار إلى غيره فإنه يعاقب عقاب من أحرق هذه الاشياء  
مباشرة وقصد اسواها كان المحل أو الشيء الذي مبرت منه النار مملوفاً  
أو لغيره

فإن ترقب على الحريق في حالة من الاحوال المتقدمة تلافى نفسه أو أكثر  
من كانوا في المواضع المحترقة عند اشتعال النار فيها عوقب من كان أضره  
بالقتل راجع بندى ٩٥ و ١٧٩ من هذا القانون

• (بند ٤٣٥) •

من أحرق بالعمد بناء أو مبنية أو مـ كـباً أو مخزناً للثياب أو لغيره عوقب  
بالعقاب المذكور في البند المتقدم على حسب ما فوض فيه من التفاصيل

راجع بند ٩٥ من هذا القانون

\*(بند ٤٣٦)\*

كل من أوعد أو هدّد أحدًا بإحراق مسكنه أو بإحراق شيء آخر من أملاكه  
خكّمه كحكم من هدّد بالقتل وأوعده ويعاقب بالعقاب المعدل له  
بالقتل على حسب التفاصيل المذكورة في كل من بنود ٢٠٥ و ٢٠٦ و  
٢٠٧ من هذا القانون

\*(بند ٤٣٧)\*

كل من هدم عداباً أي كيفية من الكيفيات شيئاً مملوكاً كالغدير كبناء أو قنطرة  
أو سد أو برج أو جسر أو غير ذلك من العمارات أو أخرج شيئاً منها كله  
أو بعضه حكم عليه بحبس الأشغال السفلية مع غرامة لا تزيد على ربع  
الحقوق والتضيّعات المطلوبة لأربابها ولا تنقص عن مائة فرنك هذا  
إن لم يقع منه في أثناء ذلك قتل أو جرح والا عوقب على القتل بالقتل وعلى  
الجرح بالأشغال الشاقة المؤقتة

\*(بند ٤٣٨)\*

من تعرّض بالقوة والاستطالة إلى تعطيل ما أمرت الحكومة بإجرائه  
من الأشغال والأعمال فجزاؤه السجن مدة أدناها ثلاثة أشهر وأقصاها  
سنتان مع مفرم لا يزيد على ربع التضيّعات اللازمة أدائها لأربابها جبراً  
للتسارات المترتبة على ذلك ولا ينقص عن ستة عشر فرنكاً  
وأما من هكّك سبباً أصلياً في ذلك بأن أغرى غيره أو حرضه على تعطيل  
الأشغال المذكورة فانه يعاقب باقصى مدة لهذا الحبس وأكثر مقدار  
للعقوبة المذكورة راجع بندي ٢٠٩ و ٤١٥ من هذا القانون

\*(بند ٤٣٩)\*

من أتلف بالأحراق أو بغيره شيئاً من الأوراق البرية أو غيرها من المضايقات  
والنسخ الأصلية أو من السندات والوثائق أو من البوالص والكامبيالات  
التجارية أو من أوراق الصيارف المستقلة على التعمّات والشارطات  
والبرآت وما مائلها عوقب بالطريقة الآتية وهي أنه  
إن كانت الأوراق التي أعتدّها أو أتلفها من السندات أو الوثائق

أو المضايقة المبرية أو من أوراق الصيارف والكامبيالات التجارية حكم  
عليه بجبس الاشغال السفلية

وإن كانت الأوراق المثلثة مما سوى ذلك عوقب بالسجن مدة أذناها لستنان  
وأقصاها خمس سنين مع غرامة أقلها مائة فرنك وأكثرها ثمانية فرنك

• (بند ٤٤٠) •

إذا نهيت قسمة مقترية أو مشهرة للسلاح شيأ من السلع والبضائع  
أو من الامتعة والاثاث والمنقولات أو أتلفت من ذلك شيأ بالقوة والصولة  
عوقب كل فرد من أفرادها بالاشغال الشاقة المؤقتة وغرم مغرماً أقلها مائتا  
فرنك وأكثرها خمسة آلاف فرنك راجع بند ٢٥٧ والشق الثاني عشر  
من بند ٤٧٥ من هذا القانون

• (بند ٤٤١) •

من أثبت ان انتقامه في سلك هذه القسمة واشتركا معها في ارتكاب النظام  
والتعدييات لم يكن عن رغبة منه في ذلك وانما له على الانتقام في سلكها  
شدة التعريض والاغرامه أو كثرة الاطلاح عليه منها خفف عنه جراً  
الاشغال الشاقة وحكم عليه فقط بجبس الاشغال السفلية

• (بند ٤٤٢) •

إذا كانت المخزبات أو التلقات غللاً أو حبواً أو خبزاً أو دقيقاً أو تبناً  
من التبنات ذات الدقيق أو شيأ من المشروبات أيأما كان نوعها ضمن  
رؤس هذه القسمة ومن عرضها على النهب بالعقاب فيعاقب كل منهم بأقصى  
مدة للاشغال الشاقة المؤقتة ويغرم أقصى مقدار من الغرامة المنصوص  
عليها في بند ٤٤٠ راجع بند ٤٢٠ من هذا القانون

• (بند ٤٤٣) •

كل من أتلف عامداً شيأ من البضائع أو من المواد المعدة للصناعات بمزجها  
بشي من السوائل والموانع الاكالة الفعالة أو بكيفية أخرى من الكيفيات  
بغزاقه السجن مدة أذناها شهر وأقصاها لستنان مع غرم أقلها ستة عشر  
فرنكاً وأكثرها لا يزيد على ربيع المصارف المترتبة على ذلك  
فإن كان هذا الاتلاف صادراً من أحد صناعات معمل أو مصنع أو من أحد

وكلايت تجارى أو صناعى أو من كتبتة عوقب من صدر منه بالسجن مدة  
أقلها ستان وأكثرها خمس سنين ولا مانع من تفرعه الغرامة المذكورة آنفا  
• (بند ٤٤٤) •

كل من ألتف شيأ من المزروعات القائمة على أغصانها أو من الغلال التى  
فى سنايلها أو من النباتات مطلقا طبيعية كانت أو صناعية بخرأؤه السجن  
مدة أقلها ستان وأكثرها خمس سنين

ولا مانع من جعله نص فى الحكم بعد استيفاء العقوبة تحت التجسس مدة  
أقلها خمس سنين وأكثرها عشر سنين راجع بندى ٢٨٨ و ٢٨٩  
من هذا القانون

• (بند ٤٤٥) •

كل من اقتلع شجرة أو جعله أشجار علوكه لغيره حبس على كل شجرة  
مدة أقلها ستة أيام وأكثرها نصف عام بشرط ان لا تتجاوز مدة الحبس  
عن الاشجار كلها خمس سنين

• (بند ٤٤٦) •

كل من قطع أو غاب شجرة أو جعله أشجار علوكه لغيره أو قسرها تقشيرا  
يفضى الى اطلاقها وامانتها عوقب على كل شجرة بالسجن مدة كاللدة  
المذكورة فى البند المتقدم

• (بند ٤٤٧) •

كل من أزال فرعاً واحداً أو عدة من الفروع الطعنة فى الاشجار عوقب  
على كل فرع بالسجن مدة أقلها ستة أيام وأكثرها شهران بشرط ان لا تزيد  
مدة الحبس عن الفروع كلها على ستين

• (بند ٤٤٨) •

إذا كانت الاشجار مغروسة فى الميادين والمنتزهات أو فى السكك  
والطرق أو فى الازقة والشوارع أو فى الطرق السطانية أو فى الطرق  
الموصلة بين الاقاليم وبين بعضها فكل من اقتلع منها شجرة أو أكل أو قطعها  
أو غابها أو نزع قشرها فغضى الى اطلاقها عوقب بالسجن مدة أقلها  
عشرون يوماً وأكثرها ستة أشهر حيا هو مذكور فى بندى ٤٤٥



و ٤٤٦ المدة دمين ومن أزال فرعاً من فروعها المطعمة حبس عليه مدة أقلها عشرة أيام وأكثرها شهران حسبما نص عليه بند ٤٤٧ السابق  
 • (بند ٤٤٩) •

كل من حصد أو اقتطف زرعاً داخله أو حش شيئاً من علف الدواب مع علمه أن ذلك مملوك لغيره فجزاؤه السجن مدة لا تتقص عن ستة أيام ولا تزيد على شهرين

• (بند ٤٥٠) •

وأما من قطع أو اقتلع زرعاً داخله قبل بدو صلاحه مع كون ذلك مملوكاً لغيره فجزاؤه السجن مدة أقلها عشرون يوماً وأكثرها أربعة أشهر  
 فإن كان الحامل لقاعل ذنب من الذنوب المذكورة في هذا البند والستة قبله هو البغض لأحد من الخدمة العمومية أو قصد إضراره في خدمته ووظيفته عوقب المذنب بأقصى مدة للعقاب المعلنوع الذنب الذي ارتكبه حسبما هو منصوص في كل بند من البنود المذكورة

فإن وقع ذنب من هذه الذنوب لبسلاً عوقب من وقع منه في كل الأحوال المذكورة في البنود المتقدمة بأقصى مدة للعقاب المعلنوع لذلك الذنب وإن لم يكن الحامل له على ارتكابه بغضاً ولا تنصداً لأحد من الخدمة العمومية راجع بند ٣٢٩ من هذا القانون

• (بند ٤٥١) •

كل من كسر أو أثلف لغيره شيئاً من آلات الزراعة وأدواتها وأخراب زريعة دوابه أو هدم عشت الخفراء والحراس فجزاؤه السجن مدة أقلها شهراً وأكثرها سنة واحدة

• (بند ٤٥٢) •

كل من قتل بالسم حيواناً من الحيوانات المحترمة المملوكة للغير كالخيل وغيرهما من حيوانات الحراثة والحمل والبريات ودواب الركوب أو من ذوات القرون كك الضأن والمعز أو من الخنازير أو من السحك الموجود في الغدران والبرك والحياض المملوكة فجزاؤه السجن مدة أدناها سنة وأقصاها خمس سنين مع مفرم أقله ستة عشر فرنكاً وأكثره ثلثمائة فرنك

ولا مانع من جعله بعد استيفاء العقوبة تحت التجسس مدة أقلها ستان  
وأكثرها خمس سنين راجع بند ٥٦٤ من القانون المدني وينود  
٢٠١ و ٢١٧ و ٢٨٧ و ٤٧٩ من هذا القانون.

• (بند ٤٥٢) •

من قتل بلامقتض شيء من الحيوانات والدواب المملوكة لغيره المذكورة  
في البند السابق عوقب بالطريقة الآتية وهي انه  
ان كان وقع منه ذلك داخل بناء أو دار أو حظيرة أو زريعة أو داخل أختينها  
المقتولة بها أو على أرض مملوكة لصاحب الدابة المقتولة أو له فيها حق  
انتفاع بان كان مستأجراً أو مكترياً لها أو مرباعاً أو مزراعاً فيها ضمن مدة  
أقلها شهران وأكثرها ستة أشهر

وان كان وقع ذلك من القاتل في أرضه المملوكة له أو التي له فيها حق كما تقدم  
حبس مدة أدناها ستة أيام وأقصاها شهر

وان كان قد وقع ذلك في محل آخر لم يكن مملوكاً لصاحب الدابة المقتولة  
وللقاتل حبس مدة أقلها خمسة عشر يوماً وأكثرها ستة أسابيع  
وان كان قاتل الدابة قد تسور جداراً أو كسراً باباً أو انتهك حرمة حرز مثلها  
وقتلها عوقب بأقصى مدة للعقاب المذكورة آنفاً

• (بند ٤٥٤) •

كل من قتل لاجد شيئاً من الحيوانات المستأنسة في المنازل بلامقتض لذلك  
في موضع مملوك لصاحب الحيوان المقتول أو في أرض له فيها حق انتفاع  
بان كان مستأجراً أو مكترياً لها أو مرباعاً أو مزراعاً فيها جزاً أو السجين مدة  
أقلها ستة أيام وأكثرها نصف عام

وان كان قد تسور جداراً أو انتهك حرمة حرز المنزل حتى توصل الى قتل هذا  
الحيوان حكم عليه بأقصى مدة للعقاب المذكورة آنفاً

• (بند ٤٥٥) •

كل من اتى ذنباً من الذنوب المذكورة في بند ٤٤٤ وما بعده الى بنيد  
٤٥٤ مع دخول الغاية جازان يحكم عليه زيادة ثمن العقوبة المقررة لتويع  
الذنب الذي ارتكبه بقرائة لا يزيد أكثرها على ربع التضييعات المطلوبة

لأربابها ولا ينقص أقلها عن ستة عشر فرنكا راجع بند ٥٢ من هذا القانون

• (بند ٤٥٦) •

كل من ردم خندقاً أو قنطرة مملوكة للغير أو جزأ منها أو هدم لاسترزبية أو جزأها من الأحرار أو أياها كانت مواد بنائه أو قطع أو اقتلع له حوزة أو سباجاً ولو بعضه يافاً كان أو أخضر فجزأؤه السجن مدة أدناها شهر وأقصاها سنة مع مقرم لا يزيد على ربع التضييمات اللازمة إذاها لأربابها جبر الماحصل لهم من التمسارات بتسبب ذلك ولا ينقص عن خمسين فرنكا

وكذلك من أزال حداً من الحدود القائمة بين الأراضى والأطيان أو اقتلع شجرة من الأشجار المغروسة لفصل بين غيطين أو جعله غيطان أو نقل هذه العلامات من مواضعها الأصلية فإنه يعاقب أيضاً بالحبس والمقرم المذكورين آنفاً

• (بند ٤٥٧) •

من تسبب من أصحاب الأراضى والمزارعين ومستأجرى الأطيان وأرباب الطواحين والمعامل والمصانع أو البرك والمستنقعات في اغراق المسكن أو الأطيان المملوكة للغير بارتفاع مياه مصارفه وتصريف كمية منها زيادة عن الحد المقتن بالاصول والقوانين الموضوعة بمعرفة الحكومة فجزأؤه مقرم لا يزيد على ربع التضييمات المستحقة لأربابها ولا ينقص عن خمسين فرنكا

فإن قرب على ذلك حصول ضرراً أو تلف حكم على من كان سبباً في ذلك زيادة على الغرامة المتقدمة بالسجن مدة أقلها ستة أيام وأكثرها شهر راجع بند ٥٥٨ من القانون المذكور وبند ٥٢ من هذا القانون

• (بند ٤٥٨) •

من تسبب من أصحاب الإفران والمدخن والأكوار والوجاهات والمنازل والبيوت والمعامل والمصانع في احراق شيء من منقولات الغير أو من عقاراته الجسورة لهذه المحال بإقتنائها على تقادها وعنائتها وعدم ترهيم

ما وهي ودهن منها وتطيقها من الهليل ونحوه من المواد الاشتعالية  
 فجزاؤه تغريمه غرامة أقلها خمسون فرنكاً وأكثرها خمسمائة فرنك  
 وكذلك من أحرق داراً مملوكة لغيره أو بيتاً أو مطلق بناءً أو غابة أو غيط  
 حشائش أو شجراً أو خشباً أو بيتاً أو وحديقة أو كرم أو من رعى أو سياجاً  
 أو صبرة أو عرمة غلال أو جرناً أو ثقباً أو دريساً أو حلقاً أو مخزناً من المخازن  
 المستقلة على المواد الوقودية سواء كان ذلك بالثأد ناراً في الخلاء والقيطان  
 على بعد دون مائة متر من الشيء المحترق أو باستعمال ناراً أو مصباح في هذه  
 المواضع وتركها فيها من غير احتياط ولا احتراز أو بإشعال مواد بارودية  
 أو بارسال سواريج من غير دقة واحتياط فانه يقرم أيضاً غرامة أقلها  
 خمسون فرنكاً وأكثرها خمسمائة فرنك راجع بنود ٤٧١ و ٤٧٥ و  
 ٤٧٩ من هذا القانون

• (بند ٤٥٩) •

من كان مالكا أو راعيا لدواب أو مواش مظنون انه مصابية بامراض  
 وبائية ولم يبادر في الحال بإخبار شيخ البلدة التي هو فيها ولم يعزل المصاب منها  
 ويضعه في محل مخصوص ولوقبل ورود التنبيه عليه بذلك من شيخ البلدة  
 فجزاؤه السجن مدة أقلها ستة أيام وأكثرها شهران مع غرامة أقلها ستة  
 عشر فرنكاً وأكثرها مائتا فرنك

• (بند ٤٦٠) •

من خالف أوامر الحكومة وتوانين الصحة وترك دوابه ومواشيه المصابة  
 بالامراض البائية مختلطة مع الدواب السليمة فجزاؤه السجن مدة أدناها  
 شهران وأقصاها ستة أشهر مع غرامة أقلها مائة فرنك وأكثرها خمسمائة  
 فرنك

• (بند ٤٦١) •

من خالف أوامر الحكومة وخطأ البهائم المريضة بالسليمة فتسبب عن ذلك  
 سريان المرض للسليمة فجزاؤه السجن مدة أدناها ستان وأقصاها خمس سنين  
 مع مفرم أظلمة مائة فرنك وأكثرها ألف فرنك  
 ولا يوجب ذلك صرف النظر عن اجراء القوانين المتعلقة بالامراض

الحماية وتطبيق العقوبات المنصوص عليها فيها

• (بند ٤٦٢) •

إذا صدر ذنب من الذنوب الصغيرة المذكورة في هذا الباب المستوجبة العقوبة تأديبية من أحد حراس الخفائف والغيطان أو من خفراء الآجام والافردمان أو من مأموري الضبط والربط غلظ عليه الجزاء وعوقب بالسجن مدة أقلها شهراً وأكثرها ثلاثة أضعاف أغلظ جزاء يترتب لمرتكب هذا الذنب من غير هؤلاء المذكورين راجع بند ١٩٨ من هذا القانون

### (احكام مجموع)

• (بند ٤٦٣) •

من كان متهماً بجناية من الجنايات وثبتت عليه قرائن لجلس العدول قرائن أحوال تدل على نطيف الجناية وتخفيف جسامتها خفف عنه الجزاء المنصوص عليه في هذا القانون لنوع الجناية التي ارتكبتها وهاهي طريقة التعفيف فإن كان جزاء الجناية التي ارتكبتها هو القتل وبدل المجلس أحوال تدل على تخفيفه وتلطيفه استبدلته المحكمة الكبرى بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة انما كانت جنايته من الجنايات التي تجر الى اختلال امنية الدولة من الداخل أو من الخارج واحتقت به أحوال تقتضي تخفيف العقوبة المعقدة لها استبدلت بالنفي المؤبد أو بالجزء الا في الاحوال المذكورة في كل من بند ٨٦ وبند ٩٦ وبند ٩٧ فإنه يستبدل

الجزاء المنصوص عليه فيها بالاشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة

وان كان جزاء الجناية التي ارتكبتها الجاني هو الاشغال الشاقة المؤبدة وظهرت قرائن أحوال تقتضي تخفيف هذا الجزاء استبدل اما بالاشغال

الشاقة المؤقتة أو بحبس الاشغال الخفيفة

وان كان العقاب المقر للجناية بحسب الاصل هو التعزيب المؤبد واحتقت بالجاني أحوال تقتضي تخفيف هذا العقاب استبدلته المحكمة بالجزء

أو بالنفي

وان كل الجزاء المقر للجناية هو الاشغال الشاقة المؤقتة واقتضت الحال

تطبيقه استبدلته المحكمة الكبرى بجس الأسغال السفلية أو بالعقاب  
المخصوص عليه في بند ٤٠١ من هذا القانون بشرط أن لا تنقص مدة  
السجن من سنتين

وان كان العقاب المقرر للجناية هو حبس الأسغال السفلية أو الجزأ أو النقي  
أو التقييد وحقت الجاني أحوال تقتضي تخفيفه استبدل بالعقاب  
المذكور في بند ٤٠١ بشرط أن لا تنقص مدة السجن المذكورة فيه  
عن سنة

وان قضى هذا القانون على مذب بأقصى مدة لعقوبة من العقوبات البدنية  
المولدة ورأى المجلس ما يقتضي تلطيف هذه العقوبة جاز للمحكمة الكبرى  
استبدال أقصى المدة بأدناها ولها أن تستبدلها بعقاب أخف من ذلك  
وان قضى هذا القانون على مذب بعقوبة تأديبية كالسجن أو التفرغ  
وظهر لأرباب المحاكم التأديبية أحوال تقتضي تلطيفها جاز لهم تخفيفها  
وجعل مدة السجن دون ستة أيام والغرامة دون ستة عشر فرنك ولو كان  
للمذب سابقة في الذنب

ويجوز للمحاكم التأديبية أيضا الاقتصار على الحبس وحده أو على الغرامة  
وحدها كما أن لها استبدال الحبس بالغرامة والغرامة بالحبس انما  
يشترط في جميع الأحوال أن لا تنقص الغرامة عن المقدر دفعه في أجرة  
التربية الخفيفة الا في بيانها في المقالة الرابعة راجع بنود ٤٠٠  
و ٤٢ و ٥٠ و ٤٨٣ من هذا القانون

### (المقالة الرابعة)

• (في القبايات وما يترتب عليها من العقوبات) •

### (الباب الاول)

• (في العقوبات التي تترتب على القبايات) •

• (بند ٤٦٤) •

عقوبات القبايات ثلاث أولاها السجن وثانيها التفرغ وثالثها ضبط  
ما يتعلق بالقبايات من الاشياء والآلات والادوات الى جهة المعبر راجع

بند ١٢٧ من قانون تحقيق الجنايات وبندی ١١ و ٤٠ من هذا القانون

• (بند ٤٦٥) •

أقل مدة السجن على القبايات يوم وأكثرها خمسة عشر يوما على حسب الأحوال والدرجات الآتية بياناها  
ويوم السجن أربع وعشرون ساعة كاملة راجع بند ٤٠ من هذا القانون

• (بند ٤٦٦) •

وأقل تفرغ في القبايات المذكورة فرك واحد وأكثرها خمسة عشر فركا وذلك على حسب الدرجات والتفاصيل الآتية  
وأما ما يتصل من المخارم فانه يصرف في مصالح الناحية التي وقعت فيها المخالفة

• (بند ٤٦٧) •

من حكم عليه بفرامة لا ارتكابه قباحة جازان يحبس على دفعها بشرط أن لا تتجاوز مدة حبسه خمسة عشر يوما اذا ثبت اعساره وعدم اقتداره على أدائها راجع بند ٥٢ من هذا القانون

• (بند ٤٦٨) •

اذا حكم على أحد بفرامة واسترداد حقوق وجبر خسارات مستحقها وكانت أموال المحكوم عليه لا تفي بجميعها فقدم وفاة الحقوق وجبر الخسارات على دفع المخارم راجع بندی ١٠ و ٥٤ من هذا القانون

• (بند ٤٦٩) •

من كان مطالبا بحقوق أو يجبر خسارات مستحقها أو يدفع مصاريف لأربابها جازان يحبس عليها إلى تمام الوفاء  
فان كانت هذه الاشياء مطلوبة للحكومة وثبت أن المحكوم عليه بها معسر لا يقدر على وفائها فانه يتمتع بالزينة المذكورة في بند ٤٦٧ وأن يحل سبيله بعد حبسه خمسة عشر يوما حيث ثبت اعساره راجع بند ٥٢

من هذا القانون

• (بند ٤٧٠) •

يجوز لمحاكم الضبط والربط في الاحوال المنصوص عليها في هذا القانون  
أن تحكم بضبط آلات القباحة وأدواتها وما يتعلق بها من الاشياء و اضافتها  
لجهة الميرى راجع بنود ٤٧٢ و ٤٧٧ و ٤٨١ من هذا  
القانون

## (الباب الثاني)

• (في أنواع القباحات وما يترتب على كل نوع منها من العقوبات) •

### (الفصل الاول)

#### (الدرجة الاولى)

• (بند ٤٧١) •

يحكم بغرامة أقلها فرنك وأكثرها خمس فرنكات على الأشخاص الآتي  
يأتهم وهم

#### (اولا)

من أهمل في التحفظ على فرن له أو مدخنة أو معمل أو مصنع أو غير ذلك  
من المواضع التي توقد فيها النار أو تهاون في اصلاح ما هو و هو من منها  
أو في تنظيفها من الهباب وغو من المواد الاشتعالية

#### (ثانيا)

من خالف الاوامر والقوانين الموضوعة وأطلق مواد بارودية أو رمى بها  
في المواضع المنوع ذلك فيها.

#### (ثالثا)

من أهمل في الانارة وإيقاد المصابيح من أرباب الخانات والوكالات  
واللوكنادات وغيرهم من الملزومين بذلك



وكذلك من أهمل في كنس الأزقة والحارات وتنظيف الشوارع والطرق  
من أهالي النواحي الملزومين بذلك

### (رابعاً)

من تسبب في ازدحام الطرق العمومية والشوارع المطروقة وشغلها  
من غير ضرورة ولا مقتضى مواداً وأشياء تمنع المارة من المرور أو توجب  
المضايقة لهم أو الأضرار بهم  
ومثله من وضع في خلال الحارات والشوارع والطرق مواداً وأشياء  
أو خضرب أحفر أو لم يجعل عليها نوراً لا تقاط المارة عملاً بالاصول والقوانين  
البلدية

### (خامساً)

من أهمل أو امتنع من اتباع الاصول والقوانين المتعلقة بتنظيم الأزقة  
والحارات والشوارع والطرق أو خالف الأوامر الصادرة من الحكومة  
لترميم ما وهي ووهن من الابنية وهدم ما أشرف منها على السقوط

### (سادساً)

من ألقى أو وضع أمام بناية شياً من الأشياء التي يترتب عليها حصول الأذى  
بوقوعها أو بفعل فاعلها

### (سابعاً)

من ترك في الأزقة والحارات أو في الميادين العامة والمنزهات أو في الغيطان  
والقلوات شياً من أسلحة النوارج أو الكباش أو من القضبان وغيرها  
من الآلات والعدد والادوات وما أشبه ذلك أو وقع في أيدي المصوص  
وقطاع الطريق لاستعماله أو به على ارتكاب المظالم والتعديت

### (ثامناً)

من أهمل في تنظيف الغيطان والبساتين من الديان ونحوها من الحشرات  
والآفات الواجب إزالتها بموجب الاصول والقوانين

## (ثامنا)

من اقتطف أو أكل شيئا من الاثمار التي على أشجارها في البساتين والكروم المملوكة لغيره بشرط أن لا يكون قد صدر منه غير ذلك من الذنوب المستوجبة لتفليط الجزاء حسبما هو مذكور في هذا القانون

## (عاشر)

من التقط أولم أوحش في الغيطان والكروم والمروج المملوكة لغيره شيئا من بقايا السنبل المتروكة وقت الحصد أو من بقايا الغنم المحتق أو من بقايا المرقى قبل أن يتم الحصد ويستاصل رب الأرض محصوله سواء وقع ذلك قبل طلوع الشمس أو بعد غروبها بشرط أن لا يصدر عن فعل هذه المخالفة شيء آخر مما يجب تفليط الجزاء

## (حادي عشر)

من ابتدأ حداثته أو سب غير المتخصص عليه في بند ٣٦٧ وما بعده إلى بند ٣٧٨ من هذا القانون بدون أن يكون قد صدر في حقه من التعدي ما يحمله على ذلك

## (ثاني عشر)

من ألقى على أحد شيئا من القمامات والمستقذرات من غير احتياط وتحرز

## (ثالث عشر)

من دخل أرضا مهيأة للزراعة أو مزروعة بالفعل أو مزروعة عليها مع كونه ليس مالكها ولا له حق انتفاع بها ولا مستأجرها ولا مزراعتها ولا له حق المرور عليها المجاورتها الأرضه وليس ناظرا ولا وكيله على هذه الأرض من طرف أصحابها وذوي الحقوق عليها

## (رابع عشر)

من ترك مواشيه ودوابه المعدة للعمل أو للركوب أو لجز العريانات تمر بأرض مملوكة لغيره قبل مثال محصولاتها

## (خامس عشر)

من خالف شيئاً من الأحكام والقوانين المعتبرة الموضوعة بمعرفة الحكومة  
وكذا من لم يمثل الأوامر والتنبيهات المعتبرة الصادرة من الضبطية  
أو من مجالس المشيخة البلدية وقاطناتها ومقرري كل من بند ٣ وبند ٤  
من القانون الموضوع في ١٦ أغسطس سنة تسعين ومبعمائة وألف  
مسيحية راجع الشق الثامن والتامع والعاشر والخامس عشر

• (بند ٤٧٢) •

تضبط المواد البارودية المذكورة في الشق الثاني من البند السابق وكذا  
أسلحة التواريخ والكاشات والآلات والعدد والادوات المذكورة  
في الشق الرابع منه وتضاف كلها إلى جهة المبري راجع بنود ١١  
و ٤٦٤ و ٤٧٠ و ٤٧٧ و ٤٨١ من هذا القانون

• (بند ٤٧٣) •

يجوز عند الاقتضاء أن يحكم بالسجن مدة ثلاثة أيام فداؤها زيادة  
عن الغرامة المتقدمة في بند ٣٧١ على من أطلق شيئاً من المواد  
البارودية في المواضع الممنوع ذلك فيها وكذا على من التفت أو لم أوجع  
من القبطان أو الكروم أو المروج المملوكة لغيره شيئاً من بقايا محصولاتها  
قبل تمام حصدها والقراخ من مشالها حسب ما هو مذکور في الشق العاشر  
من بند ٣٧١ راجع بنود ٤٦٥ و ٤٧٦ و ٤٨٠ من هذا  
القانون

• (بند ٤٧٤) •

من عاد بعد سابقة إلى ارتكاب قباحة من القباحات المذكورة في بند  
٤٧١ وجب أن يحكم عليه في المرة الثانية بالسجن مدة ثلاثة أيام فداؤها  
زيادة على الغرامة المقررة في البند المذكور راجع بنود ٤٧٨  
و ٤٨٢ و ٤٨٣ من هذا القانون

## (الفصل الثاني)

### (الدرجة الثانية)

\* (بند ٤٧٥) \*

يحكم بغرامة أقلها ستة فرنكات وأكثرها عشرة على الأشخاص الآتي  
بينهم وهم

### (أولاً)

من تعدى القوانين المعتمدة والاستمارات المفعولة تقطع الغنم وعصير الخمر  
وغيرهما ما هو تحت قانون مخصوص وفعل شيئاً من ذلك قبل حلول موسم  
وأوانه

### (ثانياً)

من أهمل من أبواب الخلفات والوكائل والوكندات وأصحاب البيوت  
المفروشة المعدة للسكنى في تقييد اسم من نزل عنده من الأعراب والمسافرين  
والوافدين للميت ولوليلة واحدة وصفته وحليته وموطنه الأصلي  
وتاريخ نزوله ورجيله من عنده في دفتر منظم خال من البياض والشطب  
والهو والاثبات في خلال السطور

وكذلك من قصر من المذكورين أو امتنع عن تقديم دقته في المواعيد  
المحددة أو عند الطلب لشيخ البلد أو نائبه أو للمأمور من طرف الضبطية  
أو للمندوب لهذا الأمر من الأهالي ولا يحبس لهم مع ذلك من تغطية الجزاء  
في حالة ما إذا ارتكب من كان نازلاً عندهم ذنباً صغيراً أو كبيراً في مدة إقامته  
لهم ولم يقيدوا اسمه وصفته وموطنه في دفاترهم على حسب الأصول  
إذا المسؤولة في هذه الحالة ترجع إليهم عملاً بمتطوق بند ٧٢ من هذا  
القانون

### (ثالثاً)

من خالف من العربية وقائدي العجلات والعربانات وسائق دواب الجبل  
شيئاً من الأصول والقوانين التي تقتضي أن كل من كان قائداً لعرابة أو سائقاً  
دابة من دواب الجبل أو الركوب أو الجبل لا يفر من ملازمته والمنشئ بجانبها  
ليتمكن من قيادتها وحسن سياستها وتسييرها وأن يكون سيرها في جانب  
واحد من الأربعة والطارات والشوارع والطرق وأن صادقه في طريقه

عربة أخرى ينحاز عنها ويرتكب على جانب منها وعند توها منه يوسع لها الطريق ويحلى لها بالقل مقدار نصف اتساع الحارة أو الشارع أو الجسر أو الطريق المارقة

### (رابعة)

من ركض فرسه أو أعدى مطيته أو تركها تعد ووزركض في داخل المواضع المسكونة أو جرى بعريته أو ساق دابة من دواب الحمل سوقاً حيشاً مسرعاً في محل من المحلات المسكونة أو خالف شيئاً من الأصول والقوانين المتعلقة بمقادير الاثقال والاحمال المقدرة لكل دابة أو عربة على قدر طاقتها ودرجة سرعتها وحسن قيادتها وتوجيهها

وكذلك من خالف شيئاً من الاحكام والقوانين المتعلقة بمناطة عربات الكراء وصلايتها ونقلها وكيفية شحنها واعداد ركابها والتحقق عليهم من الضرر وبيان المواضع التي تشتمل عليها كل عربة وأجرة كل موضع منها بالكفاية في داخلها مع كتابة اسم صاحبها من خارجها

### (خامسة)

من نصب في الازقة والحارات أو في السكك والطرقات أو في الميادين العامة والمتنزهات شيئاً من آلات ألعاب القمار والقرعة وغيرهما من الألعاب التي بالبحث والتصيب والصدفة

### (سادسة)

من باع على الناس شيئاً من المشروبات المزغولة أو المغشوشة بمواد غير مضرّة بالصحة

وأما من تجرّ في شئ من المشروبات المغشوشة بالعقاقير المضرّة بالصحة فلا مفر له مما تحكم به عليه الحاكم التأديبية من غلظة الجزاء

### (سابعة)

من كان موكلًا بالتفحص على أحد من الجانين أو ذوى الحية الغضبية القريبة من درجة الجنون فأطلقه أو كان موكلًا بجهوان من الحيوانات المؤذية

أو المنقرضة فاختتم من ذلك كلب وثب على أحد فلم يرد عنه ويضعه وكذا  
من حرس كلبه على أحد ولو لم يتسبب عن ذلك عطب أو ضرر

### (ثامنا)

من ألقى عامدا شيئا من الاجار أو نحوها من الاجسام العلبة أو من  
القمامات والمستقذرات على دار أو بناية أو ذرية أو مطلق حظيرة أو بستان  
أو حديقة مملوكة لغيره وكذا من رمى عامدا بشي من ذلك على أحد

### (ثاسعا)

من دخل أو مر على أرض مشغولة بزرع ذى غلة على سوقها مهما كان  
نوعها أو مشغولة بغيب أو نحو من الثمار التي بها صلاحها أو القرية  
من ذلك وليس مالكها هذه الأرض ولا مستأجرها ولا له حق انتفاع بها  
ولا حق مرور عليها المجاور لها الأرض

### (عاشر)

من مر بعطية أيا ما كان نوعها أو بداية من دواب الجمل أو الجراد أو الركوب  
أو تركها تمر على أرض مملوكة لغيره وهي مشغولة بالزراعة أو بالمحسودات  
في أى موسم من مواسم السنة وكذا من مر بداية من هذه الدواب على  
منزعة شجر أو أرض محفوفة بالاشجار مملوكة لغيره

### (حادي عشر)

من امتنع في المعاملات من قبول صنف من أصناف العملة المتداولة بها  
بين الأهل مع كونه ليست زيفا ولا من غولة ولا مقصورة ولا زائدة  
عن القيمة الجارية في المعاملات

### (ثاني عشر)

من دعى بأمر من أمر ونهى من الأحكام إلى عمل أو إغانة أو إغاثة في مصلحة  
من المصالح ذات المنفعة العامة كدفع نكبة أو مصيبة أو قننة أو فيضان  
أو لغا غير ذلك أو إطفاء مريق أو نحو ذلك من الطوائف المصلحة والطوائف

الحد ثمانية التي تحتاج في وقتها الى الاسعاف والاغاثة والمعونة كدفع قطاع الطريق ومنع النهب والسلب أو كالمساعدة عند القبض على مذهب حال نلبسه بالذنب أو عند استصراخ أحد من العامة أو عند اقامة حد من الحدود الشرعية المحكوم بها فأهل أو امتنع من المساعدة والمعونة مع كونه متمكناً من ذلك قادر على فعله

### (ثالث عشر)

الاشخاص المذكورون في كل من بئدي ٢٨٤ و ٢٨٨ من هذا القانون

### (رابع عشر)

من باع أو عرض للمبيع شيئاً من المطعومات المتفسدة أو الملقحة أو المضرة بالصحة

### (خامس عشر)

من سرق شيئاً من الغلال المملوكة لغيره قبل انفصالها من الارض أو من المحصولات الزراعية النافعة وهي قاتمة على سوقها بدون أن يصدر منه شيء غير ذلك مما تقدم في بند ٣٨٨ من هذا القانون راجع بنود ١٥٤ و ٢٣٤ و ٣١٨ و ٤١٠ و ٤٤٠ و ٤٥٨ و ٤٧١ من هذا القانون

### • (بند ٤٧٦) •

يجوز عند الاقتضاء أن يحكم بالسجن مدة ثلاثة أيام خادونهم مع التفرير المذكور في البند السابق على الاشخاص الآتي بيانهم وهم

### (اولا)

من تعدى القوانين من العربية وسائق دواب المشال وقائدي الجملات والعربات اياماً كان نوعها أو وقعت منه مخالفة للعمل بموجب الاستمارات المتعلقة بدرجة سرعة سير العربات ودواب الحمل ومقدار انقالها واحمالها وحسن قيادتها وتوجيهها ومسانة عربات الكرا.

وصلايتها ونقلها وكيفية شتمها وعدد ركابها والتعظيم عليهم من الضرر  
كما تقدم ذكره في الشق الثالث والرابع من بند ٤٧٥

### (ثانيا)

من يباع على الناس شيئا من المشروبات المزغولة حجابا ومنصوصا في الشق  
السادس من بند ٤٧٥

### (ثالثا)

من ألقى شيئا من الاجساد أو من الاجسام الصلبة أو من القمامات  
والمستفدرات على أحد أو على بيت أو زريبة أو غيرة أو بستان أو مطلق  
بناء على ما ذكره كما تقرر في الشق الثامن من بند ٤٧٥

• (بند ٤٧٧) •

تضبط الاشياء الآتية ذكرها وتضاف الى الجهة الميرية وهي

### (اولا)

جميع التخت والالات والعدد والادوات المعدة للقمار والعباب البخت  
والتميب المعرضة في الازقة والشوارع والاسواق والطرق العامة  
وكذلك الاشياء الجارية عليها اللعب من نقود أو سلع أو بضائع ونحو ذلك  
من موضوعات اللعب حجابا تقرر في الشق الخامس من بند ٤٧٥

### (ثانيا)

المشروبات المزغولة ان كانت مملوكة للبائع وتراق بعد ضبطها

### (ثالثا)

الاقواق والرسائل والنقوش ونحوها من التصاوير الخلة بالاخذ لاق  
والعوائد وغرق بعد ضبطها

### (رابعا)

المطعمات المتفسدة أو السالفة أو المضر بالصحة وتلقى وتطرح بعد ضبطها



راجع بنود ٢٨٤ و ٢٨٧ و ٤٧٠ و ٤٧٢ و ٤٨١ من هذا القانون

• (بند ٤٧٨) •

من عاد بعد سابقة عن ذكره في بند ٤٧٠ الى ارتكاب قباحة أخرى من القباحات المذكورة فيه وجب أن يحكم عليه مع التغريم بالسجن مدة خمسة ايام فادونها

ولاسيما الاشخاص المذكورون في الشق الخامس من البند المذكور فان من عاد منهم بعد سابقة الى ارتكاب قباحة من نوع القباحة التي ارتكبها اول التحال قضيتهم في المرة الثانية على الحاكم التأديبية ويعاقب بالسجن مدة اذناها ستة ايام واقصاها شهر مع تغريمه مفر ما اقله ستة عشر فرنكا واكثره ما توافرنك راجع بنود ٤٧٤ و ٤٨٢ و ٤٨٣ من هذا القانون

(الفصل الثالث)

(الدرجة الثالثة)

• (بند ٤٧٩) •

يحكم بغرامة اقلها احدى عشر فرنكا واكثرها خمسة عشر على الاشخاص الاتي ذكرهم وهم

(اولا)

من تسبب عمدا في اتلاف شئ من الاعيان والامتنعة المنقولة المملوكة لغيره بوجه آخر غير اوجه الاتلاف المنصوص عليها في بند ٤٢٤ وما بعده لغاية بند ٤٦٣

(ثانيا)

من تسبب في هلاك دابة او حيوان تامن الحيوانات المملوكة لغيره او في جرحها سواء كان ذلك باطلاقه احدى من المجاتين او من ذوى الحمية القضيية القريبة من درجة الجنون او باقلاقه حيوانا من الحيوانات

المؤذية أو المفترسة أو بسرعة سيرها قادمة من الغمر بالمت أو ساقطة من دواب  
الجل أو بتثقل أحوالها زائدة عن المقتن لها أو بسرعة ركضه وشدة جريه  
بالطية التي هو راكبها

### (ثالثا)

من تسبب في هلاك دابة أو حيوان من الحيوانات الملوكة لغيره  
أو في جرحها باستعماله أسلحة أو إطلاقه بارودة بدون تحرر ولا تحرز أو برمي  
حجرا أو نحوه من الأجسام الملبة

### (رابعا)

من تسبب في إرثا غير مضر من المضار المتقدمة كان أعدم له دابة  
أو جرحها بسقوط جدار يته عليها الفاقته ووهن بناءه وعدم ترميم ما وحي  
وهن منه أو تسبب في ذلك بوضعه مواد توجب الضيق والازدحام  
في الأزقة والحارات والشوارع والطرقات والميادين العلنية أو قريبا منها  
أو بحفره فيها أو قريبا منها حفائر أو غيرها ولم يحتسب فيها لدفع المضرة  
بالاحتراسات اللازمة بأن ينصب عليها العلامات والوقايات المطلوبة  
بالقوانين أو بالعرف

### (خامسا)

من وجد عند ميزان من زور أو ميكال كذلك سواء كان في دكانه  
أو معمله أو مصنعه أو بيت تجارته أو وجد معه في سوق خصوصي  
أو في سوق موسمي  
وهذا لا يمنع مما تحكم به عليه المحاكم التأديبية من غليظ الجزاء فيلذا  
طقف الميكال أو أخسر الميزان

### (سادسا)

من استعمل ميزانا أو مكيلا لا غير الموازين والمكاييل المؤذنة  
بالحكومة  
وكذا من باع من القصابين أو الخبازين لها أو خبازين أعلى من المقرر

في التعريف الموضوع بمعرفة الحكومة

### (سابعاً)

من احترف بمعرفة العرافة والعبافة والكهانة وضرب الحمى وتفسير  
الاحلام

### (ثامناً)

من هر بدليل ابصباح أو ارجاف أو ازجاج أو غير ذلك مما يترتب عليه قلق  
الانام وسلب راحتهم ومثله من شاركه في ذلك

### (تاسعاً)

من تعرض بجهته الى غزيق الاعلانات والتقييمات المصوقة بأمر الحكومة  
على الشوارع والطرفات أو الى انتزاع شئ منها

### (عاشر)

من سرح دوابه ومواشيه في ارض مملوكة لغيره ايما كانت لاسيما في المروج  
والمرعى والرياض الصناعية والكروم والمهاجن والحلقات وضرار ع القباز  
وغياض الزيتون والتوت والرمان والبرتقان وبساتين الاثمار والازهار  
والشتول المزروعة

### (حادي عشر)

من أحدث في الطرق السلطانية والمسالك العمومية اتلاقاً أو عيباً بأي  
كيفية من الكيفيات ومثله من جار على عرض الطرق العامة واتساعها

### (ثاني عشر)

من تعرض بلاذن معتبر من الحكومة لقطع الخضره التابعة في الطرق  
للعامة أو لنزع التربة والاطيان والبلاط والاحجار منها أو تصدى لنزع  
الاطيان والمواد النافعة التي توجد في الطرق والمواضع التابعة للاقاليم  
والنواحي في غير مجازت به العادة واجمع بنود ١٣٨٣ و ١٣٨٥

و ١٢٨٦ من القانون المدني ونود ٤٢٢ و ٤٥٢ و ٤٥٨  
و ٤٧١ و ٤٧٥ من هذا القانون

• (بند ٤٨٠) •

يجوز عند الاقتضاء أن يحكم مع الغرامة المذكورة في البند المتقدم بالسجن  
مدة خمسة أيام فادونها على الأشخاص الاتي يانهم وهم

(اولا)

من تسبب في هلاك دابة أو حيوان من الحيوانات المملوكة لغيره أو في جرحها  
بأحدى الوسائط المذكورة في الشق الثالث من البند السالف

(ثانيا)

من وجد عنده ميزان مزور أو مكيال كذلك

(ثالثا)

من وزن أو كال بميزان أو مكيال مغاير للموازين والمكاييل المأذونة  
بالحكومة وكذا من باع من القصاين والخبازين لحما أو خبزا بمن أغل من  
التعريف المبرية كمنقص عليه في الشق السادس من البند المتقدم

(رابعا)

من احترف بمعرفة العرافة والعبافة أو ضرب الحصى أو تفسير الاحلام

(خامسا)

من عربد ليلابا زجاج أو نحو مما يترتب عليه قلق الانام و سلب  
راحتهم ومثله من شاركة في ذلك راجع بنود ٤٢٣ و ٤٢٤

و ٤٦٥ و ٤٧٣ و ٤٧٦ من هذا القانون

• (بند ٤٨١) •

تضبط الاشياء الآتية البيان وتضاف الى جهة الميرى وهي

(اولا)

الموازين والمكاييل الزورة والموازين والمكاييل المتغيرة للصنعة المبرية

## (ثانياً)

الاتّالات والادوات والملابس المعدة للعرافة والعبادة وضرب الحصص  
وتفسير الاحلام راجع بنود ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٧٠ و ٤٧٢ من  
هذا القانون

## • (بند ٤٨٢) •

من عاد بعد سابقة الى ارتكاب قباحة من القباحت المذكورة  
في بند ٤٧٩ وجب أن يحكم عليه دائماً مع التغريم بالعصم مدة خمسة  
ايام راجع بنود ٤٧٤ و ٤٧٨ من هذا القانون

## (احكام يتولى تطبيقها على الفصول الثلاثة المتقدمة)

## • (بند ٤٨٣) •

من وقعت منه قباحة من القباحت المبينة في الفصول الثلاثة التي اشتملت  
عليها هذه المقالة وبرز في شأنه حكم بخصوصها من محاكم الضبط والربط  
ثم عاد الى ارتكاب قباحة اخرى من خصائص المحاكم المذكورة فقبحا حته  
الاولى تعد سابقة بشرط أن يكون قد مضى بين الحكم بالقباحة الاولى  
السابقة وبين الثانية مدة اثنى عشر شهرا

وما تقرر من الاحكام في بند ٤٦٣ من هذا القانون يجري العمل به  
أيضا في جميع القباحت التي اشتملت عليها هذه المقالة راجع بنود ٤٦٣  
و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٩ من هذا القانون

## (حكم عام)

## • (بند ٤٨٤) •

المواد التي لم يتعرض لذكرها هذا القانون الجنائي الملكي وتوجد  
لادارتها احكام وقوانين مخصوصة بها تقضى فيها بمحالها والمحاكم  
الخاصة بها بموجب قوانينها الموضوعة لها

(قال مترجمه) تم هذا الكتاب المعرب على وجه رائق مهذب على يد مبرزه  
من الفرنساوية المعتمد على يده الامور تجري الفقير اليه محمد قدري

طبق أمر سعادة أفندي تاولي النعم حامى حوزة المجد والكرم سمي شجّل  
 ابراهيم الخليل صدر الصدور اسمعيل أيد الله بمنه دولته وقوى عزمه  
 وشوكته ومنع بعده لرعيته آمين بجاه خير أمين  
 \* (قال مصحح طبعه ومحسن وضعه) \*

تم بالطبعة الخديوية ذات المحاسن البهية في ظل صاحب السعادة  
 الأكرم الخديو الأعظم حامى حمى الامصار مفيض العدل في الاقطار  
 عزيز مصر ووحيد الدهر سعادة أفندينا المحروس بعناية ربه العلى  
 اسمعيل بن ابراهيم بن محمد على جعل الله سبحانه جيد الدهر حاميا به قود  
 مواكبه وفم الاتفاق ناطقا بسعود كواكبه ملحوظة دار الطباعة

المذكورة ينظر من عليه لسان الصدق يثنى حضرة حسين

بك حسنى وفاح مسك الختام وتم سلك النظام

في العشر الاول من صفر الخير ١٢٨٣ هـ

من الهجرة النبوية على صاحبها

أفضل صلاة وأزكى تحية

وعلى آله الكرام

وصحباؤه

الغمام

تم

